منظومة

عُمدةِ المحتاط في معرفة مَنْ رُمي مِنَ الثِّقَاتِ بالاخْتِلَاطِ

ويليها

عدة أولي الاغتباط في شرح

عُمدةِ المحتاط في معرفة مَنْ رُمي مِنَ الثِّقَاتِ بالاخْتِلَاطِ

ويليها

منظومة

إِتحافِ أهْلِ السَّعَادَةِ بمعرفةِ أَسبَابِ الشَّهادَةِ

ويليها

بغية طالب السيادة في شرح

إِتحافِ أهْلِ السَّعَادَةِ بمعرفةِ أَسبَابِ الشَّهادَةِ

لراجي عفو ربه الكريم

محمد ابن الشيخ علي بن آدم بن موسى

خُويدم العلم بالحرم المكي الشريف

عفا الله تعالى عنه وعن والديه، آمين




بسم الله الرحمن الرحيم

منظومة

عُمدةِ المحتاط في معرفة مَنْ رُمي مِنَ الثِّقَاتِ بالاخْتِلَاطِ

الطبعة الأولى لـ :

دار الإمام أحمد
للنشر والتوزيع والصوتيات

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٤٦٥٠ / ٢٠٠٧م



٦ شارع عزيز فانوس منشية التحرير جسر السويس - القاهرة
هاتف : ٠٠٢٠٢/٢٤١٤٢٤٨ تليفاكس: ٠٠٢٠٢/٦٣٦٥٦٣٨ جوال: ٠٠٢/٠١٠٦٠١٤٩٧٨
E-Mail:Dar_Alemam_Ahmad@yahoo.Com

منظومة عُمْدَةِ المُحْتَاطِ
في معرفة من رُمِيَ مِنَ الثِّقَاتِ بالاختِلاطِ

لناظمها راجي عفو ربه الكريم

محمد ابن الشيخ علي بن آدم بن موسى

خويدم العلم بالحرم المكي الشريف

عفا اللّٰه تعالى عنه وعن والديه آمين



بسم الله الرحمن الرحيم

١- يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ تَعَالَى مُحَمَّدٌ مُستَمْنِحًا نَوَالاَ

٢- الحَمْدُ للَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ يَفْتَحُ بَابَهُ يُوَالِي عَبْدَهُ

٣- ثُمَّ الصلاةُ والسَّلامُ النَّامِي عَلَى مُحَمَّدٍ هُدَى الأَنَامِ

٤- والآلِ والصَّحْبِ وَكُلِّ مَن قَفَا نَهْجَهُمُ الحَقَّ وَنِعْمَ المُقتَفَى

٥- وَبَعْدَهُ فَهَذِهِ أسمَاءُ مَنْ بِسَبَبِ التَّخلِيطِ ضَبْطُهُ وَهَنْ

٦- سَمَّيتُهَا بِعُمْدَةِ المُحْتَاطِ في نَظْمِ مَن رُمِيَ باختِلاطِ

٧- نَظَمتُهَا مِمَّا ابنُ كَيَّالٍ جَمَعْ وَزِدْتُهُمْ مِنْ غَيْرِهِ كَيْ يُنْتَفَعْ

٨- يَا رَبِّ سَهِّل نَظْمَهَا وَحِفْظَهَا لِمَنْ لَهُ الرَّغْبَةُ مِنْ أُولِي النُّهَى

تَنْبِيهٌ

٩- الاختلاطُ لُغَةً قَدْ فُسِّرَا بِأَنَّهُ فَسَادُ عَقْلٍ قَدْ عَرَا

١٠- وَفِي اصطِلاحِهِم فَسَادُ عَقْلِ وَفَقْدُ ضَبْطِ قَوْلِهِ وَالفِعْلِ

١١- بِسَبَبٍ كَموتِ حِبٍّ أَو مَرَضْ أَو خَرَفٍ أَو فَقْدِ مَالٍ قَدْ عَرَضْ

١٢- وَحُكْمُهُ رَدُّ رِوَايَتِهِ إنْ بَعْدَ اختِلاطِهِ أَتَتْ إِنْ لَمْ تَبِنْ

١٣- مِمَّن رَوَى قَبْلُ وهَكَذَا ذَكَرْ ابنُ الصَّلاحِ وَاقتَفَاهُ مَن أَثَرْ

١٤- والحَقُّ مَا البُستِيُّ قَالَهُ لَدَى كِتَابِهِ الصَّحِيحِ حَيثُ أَرشَدَا

١٥- بِأَنَّ مَا أُخِذَ عَنهُم قبلُ أو قَدْ وَافَقُوا الثِّقَاتِ فِيه إذْ رَوَوْا

١٦- يُقْبَلُ إذ هُمُ عُدُولٌ فَوَجَبْ ... قَبُولُهُم وغَيرُ هذَا يُجتَنَبْ

١٧- وذَا هُوَ الحقُّ لِمن أمعَنَ في ... نَظَرِهِ والسَّبْرِ للمُؤَلِّفِ

١٨- سَلَكَهُ الشَّيخَانِ فِيمَا صَنَعَا ... لَدَى الصَّحِيحَين ونِعمَ مَصنَعَا

١٩- قَدْ أخْرَجَا لِبَعضِ مَن خَلَطَ عَنْ ... طَرِيقِ مَن أخذَ عَنْهُ في الوَهَنْ

٢٠- إذ وَافَقُوا الثِّقَاتِ فيمَا نَقَلُوا ... فَراجِعِ الكُتْبَ تَجِدْ مَا مَثَّلُوا

ذِكرُ الأسماءِ مُرَتَّبَةً عَلَى حُرُوفِ المُعجَمِ

٢١- فَمِنْهُمُ حَفِيدُ وَهْبٍ أحمَدُ ... لَكِنَّهُ عَادَ فصَارَ يُحْمَدُ

٢٢- حَفِيدُ سُنْبُلَةَ شَيْخٌ أُخِّرَا ... كَذَا القَطِيعِيُّ لَهُ خَلطٌ جَرَى

٢٣- وَقَبْلَ خَلْطِهِ رَوَى البَرقَانِي ... وحَاكِمٌ والدَّارَقُطِني الهَانِي

٢٤- كَذَا ابنُ شَاهِينَ ونَجْلُ المُذهِبِ ... أبُو نُعَيمٍ مَعَهُمْ فانتَخِبِ

٢٥- أبَانُ نَجلُ صَمْعَةٍ مُخْتَلِطُ ... لَكِنَّهُ لَم يَروِ شَيئًا يَسقُطُ

٢٦- ابنُ أَبِي العَبَّاسِ إبرَاهِيمُ قَدْ ... خَلَطَ واحتَجَبَ فالذَّمُّ ابتَعَدْ

٢٧- كَذَا ابنُ رَاهُويَه أخِيرًا وُسِمَا ... كَمَا أَبُو دَاودَ هَذَا أعلَمَا

٢٨- وَابنُ أَبِي فَرْوَةَ إسحَاقُ ذَهَبْ ... بَصَرُهُ فَمَا نَجَا مِنَ العَجَبْ

٢٩- وَمَا رَوَى عَنْهُ البُخَارِيُّ حُمِلْ ... بأنَّهُ قَبلَ اختِلاَطٍ قَدْ نُقِلْ

٣٠- كَبِرَ إسمَاعِيلُ حَتَّى اختلَطَا ... وَأصْبَغٌ كَذَاكَ بَحْرٌ خَلَطَا

٣١- وَبِشْرٌ الكِنديُّ أيضًا وُصِفَا ... وَنَجلُ حَازِمٍ جَرِيرٌ قَدْ جَفَا

٣٢- لَكِنَّهُ مَا ضَرَّهُ إذ قَدْ حُجِبْ ... فَلَمْ يُحَدِّثْ أحَدًا فَلاَ تَعِبْ

٣٣- جَريرٌ الضَّبِّيُّ أيضًا قَدْ رُمِي   وَهْـوَ مَـحَـلُّ نَـظَـرٍ فَـلْـتَـعْـلَـمِ

٣٤- وَالحَارِثُ البَصْرِيُّ أيضًا طُعِنَا   وَيُـنْـظَـرُ الأمـرُ فَـمَـا تَـبَـيَّـنَـا

٣٥- كَذَاكَ حِبَّانُ الكِلاَبِيُّ اختَلَطْ   حَجَّاجٌ الأعْوَرُ أيضًا قَدْ خَلَطْ

٣٦- فـي آخِرٍ لَـمَّـا أَتَـى بَـغـدَادَا   فَـمَـا رَوَى عَـنْـهُ سُـنَـيْـدٌ بَـادَا

٣٧- كَذَلِكَ الفَانِيدُ؛ أي حُسَيْنُ   فِـي آخِـرِ الأَمْـرِ عَـرَاهُ الـلَّـيْـنُ

٣٨- كَذَلِكَ الحُسَيْنُ؛ أَعنِي النَّخَعِي   شَـيْـخٌ مُـعَـمَّـرٌ فَـمَـا كَـانَ يَـعِـي

٣٩- وَالسُّلَمِيُّ أي حُصَيْنٌ اختَلَطْ   فَبَعْضُ مَن رَوَى حَديثَهُ ضَبَطْ

٤٠- فَمِنْهُمُ الأَعْمَشُ وَالتَّيْمِيُّ مَعْ   شُـعْـبَـةَ سُـفْـيَـانَ وَعَـبَّـادٌ تَـبَـعْ

٤١- كَذَا سُلَيْمَانُ هُشَيْمٌ زَائِدَه   وَخَـالِـدٌ وَخُـذْ شُـعَـيْـبًـا فَـائـدَهْ

٤٢- وَحَفْصٌ القَاضِي بُعَيْدَ أَنْ قَضَى   قَدْ سَاءَ حِفْظُهُ وَقَبْلُ مُرْتَضَى

٤٣- وَهَـكَـذَا حَـمَّـادٌ ابنُ سَـلَـمَـهْ   قَدْ سَاءَ حِفظُهُ أَخِيرًا فَاعْلَمَهْ

٤٤- حَنْظَلَةُ اختَلَطَ آخِرًا كَذَا   خَالِدٌ الخَفَّافُ أيضًا قَدْ حَذَا

٤٥- خَالِدٌ الحَذَّاءُ بَعْدَ أَنْ قَدِمْ   مِن بَلَدِ الشَّامِ بِتَغيِيرٍ وُسِمْ

٤٦- وَالجَزَرِيُّ؛ أَي: خُصَيْفٌ اختَلَطْ   في آخِرٍ كَذَاكَ خَطَّابٌ خَلَطْ

٤٧- وَخَلَفٌ خَلَطَ لَكِن أَخَذَا   قَـبْـلُ هُـشَـيْـمٌ وَوَكِـيـعٌ حَـبَّـذَا

٤٨- وَابنُ فَرَاهِيجَ كَذَاكَ وَسَمُوا   رَبِـيـعَـةَ الـرَّأْيِ بِـذَا وَاتَّـهَـمُـوا

٤٩- وَالـحَـقُّ أَنَّ طَـعْـنَـهُ بـالـرَّأيِ   لاَ بـاخـتِـلاَطِ حِـفـظِـهِ وَالـوَعْـيِ

٥٠- كَذَاكَ رَوَّادٌ وَسَعْدُ بْنُ سِنَانْ   وَقِيلَ في اسمِهِ بِعَكْسٍ ذَا يُبَانْ

٥١- كَذَا الجُرَيرِيُّ سَعِيدٌ اختَلَطْ   ثَـلاثَـةَ سِـنِـيـنَ حِـفـظُـهُ هَـبَـطْ

٥٢- وَعَنْهُ شُعْبَةُ وُهَيْبٌ نَقَلاَ قَبْلُ وَإِسْمَاعِيلُ سُفْيَانُ تَلاَ
٥٣- وَمَعْمَرٌ وَعَبْدُ وَارِثٍ كَذَا حَمَّادُ حَمَّادٌ وَبِشْرٌ قَدْ حَذَا
٥٤- وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَعَبْدُ الأعْلَى والثَّقَفِيْ وَابْنُ زُرَيْعٍ أَعْلَى
٥٥- وَنَجْلُ حفصٍ ؛ أَي : سَعِيدٌ اعتَرَاهْ تَغَيُّرٌ وَالمقْبُرِيُّ قَدْ عَرَاهْ
٥٦- قُبَيْلَ موتِهِ بِأَرْبَعِ سِنِينْ فَمَنْ رَوَى مِنْ قَبْلِهَا فَلا يَلِينْ
٥٧- كَذَا سَعِيدٌ ابنُ سُفْيَانَ خَلَطْ كَذَا التَّنُوخِيُّ أَخِيرًا اختَلَطْ
٥٨- نَجلُ أَبِي عَرُوبَةٍ مُختلِطُ وَبِالرُّوَاةِ مَا رَوَاهُ يُضْبَطُ
٥٩- فَمَا رَوَى عبْدَةُ مَع شُعَيبِ وَابنِ المُبارَكِ خَلا مِن عَيبِ
٦٠- وَنجلُ هَارُونَ وَعَبْدُ الأَعْلَى كَذلِكَ الخَفَّافُ أَيضًا يُعْلَى
٦١- وَخَالِدُ بنُ حَارِثٍ وَالسَّهمِي وَابْنُ زُرَيعٍ وابْنُ بِشرٍ يَحْمِي
٦٢- شُعْبَةُ سُفْيَانُ وَنَجْلُ سَلَمَهْ وَابْنُ عُلَيَّةَ سِرَارٌ فَاعلَمَهْ
٦٣- وَابنُ حَبِيبٍ وَأَبُو أُسَامَهْ أَسْبَاطُهُمْ والأَعْمَشُ الْعَلاَّمَهْ
٦٤- يَحْيَى وَرَوْحٌ وَكَذَا البُرْسَانِي عِيْسَى وَمُصْعَبٌ ذَوُو إحسَانِ
٦٥- وَابْنُ أَبِي هِلاَلٍ اللَّيْثِيُّ قَدْ وَصَفَهُ أَحمَدُ بِالخَلْطِ انْتَقَدْ
٦٦- وَابْنُ عُيَيْنَةَ بِذَا القَطَّانُ قَدْ وَصَفَهُ سَنَةَ سَبْعٍ قَدْ فَقَدْ
٦٧- مِنْ بَعْدِ تِسْعِينَ وَقَبْلَهَا مِائَهْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَهَا بَعْضُ الفِئَهْ
٦٨- مُحَمَّدُ بْنُ عَاصِمٍ وَاليَسَعُ وَمَنْ عَدَاهُمَا قُبَيْلُ سَمِعُوا
٦٩- وَابْنُ نُبَيْطٍ آخِرًا والأَشْدَقُ اختَلَطَا فَبِهِمَا لاَ يُوثَقُ
٧٠- وَنَجْلُ حَرْبٍ ؛ أَيْ : سِمَاكٌ قَدْ خَرِفْ في آخِرِ العُمْرِ لِذَا عَنْهُ انحُرِفْ

٧١- وَقَدْ رَوَى عَنْهُ قَدِيمًا شُعْبَةُ كَـذَلِـكَ الـثَّـوْرِيُّ فِـيـهِ أَثْـبَـتُ

٧٢- كَذَا سُهَيْلٌ قَدْ أُصِيبَ فَنَسِي بَعْضَ حَـدِيثِهِ فَمَا بِهِ ائتُسِي

٧٣- رَبِـيـعَـةُ الـرَّأيِ قُـبَـيْـلُ أَخَـذَا وَمَـالِـكٌ لَـو زِدْتَـهُ يَـا حَـبَّـذَا

٧٤- كَذَا سُوَيْدٌ قدْ عَمِيْ فَلُقِّنَا كَذَا شُرَحْبِيلُ بنُ سَعْدٍ وُهِّنَا

٧٥- شَرِيكُ القَاضِي كَذَا وَصَالِحُ أَي ابنُ نَبْهَانَ وَلَكِنْ صَحَّحُوا

٧٦- ابْنَ أَبِي ذِئْبِ كَذَا أُسَيْدُ وَابْنُ جُرَيجٍ وَابنُ سَعْدٍ بَعْدُ

٧٧- مُوسَى عُمَارَةُ وَعَبْدُ اللَّهِ كَـذَا سَعِـيـدٌ خُذ بِـلاَ اشـتِـبَـاهِ

٧٨- كَذَاكَ عَاصِمُ بنُ بَهْدَلَةَ قَدْ خَـلَـطَ فـي آخِـرِهِ فَـلـيُـبْـتَـعَـدْ

٧٩- عَبَّادٌ النَّاجِيُّ وَابْنُ قَانِعِ تَـغَـيَّـرَا كَـذَا ابـنُ ثَـابِـتٍ فَـعِ

٨٠- وَابْنُ أَبِي الزِّنَادِ جَا تَغَيُّرُه فِي طَيْبَةِ الرَّسُولِ صَحَّ خَبَرُهْ

٨١- ومَا بِبَغْدَادَ رَوَى قَدْ ضُعِّفَا حَـفِـيـدُ عُـتْـبَـةَ بِـذَا قَـدْ وُصِـفَـا

٨٢- وَصَـفَـهُ بِـذَا الإِمَـامُ أَحْـمَـدُ فَـمَـا بِـبَـغْـدَادَ رَوَى لاَ يُـحْـمَـدُ

٨٣- قَبْلَ اختِلاطِهِ رَوَى سُفْيَانُ بِـشْـرٌ وَجَـعْـفَـرٌ كَـذَا سُـفْـيَـانُ

٨٤- سَلْمٌ وَخالِدٌ وَطَلْقٌ عَمْرُو أُمَـيَّـةُ الْـقَـاسِـمُ نَـضْـرٌ عَـمْـرُو

٨٥- وَابْنُ زُرَيْعٍ وَمُعَاذٌ يَحْيَى عُـثْمَانُ عَبْدُ اللَّه خُذْ لِتَحْيَا

٨٦- وَنَجْلُ هَمَّامٍ بُعَيْدَ مِائَتَينْ أَصَابَهُ الخَلْطُ فَيُوصَفُ بِلَيْنْ

٨٧- مُعْتَمِرٌ وَابْنُ عُيَيْنَةَ عَلِي أَحْـمَـدُ إِسْحَاقُ قُبَيْلَ أَنْ بُلِي

٨٨- رَوَوْا وَحَمَّادٌ وَكِيعٌ قَدْ نَجَا كَذَاكَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ أُدْرِجَا

٨٩- وَنَجْلُ سَهْلٍ وَابْنُ جعْفَرٍ كَذَا ابـنُ رَجَـاءٍ بِـهِـمُ لاَ يُـحْـتَـذَى

٩٠- كَذَا المُرَادِيُّ؛ أَي ابنُ سَلِمَهْ وَكَاتِبُ اللَّيْثِ فَذا لَهُ سِمَهْ

٩١- وَابْنُ لَهِيعَةَ كَذَا وَابْنُ عَقِيلْ وَابْنُ مُحَمَّدٍ قَلِيلاً يَا نَبِيلْ

٩٢- كَذَاكَ عَبْدُ اللَّه نَجْلُ مَطَرِ وَابْنُ عُمَيْرٍ وَالرَّقَاشِيُّ دُرِي

٩٣- فَمَنْ رَوَى عَنْهُ بُعَيْدَ مَا قَدِمْ بَغْدَادَ سَاقِطٌ وَمَا قَبْلُ سَلِمْ

٩٤- مِثْلُ ابنِ مَاجَهْ وَأَبِي دَاوُدَا وَأَحْمَدٍ وَابْنِ أَبِي دَاوُدَا

٩٥- أَبُو عَرُوبَةَ كَذَا الصَّغَانِي كَذَلِكَ الكَجِّيُّ قُلْ يُدَانِي

٩٦- وَالثَّقَفِيُّ غَيْرَ أَنَّهُ حُجِبْ وَالحَلَبِيُّ فِي الأَخِيرِ قَدْ نُكِبْ

٩٧- وَنَجْلُ هَيْثَمٍ وَنَجْلُ السَّائِبِ عَطَاءٌ المَشْهُورُ ذُو مَصَائِبِ

٩٨- وَقَدْ رَوَى عَنْهُ قُبَيْلَ مَا اختَلَطْ شُعْبَةُ زَائِدَةُ أَيُّوبُ ضَبَطْ

٩٩- كَذَلِكَ الثَّوْرِيُّ مَعْ زُهَيْرِ حَمَّادُهُمْ نَقَلَ دُونَ ضَيْرِ

١٠٠- وَالدَّسْتَوَائِيُّ وَإِسرَائِيلُ مَع ابنِ عُيَيْنَةَ وَأَعمَشٌ تَبَعْ

١٠١- وَبَعْضُهُمْ حَمَّادًا ابْنَ سَلَمَهْ زَادَ وَبَعْضُهُمْ أَبَى مَا سَلَّمَهْ

١٠٢- عَفَّانُ نَجْلُ مُسْلِمٍ تَغَيَّرَا لَكِنَّهُ مِن بَعْدِ ذَا مَا أَخْبَرَا

١٠٣-وَنَجْلُ عَمَّارٍ كَذَا وَاضْطَرَبَا في ابنِ أَبِي كَثِيرِهِم فَاجتُنِبَا

١٠٤- كَذَا أَبُو الفَرَجِ وَالسَّبِيعِي فَمَنْ رَوَى عَنْهُ قَدِيمًا رُوعِي

١٠٥- سُفْيَانُ شُعْبَةُ شَرِيكٌ ضَبَطُوا وَابْنَ عُيَيْنَةَ أَبَوا وَأَسْقَطُوا

١٠٦- عَمْرُو بنُ عِيسَى وَكَذَا العَلَاءُ فِطْرٌ قُرَيْشٌ جَاءَهُم عَنَاءُ

١٠٧- وَابْنُ أَبِي حَازِمَ قَيْسٌ وَكَذَا ابنُ الرَّبِيعِ الأَسَدِيُّ نُبِذَا

١٠٨- وَابْنُ أَبِي سُلَيْمٍ اللَّيْثُ وُسِمْ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدٍ بِهِ هُضِمْ

١٠٩- مُحَمَّدُ بنُ أحمَدَ الغِطْرِيفِي كَذَا ابنُ مَنْدَهْ فَاسْتَمِعْ تَعْرِيفِي

١١٠- مُحَمَّدُ بنُ جَابِرٍ قَدْ طُعِنَا مُحَمَّدُ الطَّاحِيُّ أَيضًا وُهِّنَا

١١١- كَذَا أَبُو يَعْلَى الأُبُلِّيُّ خَلَطْ حَفِيدُ نَبْهَانَ كَذَاكَ قَدَ هَبَطْ

١١٢- والجَعْفَرِيُّ وَكَذَا الأنْصَاري وابْنُ عَلِيٍّ لَهُمُ يُجَارِي

١١٣- وَعَارِمٌ مَن قَبْلَ عِشرينَ أَخَذْ وَمِائَتَيْنِ قَبْلَ خَلْطِهِ نَفَذْ

١١٤- فَقَبْلَهُ أَخَذَ عَنْهُ أَحْمَدُ كَذَا البُخَارِيُّ بِهَذَا يُحْمَدُ

١١٥- كَذَلِكَ الذُّهْلِيُّ وَالرَّازِيُّ وَالمُسْنَدِيْ كَذَاكَ الأَهْوَازِيُّ

١١٦- مُحَمَّدُ بنُ أحمَدَ الذُّرَيْقِي وَالجُوزَجَانِيُّ فَخُذْ تَحقِيقِي

١١٧- جَدُّ العُقَيْلِيِّ كَذَا قَبْلُ نَقَلْ كَذَا الكُدَيمِيُّ رَوَى بِلا خَلَلْ

١١٨- كَذَا حَفِيدُ ابنِ خُزَيْمَةَ ابْتُلِي وَابْنُ مُبَارَكٍ مُحَمَّدٌ بُلِي

١١٩- كَذَلِكَ اللَّخْمِيْ وَهَاشِمٌ وَقَدْ عَنْهُ رَوَى الحُسَيْنُ قَبْلَ مَا فَقَدْ

١٢٠- وَنَجْلُ عَمَّارٍ وَقَبْلُ أَخَذَا ابنُ شُعَيْبٍ وَالوَلِيدُ حَبَّذَا

١٢١- يَحْيَى وَقَاسِمٌ وَنَجْلُ سَعْدِ كَذَا مُؤَمَّلٌ نَجَوا مِن نَقْدِ

١٢٢- هِلَالٌ العَبْدِيُّ وَالهَيْثَمُ مَعْ وُهَيْبِ العِجْلِيُّ يَحْيَى قَدْ وَقَعْ

١٢٣- وَنَجْلُ عَيَّاشٍ أَبُو بَكْرٍ خَلَطْ عِيْسَى بْنُ مَاهَانَ كَذَاكَ قَدْ خَبَطْ

١٢٤- وَبِنْتُ عَبدِ اللَّه قَدْ وَصَفَهَا الحَلَبِيُّ بِاختِلَاطٍ عَافَهَا[1]

١٢٥- هَذَا تَمَامُ نَظْمِ مَنْ قَدْ خَلَطَا قَرَّبْتُهُمْ لِلرَّاغِبِينَ النُّشَطَا

---

(١) أي: لزمها.

١٢٦- الحَمْدُ للَّهِ الَّذِي يَسَّرَ لِي	خِدْمَةَ هَذَا العِلمِ ذِي القَدْرِ العَلِي
١٢٧- يَا رَبِّ يَا كَرِيمُ بَارِكْ عَمَلِي	وَاخْتِمْ بِخَيْرٍ لانقِضَاءِ أَجَلِي
١٢٨- وَانْفَعْ بِهَذَا النَّظْمِ مَن يَجْتَهِدُ	بالحِفظِ وَالفَهْمِ وَنَشْرًا يَقْصِدُ
١٢٩- ثُمَّ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ دَائمَا	عَلَى النَّبِيِّ المُرتَقِي مَكَارِمَا
١٣٠- وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الأكَارِمِ	أَهلِ الهُدَى وَالفَضْلِ وَالمرَاحِمِ

انتهت المنظومة الميمونة وقت الضحى يوم الخميس المبارك

٧/ ٢/ ١٤٢٦هـ

* * *

عُدَّةُ أُولي الاغتِبَاط في شَرْحِ عُمْدَة المُحتَاطِ
في مَعرِفَةِ مَن رُمِيَ مِنَ الثِّقَاتِ بالاختِلاطِ

لصاحبها -راجي عفو ربه الكريم-
محمد ابن الشيخ علي بن آدم بن موسى
خويدم العلم بالحرم المكي الشريف
عفا اللّه تعالى عنه وعن والديه آمين



بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمد للَّه، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده اللَّه فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾

[آل عمران: ١٠٢]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أمَّا بعدُ:

فهذا شرحٌ لطيفٌ نافعٌ -إن شاء اللَّه تعالى- وضعته على نظمي المسمَّى «**عمدةُ المحتاطِ في معرفة من رُمي من الثقات بالاختلاط**» يَحلُّ ألفاظه، ويبين مراده، وسمَّيته: «**عُدَّة أولي الاغتباط في شرح عمدة المحتاط في معرفة من رُمِيَ من الثقات بالاختلاطِ**».

واللَّه تعالى الكريمَ أسأل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، ونافعًا لي، ولكلِّ من تلقَّاه بقلب سليم، إنه نعم الكريم القريب، ونعم السميع المجيب.

﴿إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾

[هود: ٨٨]

١- يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ تَعَالَى مُحَمَّدٌ مُسْتَمْنِحًا نَوَالاَ

قولي: «**مُسْتَمْنِحًا**» حال من الفاعل؛ أي حال كونه طالبًا، وقولي: «**نَوَالاَ**» منصوب على المفعوليَّة، وهو بفتح النون: كالعطاء وزنًا ومعنى.

٢- الحَمْدُ للَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ يَفْتَحُ بَابَهُ يُوَالِي عَبْدَهُ

قولي: «**وَحْدَهُ**» منصوب على الحال، وكذلك جملة: «**يَفْتَحُ بَابَهُ**» و«**يُوَالِي عَبْدَهُ**» من الموالاة، وهي المناصرة.

٣- ثُمَّ الصلاةُ والسَّلامُ النَّامِي عَلَى مُحَمَّدٍ هُدَى الأَنَامِ

قولي: «**النَّامِي**» صفة لـ«السلام» حُذف نظيره لـ«الصلاة»، وهو اسم فاعل من نمى الشيء ينمي، من باب رَمَى نَماءً بالفتح والمدِّ: إذا كثُر، وفي لغة يَنْمُو نُمُوًّا، من باب قَعَد[١].

٤- والآلِ والصَّحْبِ وَكُلِّ مَن قَفَا نَهْجَهُمُ الحَقَّ وَنِعْمَ المُقتَفَى

قولي: «**قفا**» أي تبع، وقولي: «**نهجهم**» بفتح، فسكون: مثل فَلْس وفُلُوس: أي طريقهم الواضح. وقولي: «**وَنِعْمَ المُقْتَفَى**» مدح لـ«نهجهم»، و«المقتفى» بصيغة اسم المفعول: المتَّبَع.

٥- وَبَعْدَهُ فَهَذِهِ أسمَاءُ مَنْ بِسَبَبِ التَّخلِيطِ ضَبْطُهُ وَهَنْ

قولي: «**وَبَعْدَهُ**» الضمير راجع إلى ما تقدّم من الحمد، وما ذُكر معه «**فهَذِهِ**» إشارة إلى ما استحضرته في ذهني من المنظومة «أسْمَاءُ مَنْ» بإضافة «أسماءُ» إلى «من» الموصولة «بِسَبَبِ التَّخْلِيطِ» متعلّق بـ«وَهَن» و«ضَبْطُهُ» مبتدأ، خبره جملة «وَهَنْ» بفتحتين، من باب وَعَدَ: أي ضعُف.

---

(١) راجع «المصباح المنير» (٢/ ٦٢٦).

٦- سَمَّيتُهَا بِعُمْدَةِ الْمُحْتَاطِ فِي نَظْمِ مَن رُمِيَ باختِلاطِ

أقول: «سَمَّيْتُهَا» الضمير للمنظومة المفهومة من المقام «بِعُمْدَةِ الْمُحْتَاطِ» متعلّق بـ«سمَّيتها»؛ لأن سَمّى يتعدى بنفسه إلى مفعولين، وبالباء إلى الثاني أيضًا، فتقول: سميت ابني محمدًا، وسميته بمحمّد، وكذا أسماه بالهمزة.

و«المُحتَاطِ»: اسم مفعول، من احتاط للشيء افتعال، وهو طلب الأحظّ، والأخذ بأوثق الوجوه.

قال الفيُّوميُّ: وبعضهم يجعل الاحتياط من الياء، والاسم الحَيْط، وحاط الحمار عانته حَوْطًا، من باب قال: إذا ضمّها وجمعها، ومنه قولهم: افعَل الأحوطَ، والمعنى: افعَل ما هو أجمع لأصول الأحكام، وأبعد عن شوائب التأويلات، وليس مأخوذًا من الاحتياط؛ لأن أفْعَل التفضيل لا يُبْنَى من خماسيّ، انتهى[1].

و«في نَظْم» متعلّق بحال مقدّر، وهو مضاف إلى «مَنْ رُمِيَ» بالبناء للمفعول «باختِلاَطِ»؛ أي: بسَبَبِ فساد عقله، واختلال ضبطه.

٧- نَظَمتُهَا مِمَّا ابنُ كَيَّالٍ جَمَعْ وَزِدْتُهُمْ مِنْ غَيْرِهِ كَيْ يُنْتَفَعْ

قولي: «نَظَمتُهَا» أي: هذه المنظومة، «مِمَّا ابنُ كَيَّالٍ جَمَعْ»؛ أي: الكتاب الذي جمعه ابن كيَّال، وهو: محمد بن أحمد بن محمد الخطيب زين الدين، أبو البركات ابن الكيَّال، كان عالمًا صالحًا واعظًا، وُلد سنة (٨٦٣هـ) صنَّف كتبًا كثيرةً في الحديث والوعظ، وغير ذلك، وكان في ابتداء أمره تاجرًا، ثم ترك التجارة بعد أن تراكمت عليه ديون كثيرة، فاتّجه إلى العلم،

---

(١) «المصباح المنير» (١/ ١٥٧).

وأخذ عن كثير من العلماء البارزين، وأكبر من لازمه، وانتفع بعلمه الشيخ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمود، أبو إسحاق الناجيّ، مات: يوم الأحد ثامن، أو تاسع ربيع الأول سنة (٩٢٩هـ).

واسم كتابه «الكواكب النَّيِّرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات»، وقد حققه عبد القيوم عبد ربِّ النبيِّ، فأجاد في ذلك، وأفاد، وتعقَّبه في مواضع، واستدرك عليه تراجم كثيرة، فجزاهما اللَّه خير الجزاء؛ لما أحسنا إلى محبِّي السنة بخدمة هذا الفنّ.

«وَزِدْتُهُمْ»؛ أي: زدت على من ذكرهم ابن الكيَّال «مِن غَيرِهِ»؛ أي: مما كتبه غيره، كالمحقّق المذكور «كَي يُنتَفَع» بالبناء للمفعول؛ أي: لكي ينتفع بنظمي طلاب العلم، كما انتفعوا بالأصل.

٨- يَا رَبِّ سَهِّل نَظْمَهَا وَحِفْظَهَا لِمَنْ لَهُ الرَّغْبَةُ مِنْ أُولِي النُّهَى

قولي: «**يَا رَبِّ سَهِّل نَظْمَهَا**»؛ أي: نظم هذه الأرجوزة «**وَحِفْظَهَا لِمَنْ لَهُ الرَّغْبَةُ مِنْ أُولِي النُّهَى**» بالضم جمع نُهية، مثلُ مُدية ومُدًى؛ وهو العقل، سمّي بها؛ لأنه ينهى عن القبيح، أفاده في «المصباح»[1]، واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

[تنبيه]: في تعريف الاختلاط لغةً واصطلاحًا، وبيان حكمه:

٩- الاختـلاطُ لُغَـةً قَـدْ فُـسِّـرَا بِـأَنَّـهُ فَـسَـادُ عَـقْـلٍ قَـدْ عَـرَا

١٠- وَفِي اصطِلاحِهِم فَسَادُ عَقْلِ وَفَـقْـدُ ضَـبْـطِ قَـوْلِـهِ وَالـفِـعْـلِ

١١- بِسَبَبٍ كَموتِ حِبٍّ أَو مَرَضْ أَو خَرَفٍ أَو فَقْدِ مَالٍ قَدْ عَرَضْ

(١) راجع «المصباح المنير» (٢/ ٦٢٩).

أقول: «**الاختلاط**» في اللغة: فساد العقل، يقال: اختلط فلان؛ أي فسد عقله، واختلط عقله: إذا تغيَّر، فهو مختلط[١].

وحقيقته في الاصطلاح: فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال، إمَّا بخَرَف، أو ضرر، أو عَرَض، أو مَرَضٍ، من موت ابن وسرقة مال، كالمسعوديّ، أو ذهاب كتب، كابن لهيعة، أو احتراقها، كابن الملقِّن، قاله السخاويّ[٢].

وقال الصنعانيُّ موضِّحًا هذا المعنى: قد يَعرض للراوي عارضٌ من العوارض يجعله غير ثقةٍ، وذلك بأن يُصيبه الكبر الشديد بأسقامه، فيدعه عُرْضةً للاختلاط، أو يذهب بصره، أو تضيع كتبه، وهو معتمِدٌ على القراءة فيها، ثم يُحَدِّث من حفظه بعد ذلك، فتضيع الثقة بحديثه، انتهى[٣].

وقولي: «**كموت حِبٍّ**» بكسر الحاء المهملة، وتشديد الباء الموحّدة؛ أي: محبوب.

١٢- وَحُكْمُهُ رَدُّ رِوَايَتِهِ إنْ ... بَعْدَ اختِلاطِهِ أَتَتْ إِنْ لَمْ تَبِنْ

١٣- مِمَّن رَوَى قَبْلُ وهَكَذَا ذَكَرْ ... ابنُ الصَّلاحِ وَاقتَفَاهُ مَن أَثَرْ

أقول: اشتهر عن غير واحد من المحدثين أن من كان مختلطًا بسبب من الأسباب، يُقبل من حديثه حديثُ من روى عنه قبل اختلاطه وتغيّره، ولا يُقبل حديث من أخذ عنه بعد اختلاطه، أو أشكل أمره، فلم يُعلم هل أخذه عنه قبل الاختلاط أو بعده؟ هكذا قال ابن الصلاح في «علومه»[٤]، وتبعه على ذلك

(١) راجع «تاج العروس» (٥/ ١٣٤).
(٢) «فتح المغيث شرح ألفية الحديث» (٣/ ٣٣١).
(٣) «توضيح الأفكار» (٢/ ٥٠٢).
(٤) «مقدمة ابن الصلاح» (٣٥٢).

النوويّ، والسخاويّ، والقاضي زكريّا الأنصاريّ، والصنعانيّ.

وقولي: «**إن لم تَبِنْ**»؛ أي: تظهر روايته، **وقولي**: «**ممن روى إلخ**» متعلق بـ «تَبِنْ»، و«قبلُ» مبنيّ على الضمِّ؛ أي: قبل الاختلاط، **وقولي**: «**من أثر**»؛ أي: نقل كلامه، ورآه صوابًا.

ولمَّا كان هذا الإطلاق غير مقبول؛ لأن صنيع المحدثين من أصحاب الصحاح مخالف له؛ حيث إنهم يخرجون أحاديث المختلطين عن طريق من أخذ عنهم بعد الاختلاط؛ لكونه محفوظًا بموافقة غيرهم من الثقات المعتمدين، وهذا مذهب الشيخين في «صحيحيهما» وقد صرَّح به الإمام ابن حبَّان في مقدمة «صحيحه»، أشرت إلى ذلك بقولي:

١٤- والحَقُّ مَا البُستِيُّ قَالَهُ لَدَى ... كِتَابِهِ الصَّحِيحِ حَيثُ أَرشَدَا

١٥- بِأنَّ مَا أُخِذَ عَنهُم قَبلُ أو ... قَدْ وَافَقُوا الثِّقَاتِ فِيه إذْ رَوَوْا

١٦- يُقْبَلُ إذ هُمُ عُدُولٌ فَوَجَبْ ... قَبُولُهُم وغَيرُ هذَا يُجتَنَبْ

١٧- وذَا هُوَ الحقُّ لِمن أمعَنَ في ... نَظَرِهِ والسَّبْرِ لِلمُؤَلِّفِ

١٨- سَلَكَهُ الشَّيخَانِ فِيمَا صَنَعَا ... لَدَى «الصَّحِيحَين» ونِعمَ مَصنَعَا

١٩- قَدْ أَخْرَجَا لِبَعضِ مَن خَلَطَ عَنْ ... طَرِيقِ مَن أخذَ عَنْهُ في الوَهَنْ

٢٠- إذ وَافَقُوا الثِّقَاتِ فيمَا نَقَلُوا ... فَراجِعِ الكُتْبَ تَجِدْ مَا مَثَّلُوا

أقول: الحقّ الذي لا مرية فيه، والصواب الذي يَتَمشَّى مع عمل أهل النقد، من أصحاب الصحاح، كالشيخين ما قاله الإمام أبو حاتم محمد بن حبَّان البُستيّ: في مقدِّمة «صحيحه» فقد فصَّل هذا الموضوع تفصيلاً حسنًا، فقال:

وأما المختلطون في أواخر أعمارهم، مثل الجُرَيريّ، وسعيد بن

أبي عروبة، وأشباههما، فإنا نروي عنهم في كتابنا هذا، ونحتجّ بما رووا، إلا أنَّا لا نعتمد من حديثهم إلا ما رَوَى عنهم الثقات من القدماء الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم، أوما وافقوا فيه الثقات في الروايات التي لا نشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى؛ لأن حكمهم وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم، وحمل عنهم في اختلاطهم بعد تقدم عدالتهم حكم الثقة إذا أخطأ؛ إذ الواجب ترك خطئه إذا عُلم، والاحتجاج بما نعلم أنه لم يخطئ فيه، وكذلك حكم هؤلاء الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات، وما انفردوا مما رَوَى عنهم القدماء من الثقات الذين كان سماعهم منهم قبل الاختلاط سواء، انتهى[1].

فقد بيَّنَ: أن حديث من سمع منهم بعد الاختلاط لا يُردّ إذا وافقوا فيه الثقات، وهذا هو الحقّ، والصواب، ويؤيِّده ما نُقل عن وكيع: أنه قال: كنَّا ندخل على سعيد بن أبي عروبة، فنسمع، فما كان من صحيح حديثه أخذناه، وما لم يكن صحيحًا طرحناه، انتهى[2].

ونقل الخطيب بسنده عن ابن معين أنه قال: قلت لوكيع: تُحدث عن سعيد بن أبي عروبة، وإنما سمعت منه في الاختلاط؟ قال: رأيتني حدثت عنه إلا بحديث مستوٍ، انتهى.

وهذا الذي قاله ابن حبَّان هو مذهب الشيخين، كما يدلّ عليه صنيعهما في «صحيحيهما» فقد أخرجا عن المختلطين من طريق من سمع منهم بعد الاختلاطِ.

فمن ذلك أن البخاريَّ أخرج عن حصين بن عبد الرحمن، وقد اختلط، كما سيأتي، من رواية حصين بن نُمير، وهو ممن سمع منه بعد الاختلاط،

---

(١) «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبَّان» (١/ ١٦١).
(٢) «تهذيب الكمال» (٣/ ٢٥١).

وكذلك أخرج مسلم عن أبي إسحاق السبيعيِّ من طريق عمَّار بن رُزيق، وهو ممن أخذ عنه بعد اختلاطه.

فالحقُّ أنَّ الشيخين أخرجا كثيرًا من أحاديث المختلطين من طريق من سمع منهم بعد الاختلاط، ووجه ذلك أنهما ينتقيان ما يوافقهم عليه غيرهم من الثقات.

قال الحافظ: في «هدي الساري» تحت ترجمة سعيد بن أبي عروبة: ما نصه: وأما ما أخرجه البخاريُّ من حديثه عن قتادة، فأكثره من رواية من سمع منه قبل الاختلاط، وأخرج عمن سمع منه بعد الاختلاط قليلاً، كمحمد بن عبد اللَّه الأنصاريّ، ورَوح بن عُبادة، وابن أبي عديّ، فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقى منه ما توافقوا عليه، انتهى كلام الحافظ[١]:

وقريب من هذا قول السخاويِّ: وما يقع في «الصحيحين» أو أحدهما من التخريج لمن وُصف بالاختلاط من طريق من لم يسمع منه إلا بعده، فإنَّا نعرف على الجملة أن ذلك مما ثبت عند المخرِّج أنه من قديم حديثه، انتهى[٢].

قال محمد -عفا اللَّه عنه-: قد تَبيَّنَ بما ذُكر أن مذهب ابن حبَّان: في قبوله أحاديث المختلطين عن طريق من سمع منهم بعد الاختلاط إذا وافقوا الثقات هو مذهب الشيخين أيضًا، وهو الصواب الذي لا محيد عنه؛ لأنه إذا تَبَيَّنَ موافقة رواياتهم لروايات الثقات زال ما كنَّا نخشاه من الغلط والخطإِ، وقد ثبت لدينا أنهم ثقات عُدول، جائزو الرواية، فيلزم قبولها في هذه الحالة، كما نقبلها إذا جاءت عن طريق من أخذ عنهم قبل الاختلاط، فتنبّه لهذه

---

(١) «هدي الساري» (ص٤١٦).

(٢) «فتح المغيث» (٣/ ٣٣٢).

الدقيقة، فقد كثر في كلام كثير من المتأخرين، كابن الصلاح، والنوويّ، وغيرهما بأن روايات المختلطين إنما تُقبل إذا جاءت عن طريق من أخذ عنهم قبل الاختلاط فقط، وهذا مخالف لما أسلفناه من صنيع الشيخين وابن حبان، وأصحاب الصحاح.

وقولي: «**البُستيّ**» بضمِّ الموحدةِ، وسكون السين المهملة، بعدها تاء مثنَّاة فوقيَّة، نسبة إلى مدينة من بلاد كابُل، قاله في «اللب»[1].

والمرادُ به الإمام محمد بن حبَّان، صاحب «الصحيح» وُلد ببُست سنة (٢٧٠هـ) ومات: ليلة الجمعة لثماني ليالٍ بقين من شوَّال سنة (٣٥٤هـ).

وقولي: «**وَالسَّبْرِ للمؤَلَّفِ**»؛ أي: التتبع للكتب المؤلفة في جمع الصحيح.

وقولي: «**وَنِعْمَ مَصْنَعَا**» مصدر ميمي لـ «صَنَعَ»؛ أي: نعم الصنع، وهو انتقاء مرويَّات المختلطين بعد الاختلاط، وذلك حيث توافق روايات الثقات الأثبات، فتُقبل.

وقولي: «**بَعْدَ الوَهَنِ**»؛ أي: حدوث الضعف بسبب الاختلاط.

وقولي: «**فَرَاجِعِ الكُتْبَ تَجِدْ مَا مَثَّلُوا**»؛ أي: طالع كتب الرجال، وشروح «الصحيحين» ولا سيَّما «هدي الساري»، و«فتح الباري»، تجد الأمثلة على ما أخرجه الشيخان عن المختلطين من طريق من أخذ عنهم بعد الاختلاط منتقين ما وافقهم الثقات عليه، واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

* * *

(١) «لبّ اللباب» (١/ ١٢٦).

ذِكرُ الأَسْمَاءِ مُرَتَّبَةً عَلَى حُرُوفِ المُعْجَمِ

٢١- فَمِنْهُمْ حَفِيدُ وَهْبٍ أحمَدُ   لَكِنَّهُ عَادَ فَصَارَ يُحْمَدُ

قولي: «فَمِنْهُمْ»؛ أي: فمن هؤلاء المختلطين «حَفِيدُ وَهْبٍ» -بفتح الحاء المهملة، وكسر الفاء- ولد الولد، قال في «المصباح»: حَفَدَ يَحفِد، من باب ضرب: خَدَم، فهو حافد، والجمع حَفَدَة، مثلُ كافر وكَفَرَة، ومنه قيل للأعوان «حَفَدَةٌ»، وقيل لأولاد الأولاد: حَفَدةٌ؛ لأنهم كالخُدّام في الصِّغَر، انتهى[1].

والمعنى: أن من المختلطين ولدَ ولد وهب، وهو أحمد بن عبد الرحمن ابن وهب بن مسلم القرشي، أبو عُبيد اللَّه المصريّ، لقبه بَحْشَل، روى عن عمه عبد اللَّه بن وهب، والإمام الشافعيّ، وغيرهما، وروى عنه مسلم، وإبراهيم بن عبد اللَّه الأصبهانيُّ، وابن خزيمة، وأبو بكر بن زياد، وتوفي سنة أربع وستين ومائتين، وقيل: أربع وعشرين، ولم يصح.

وقولي: «أَحْمَدُ» بالرفع بدل، أو عطف بيان لـ «حفيد».

وقولي: «لَكِنَّهُ عَادَ»؛ أي: رجع عن الاختلاط «فَصَارَ يُحْمَدُ» بالبناء للمفعول؛ أي: حمد الناس حفظه؛ لكونه زال عنه الاختلاط.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب وُصف بالاختلاط، وقد أطلق محمد بن عبد اللَّه بن عبد الحكم، وعبد الملك بن شعيب بن الليث القول بتوثيقه، عن عبد الملك بن شعيب بن الليث.

---

(١) «المصباح المنير» (١/ ١٤١).

قال: كتبنا عنه، وأمره مستقيم، ثم خلط بعدُ ثم جاءنا الخبر إنه رجع عن التخليط، قال: وسئل أبي عنه بعد ذلك؟ فقال: كان صدوقًا، وقال أبو حاتم: خلط، ثم رجع، وقيل لأبي زرعة: إنه رجع عن تلك الأحاديث، فقال إن رجوعه مما يُحَسِّن حاله، ولا يبلغ المنزلة التي كان قبلُ، وذكر الحاكم أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين، بعد خروج مسلم من مصر، كذا ذكره الشيخ محيي الدين النوويّ في «مقدمة شرح مسلم» له، عن أبي عمرو بن الصلاح، ولم يذكره في علومه.

وقيل لابن خزيمة: لِمَ رويت عنه وتركت سفيان بن وكيع؟ فقال: لأن أحمد لما أنكروا عليه تلك الأحاديث رجع عنها عن آخرها، إلا حديث مالك، عن الزهري، عن أنس: «إذا حضر العشاء»، فإنه ذَكَر أنه وجده في دُرجٍ مِن كتب عمه في قرطاس، وأمَّا سفيان بن وكيع فإن وراقه أدخل عليه أحاديث، وكُلِّم في شأنها، فلم يرجع عنها، فتركت الرواية عنه.

وقال عبدان: مستقيم الأمر في أيامنا، وقال ابن عديّ: مَن ضعّفه أنكَر عليه أحاديث، وأكثر روايته عن عمه، وكل ذلك مُحتَمَل، وإن لم يروه عن عمه غيره، ولعله خصه به، انتهى.

وكان أبو الطاهر بن السَّرح يُحسن القول فيه، ومر عليه هارون بن سعيد الأيليّ، فسلم عليه، وقال: إن أصحاب الحديث سألوني عنك، فقلت لهم: إنما يسأل أبو عبيد اللَّه عنَّا، هو الذي كان يستملي لنا عند عمه، وهو الذي كان يقرأ لنا عند عمه، أو كما قال، واللَّه أعلم[1].

---

(١) راجع الأصل (١/ ١٣).

٢٢- حَفِيدُ سُنْبُلَةَ شَيْخٌ أُخِّرَا ... ...

قولي: «**حَفِيدُ سُنْبُلَةَ**» بالرفع خبر لمحذوف؛ أي: ومنهم ولد سنبلة، وهو: أحمد بن أبي القاسم بن سُنبلة البغداديّ «شَيخٌ أُخِّرَا» بألف الإطلاق، مبنيًّا للمفعول؛ أي: هو شيخ متأخِّر زمنه، قال الذهبيُّ: اختلط قبل موته بأربع سنين، وتوفي سنة (٦١٩هـ)، انتهى[١].

٢٢- ... ... كَذَا القَطِيعِيُّ لَهُ خَلطٌ جَرَى

قولي: «**كَذَا القَطِيعِيُّ لَهُ خَلطٌ جَرَى**» أقول: ممن اختلط أيضًا: أحمد بن جعفر بن حَمْدان بن مالك، أبو بكر القَطِيعيّ[٢]، راوي «مسند الإمام أحمد» قال ابن الصلاح: اختلط في آخر عمره، وخَرِفَ حتى كان لا يَعرِف شيئًا مما يقرأ عليه.

ذكر الخطيب في «التاريخ» فقال: حُدِّثت عن أبي الحسن بن الفُرَات قال: كان القَطِيعيّ مستورًا، صاحب سنة، كثير السماع من عبد اللَّه بن أحمد وغيره، إلا أنه اختلط في آخر عمره، وكُفّ بصره، وخَرِف حتى كان لا يَعرف شيئًا مما يقرأ عليه.

قال الأبناسيّ: وقد أنكر صاحب «الميزان» هذا على ابن الفرات، وقال: هذا غُلُوّ وإسراف.

قلت: تعقب الحافظ إنكار الذهبيّ هذا في «اللسان» فراجعه.

وقال أبو عبد الرحمن السُّلَمي: إنه سأل الدارقطنيّ عنه؟ فقال: ثقةٌ زاهدٌ، سمعت أنه مجاب الدعوة، وقال الحاكم: ثقة مأمون، وسئل عنه

---

(١) «ميزان الاعتدال» (١/ ١٢٨)، و«لسان الميزان» (١/ ٢٤٧).

(٢) بفتح القاف، وكسر الطاء، وسكون الياء التحتانيَّة، وبعدها عين مهملة: نسبة إلى قَطِيعة الدقيق، محل ببغداد، قاله في «لب اللباب» (٢/ ١٨٥).

البَرقَانيّ، فقال: كان شيخًا صالحًا، غَرِقت بعض كتبه، فنسخها من كتاب ذكروا أنه لم يكن سماعه، فغمزوه لأجل ذلك، وإلا فهو ثقةٌ، قال البَرقَانيّ، وكنت شديد التنقير عن حاله، حتى ثبت عندي أنه صدوقٌ، لا شك في سماعه، وإنما كان فيه بَلَهٌ، فلما غَرِقت القَطِيعة بالماء الأسود، غَرِق شيء من كتبه، فَنَسَخ بدل ما غَرِق من كتاب لم يكن فيه سماعه، قال: ولما اجتمعت مع الحاكم أبي عبد اللَّه، ذكرت ابن مالك، وليَّنته، فأنكر عليَّ، وقال الخطيب: لم أجد أحدًا امتنع من الرواية عنه، ولا ترك الاحتجاج به.

وقال أبو بكر بن نُقطة: كان ثقةً، وعلى تقدير ما ذكره أبو الحسن بن الفرات من التغير، وتبعه ابن الصلاح، فقد روى عنه جماعة في الصحة، كما أشرت إليهم بقولي:

٢٣- وَقَبْلَ خَلْطِهِ رَوَى البَرقَانِي وحَاكِمٌ والدَّارَقُطِني الهَانِي

٢٤- كَذَا ابنُ شَاهِينَ ونَجْلُ المذهِبِ أَبُو نُعَيْمٍ مَعَهُمْ فانتَخِبِ

أقول: ممن روى عن أبي بكر القَطِيعي قبل اختلاطه: أحمد بن محمد بن أحمد الخُوَارَزميُّ البَرقَانيُّ[1]، وأبو حفص ابن شاهين، وأبو عبد اللَّه الحاكم والدارقطنيُّ، وأبو نعيم الأصبهانيُّ، وأبو علي بن المذهب، راوي «المسند عنه»، فإنه سمعه عليه في سنة ست وستين وثلاث مائة، وتُوفي لسبع بقين من ذي الحجة سنة (٣٦٨هـ).

فقولي: «**الهاني**» صفة للدارقطني، **وقولي**: «**فانتخب**» فعل أمر من الانتخاب؛ أي: اختر مرويَّات هؤلاء من القطيعيِّ؛ لكونها قبل اختلاطه.

(١) بفتح الموحدة، وسكون الراء: نسبة إلى قرية بنواحي خُوَارَزم، قاله في «اللبِّ» (١/ ١١٩)، توفي البرقاني سنة (٤٢٥هـ).

٢٥- أبَانُ نَجْلُ صَمْعَةٍ مُخْتَلِطُ لَكِنَّهُ لَم يَروِ شَيئًا يَسقُطُ

أقول: من المختلطين أيضًا: أبان بن صَمْعَة -بفتح الصاد المهملة، وسكون الميم- الأنصاري معدود في البصريين، قيل: هو والد عُتبة الغلام، روى عن ابن سيرين، وشهر بن حوشب، وجابر بن عمرو الراسبي، وعن أمه، عن عائشة، وروى عنه يحيى القطان، ووكيع، وخالد بن الحارث، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد.

أطلق يحيى بن معين القول بتوثيقه، وقال أحمد بن حنبل: صالح، لكنه تغير، قال يحيى بن سعيد: تغير بآخِرَةٍ، وكذا قال الذهبيّ في «الكاشف»، وقال عبد الرحمن بن مهدي: اختلط قبل موته بزمان.

وقال أبو أحمد بن عدي: أبان بن صمعة له من الروايات قليل، وإنما عيب عليه اختلاطه لما كَبر، ولم يُنسب إلى الضعف؛ لأن مقدار ما يرويه مستقيم، قال: روى عنه البصريُّونَ أحاديث كلُّها مستقيمة، غير منكرة، إلا أن يدخل في حديثه شيء بعدما تغير واختلط.

واستشهد به مسلم، وروى له النسائي، وابن ماجه، وتوفي سنة ثلاث وخمسين ومائة.

وقولي: «لكنه لم يرو شيئًا إلخ» إشارة إلى كلام ابن عدي المذكور، واللَّه تعالى أعلم.

٢٦- ابنُ أَبِي العَبَّاسِ إبرَاهِيمُ قَدْ خَلَطَ واحتَجَبَ فالذَّمُّ ابتَعَدْ

أقول: ممن اختلط أيضًا: أبو إسحاق، إبراهيم بن أبي العباس، ويقال: ابن العباس السامِريّ بكسر الميم، وتخفيف الراء، قاله ابن ماكولا في كتابه «الإكمال»، ويقال: بفتح الميم المخففة، قاله الذهبي في «الكاشف» وهو

معدود في الكوفيين، وفيمن نزل بغداد، روى عن إسماعيل بن عياش، وشريك بن عبد اللَّه النخعي، وأبي معشر، وغيرهم، وروى عنه أحمد بن حنبل، والعباس بن محمد الدُّوريّ، وعدةٌ.

أطلق الإمام أحمد، وأبو عوانة، والدارقطني القول بتوثيقه، وعن أحمد: لا بأس به، وقال أبو حاتم: شيخٌ.

قال محمد بن سعد: اختلط في آخر عمره، فحجبه أهله في منزله حتى مات، قاله المزي في «تهذيبه» وتابعه الذهبي عليه في «تذهيبه»، و«ميزانه»، زاد في «الميزان»: قلت: فما ضرَّه الاختلاط، وعامة من يموت يختلط قبل موته، وإنما المضَعِّف للشيخ أن يروي شيئًا زمَنَ اختلاطه، روى له النسائي.

فقولي: «**ابن أبي العبَّاس**» مبتدأ خبره جملة «قد خَلَط».

وقولي: «**إبراهيم**» بدل من «ابن أبي العباس».

وقولي: «**واحتجب**» بالبناء للفاعل؛ أي: استتر عن الناس.

وقولي: «**فالذّمُّ**» بالرفع مبتدأ خبره جملة «ابتعد» بالبناء للفاعل أيضًا، وهو إشارة إلى كلام الذهبي المذكور؛ أي: ابتعد عنه العيب؛ لأن المختلط إنما يُعابُ، ويُذم إذا حدث في اختلاطهِ، وهو لم يحدث، فلا عيب عليه، واللَّه تعالى أعلم.

٢٧- كَذَا ابنُ رَاهُويَه أخِيرًا وُسِمَا   كَمَا أَبُو دَاودَ هَذَا أعلَمَا

أقول: ممن وُصف بالاختلاط أيضًا: الإمام الحافظ، إسحاق بن إبراهيم ابن مَخلد بن مطَر الحنظليّ، أبو يعقوب المعروف بابن راهويه، مروزيّ، إمام من أعلام الأئمة المبرِّزين، أملى «المسند»، و«التفسير» من حفظه.

قال أبو داود: تغير قبل أن يموت بستة أشهر، فرَمَيتُ بما سمعت منه في

تلك الأيام[1]، وقال الذهبي في «ميزانه» في ترجمة ابن راهويه: أحد الأعلام، وذُكِر لشيخنا أبي الحجاج؛ يعني: المِزِّيَّ حديثٌ، فقال: قيل: إن إسحاق اختلط في آخر عمره، روى له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، عاش سبعًا وسبعين سنة، وتُوفي سنة سبع، أو ثمان وثلاثين ومائتين.

وقولي: «وُسِما» بألف الإطلاق، مبنيًّا للمفعول؛ أي وُصف بالاختلاط.

٢٨- وَابنُ أَبِي فَرْوَةَ إسحَاقُ ذَهَبْ   بَصَرُهُ فَمَا نَجَا مِنَ العَجَبْ

٢٩- وَمَا رَوَى عَنْهُ البُخَارِيُّ حُمِلْ   بِأَنَّهُ قَبْلَ اختِلاَطٍ قَدْ نُقِلْ

أقول: ممن اختلط أيضًا: إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد اللَّه بن أبي فَروة، أبو يعقوب المدنيّ، قال أبو حاتم: كان صدوقًا، ولكنه ذهب بصره، فربَّما لُقِّن الحديث، وكتبه صحيحة، وقال الآجريّ: سألت أبا داود عنه؟ فوَهَّاهُ جدًّا، وقال النسائي: ليس بثقة، قال الحافظ في «هدي الساري»: والمعتمد قول أبي حاتم، وقال في «التقريب»: صدوقٌ، كُفّ، فساء حفظه من العاشرة، انتهى، توفِّيَ سنة (**٢٢٦هـ**).

فقولي: «وابن أبي فَروة» مبتدأ، خبره جملة «ذَهَب بصره»، وقولي: «إسحاق» بدل من «ابنُ» وقولي: «فما نجا من العجب»؛ أي: لم ينج من رواية ما يُتعجب منه؛ لكونه مما خلط فيه.

وقولي: «**وما روى عنه البخاري**» مبتدأ خبره جملة «حُمِل» مبنيًّا للمفعول، وهو إشارة إلى جواب الحافظ ابن حجر عن قول الدارقطني والحاكم: عِيب على البخاريِّ إخراج حديثه.

وحاصل نصِّ الحافظ: قلت: روى عنه البخاريُّ في «كتاب الجهاد»

---

(١) ذكر الذهبي في «سير أعلام النبلاء» نحو هذه الحكاية عن أبي داود، ثم قال: هذه حكاية منكرة، راجع «السير» (ج١١ ص٣٧٧).

حديثًا، وفي «فرض الخمس» آخر، كلاهما عن مالك، وأخرج له في «الصلح» مقرونًا بالأويسيِّ، وكأنها مما أخذه عنه من كتابه قبل ذهاب بصره، انتهى.

٣٠- كَبِرَ إسمَاعِيلُ حَتَّى اختلَطَا وَأَصْبَغُ كَذَاكَ بَحْرٌ خَلَطَا

أقول: ممن اختلط أيضًا: إسماعيل بن عياش بن سُلَيم -بالضم- معدود في الحمصيين.

قال يعقوب الفَسويُّ: تَكَلَّم فيه قوم، وهو ثقة عدل، أعلم الناس بحديث الشام، ولا يدفعه دافع، وكلامهم فيه أكثره إنما هو ذكره بأنه يُغرِب عن ثقات المدنيين والمكيين، وقال دُحَيم: هو عن الشاميين غاية، وخَلَط عن المدنيين، وقال يحيى بن معين: خلط في حديثه عن أهل العراق، وليس أحد أعلم منه بحديث الشام، وقال البخاريُّ: في حديثه عن غير بلده نظر.

وقال وكيع: قدم علينا فأخذ منِّي أطرافًا لإسماعيل بن أبي خالد، فرأيته يخلط في أخذه، وقال البخاريُّ: إذا حدث عن أهل حمص صحيح، وذكر ابن الجوزيِّ في «الموضوعات» في «باب النهي عن التسمية بالوليد» فقال: وإسماعيلُ بن عياش لمَّا كبر تغير حفظه، وكثر الخطأ في حديثه، وهو لا يعلم، فلعل هذا الحديث أُدخل عليه في كبره، أو قد رواه وهو مختلط، انتهى.

روى له أبو داود، والترمذيّ، والنسائيّ، وابن ماجه، وتُوُفِّيَ سنة إحدى وثمانين ومائة.

فقولي: «**كَبِر إسماعيل**» فعل وفاعل، و«كبر» -بكسر الموحدة- كفَرِحَ: إذا طَعَن في السن.

وقولي: «**وأصبغ**» بالصرف للوزن، وهو مبتدأ خبره محذوفٌ؛ أي كذلك.

وحاصل المعنى: أن ممن اختلط أيضًا: أصبغَ مولى عمرو بن حُريث -بضمٍّ،

ففتح-المخزوميّ، روى عن مولاه عمرو بن حُريث، وعنه إسماعيل بن أبي خالد.

قال ابن معين: ثقة، ووثقه أيضًا النسائي، وقال أبو حاتم: شيخ، قال البخاري: قال ابن المبارك: حدثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن أصبغ، وأصبغ حي في وثَاق قد تغيَّر، وقال النسائي: قيل: إنه كان تغير، وقال ابن عدي: له عن غير مولاه اليسير من الحديث، وليس هو بالمعروف، وقال ابن حبان: تغير بآخره حتى كبل بالحديد، ولا يجوز الاحتجاج بخبره إلا بعد التخليص، وعلم الوقت حيث حدث فيه، وقال الذهبي في «الميزان»: فيه جهالة، ويقال: إنه تغير، وقال في «التقريب»: ثقة، تغير من الرابعة، روى له أبو داود، وابن ماجه حديثًا واحدًا في القراءة في الصبح.

وقولي: «**كذاك بحر خَلَطا**» بألف الإطلاق، مبنيًّا للفاعل؛ أي: وممن خلط أيضًا بحر بن مَرَّار -بفتح الميم، وتشديد الراء الأولى- ابن عبد الرحمن ابن أبي بكرة الثقفيُّ، أبو معاذ، معدود في البصريين، أطلق يحيى بن معين، وابن ماكولا القول بتوثيقه، وقال ابن المديني: سمعت يحيى يثني عليه خيرًا، وقال النسائي: ليس به بأسٌ، قال يحيى بن سعيد: رأيته قد خلط، وقال النسائي: تغير، وقال الكوسج: ثقة، روى له ابن ماجه.

٣١- وَبِشْرٌ الكِنديُّ أيضًا وُصِفَا ... ...

أقول: ممن اختلط أيضًا: بشر بن الوليد بن خالد، أبو الوليد الكندي[1] الفقيه، ذكره الذهبي في «ميزانه»، وفيه: قال صالح جَزَرة: هو صدوقٌ، ولكنه لا يَعقِل، كان قد خَرِف، وقال الدارقطنيّ: ثقة، وقال ابن سعد: كان يحدث الناس ببغداد، انتهى، توفي سنة (٢٣٨هـ).

---

(١) بكسر الكاف، وسكون النون: نسبة إلى كِندة، قبيلةٌ مشهورة من اليمن.

فقولي: «وبشرٌ» مبتدأ خبره جملة: «وُصفا» بألف الإطلاق، مبنيًّا للمفعول.

... ... وَنَجْلُ حَازِمٍ جَرِيرٌ قَدْ جَفَا

٣٢- لَكِنَّهُ مَا ضَرَّهُ إذ قَدْ حُجِبْ فَلَمْ يُحَدِّثْ أحَدًا فَلاَ تَعِبْ

أقول: ممن اختلط أيضًا: جرير بن حازم بن زيد الأزديّ، أبو النضر، معدود في البصريين.

أطلق يحيى بن معين، والعجليّ، وأبو حاتم القول بصلاحه وصدقه، وهو أحسن حديثًا من السَّريّ بن يحيى، وعن يحيى بن معين: ليس به بأسٌ، فقيل له: هو يحدث عن قتادة، عن أنس بمناكير، فقال: هو عن قتادة ضعيف، وقيل له: مَن أحب إليك، هو أو أبو الأشهب؟، فقال: ما أقربهما، وجرير أكثرهما وَهَمًا، وقال ابن مهدي: هو أثبت عندي من قُرّة بن خالد، وقال ابن عديّ: هو من أجلة أهل البصرة ورفعائهم، حَدَّث عنه الكبار، وعنه: هو مستقيم الحديث، صالح إلا روايته عن قتادة، فإنه يروي عنه ما لا يرويه غيره، وهو من ثقات المسلمين.

قال ابن مهدي: اختلط، فحجبه أولاده، فلم يسمع أحدٌ عليه زمان اختلاطه شيئًا، وقال أبو حاتم: إن اختلاطه كان قبل موته بسنة، وكان حماد ابن سلمة يعظمه كثيرًا، حدَّث عنه شيبان بن فَرُّوخ، ويزيد بن أبي حبيب، وبين وفاتيهما مائة وثمان سنين، وأيوب السختياني وبين وفاته ووفاة شيبان مائة وخمس سنين. روى له الجماعة، وتوفي سنة سبعين ومائة.

فقولي: «ونجل حازم»؛ أي: ولد حازم، وهو مبتدأ خبره جملة «قد جفا»؛ أي: ابتعد عن الحفظ بسبب اختلاطه، وقولي: «جريرٌ» بدل من

«نَجلُ»، وقولي: «لكنه إلخ» إشارة إلى كلام ابن مهدي المذكور؛ أي: إن اختلاط جرير لم يضره؛ لأن أهله حجبوه من الناس، فلم يُحدِّث أحدًا في الاختلاط، وقولي: «فلا تعب»؛ أي: فلا تذمه بسبب الاختلاط؛ لعدم تحديثه فيه.

٣٣- جَريرٌ الضَّبِّيُّ أيضًا قَدْ رُمِي وَهْوَ مَحَلُّ نَظَرٍ فَلتَعْلَمِ

أقول: ممن عيب بالاختلاط أيضًا: جرير بن عبد الحميد الضبي، اختَلَط عليه حديث أشعث، وعاصم الأحول، حتى قَدِمَ عليه بَهز، فعَرَّفه، وقال أبو حاتم: صدوق تغير قبل موته، وحجبه أولاده، كذا نقل هذا الكلام أبو العباس النباتي في ترجمة جرير بن عبد الحميد، وتعقبه الذهبيُّ بأن هذا الكلام معروف عن جرير بن حازم، كما قدمناه.

وقال البيهقي: نُسِب في آخر عمره إلى سوء الحفظ، انتهى.

وقولي: «**وهو محل نظر . . . إلخ**» أشرت به إلى أن جرير بن عبد الحميد ليس ممن ينبغي أن يُذكر في المختلطين؛ لأن غاية ما نُسب إليه أنه اختلط عليه حديث أشعث بن سوار، وعاصم الأحول، فقدم عليه بهز بن أسد، فقال له: هذا حديث عاصم، وهذا حديث أشعث، فعرفها، فحدث بها الناس، واللَّه تعالى أعلم.

٣٤- وَالحَارِثُ البَصْرِيُّ أيضًا طُعِنَا وَيُنْظَرُ الأمرُ فَمَا تَبَيَّنَا

أقول: ممن نُسب إلى الاختلاط أيضًا: الحارث بن عُمير، أبو عمير البصريّ، نزيل مكة، وثقه ابن معين، وأبو حاتم، وقال أبو زرعة: رجل صالح، وقال ابن حبَّان: يروي عن الأثبات الأشياء الموضوعات، وقال الأزديُّ: ضعيف، منكر الحديث، وقال الذهبي في «الميزان»: بعد أن ذكر

توثيق من وثقه، وما أراه إلا بيِّنَ الضعف، ثم ذكر ما قاله ابن حبان، وقال: قال الحاكم: روى عن حميد، وجعفر الصادق أحاديث موضوعة، وقال الحافظ: وثقه الجمهور، وفي أحاديثه مناكير ضعفه بسببها الأزدي، وابن حبان، وغيرهما، فلعله تغير حفظه في الآخر، انتهى[1].

وقولي: «وينظر الأمر إلخ» أشرت به إلى أن وصفه بالاختلاط ليس صريحًا في كلام الأئمة، وليس سبب تضعيف من ضعفه بسببه، وغاية ما هنالك قول الحافظ: «فلعله تغير إلخ»، وهذا لا يقتضي وصفه بالاختلاط، فليُتأمَّل، والله تعالى أعلم.

٣٥- كَذَاكَ حِبَّانُ الكِلاَبِيُّ اختَلَطْ ... ...

أقول: ممن وُصف أيضًا بالاختلاط: حِبَّان -بالكسر- ابن يسار الكلابي، أبو رَوح، ويقال: أبو رُويحة البصري، روى عن عبيد الله بن طلحة ابن عبيد الله، ويزيد بن أبي مريم، وثابت البناني، وروى عنه حبان -بالفتح- ابن هلال، والتَّبُوذكيّ، وعمرو بن عاصم الكلابيّ، أثبته ابن حبان في «الثقات» وعن غيره: صُويلحٌ، تغير حفظه واختلط، وقال الصلت بن محمد: اختلط آخر عمره، وقال الذهبي: تغير حفظه، روى له أبو داود.

٣٥- ... ... حَجَّاجُ الأعْوَرُ أيضًا قَدْ خَلَطْ

٣٦- فِي آخِرٍ لَمَّا أَتَى بَغدَادَا فَمَا رَوَى عَنْهُ سُنَيْدٌ بَادَا

أقول: ممن وُصف أيضًا بالاختلاط:

حجاج بن محمد المصِّيصيُّ الأعور، أبو محمد الترمذي الأصل، نزيل بغداد، ثم المصيصة، **قال ابن سعد:** كان ثقةً صدوقًا -إن شاء الله- وكان قد

(١) راجع «التهذيب» (٢/ ٢٠٥)، و«الكاشف» (١/ ٢٠٧)، و«الميزان» (١/ ٤٦٤)، و«التقريب» (ص٦٠).

تغير في آخر عمره، وقال الإمام أحمد: ما كان أضبط حجاجًا -يعني: ابن محمد-، وأصح حديثه، وأشد تعاهده للحروف، ورَفَع أمره، وفي رواية عنه: كان قد اختلط في آخر عمره، ووثقه ابن المديني، والنسائي، وقال أبو حاتم: صدوق، ويُحكى أن ابن معين منع ابنه أن يُدخل عليه بعد اختلاطه أحدًا، ونقل الخطيب في «تاريخه»: أن حجاجًا الأعور خرج من بغداد إلى الثغر سنة تسعين -يعني ومائة- وقد اختلط حجاج في آخر قدمته إلى بغداد، وآخرُ قدَمة كانت بعد هذا.

وقال أبو داود: خرج أحمد، ويحيى إلى حجاج الأعور إلى المصِّيصة، وبلغني أن يحيى كتب عنه نحوًا من خمسين ألف حديث، ونقل الأثرم عن أحمد أنه قال: كان سُنَيدٌ لزم حجاجًا قديمًا، قد رأيت حجاجًا يُملي عليه، وأرجو ألَّا يكون حدَّث إلا بالصدق، وقال عبد اللَّه بن أحمد عن أبيه: رأيت سُنيدًا عند حجاج بن محمد، وهو يسمع منه كتاب «الجامع» لابن جُريج، أُخبرتُ عن الزهريّ، وأُخبرتُ عن صفوان بن سُليم، وغير ذلك.

قال: فجعل سُنيد يقول لحجاج: يا أبا محمد قل: ابن جريج عن الزهري، وابن جريج، عن صفوان بن سُليم، قال: فكان يقول له هكذا، قال: ولم يحمده أبي فيما رآه يصنع بحجاج، وذمَّه على ذلك، قال أبي: وبعضُ تلك الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي عمن أخذها، وقال الخلال عن الأثرم نحو ذلك، ثم قال الخلال: ورُوي أن حجاجًا كان هذا منه وقت تغيره، ويرى أن أحاديث الناس عن حجاج صِحاحٌ إلا ما روى سُنيد، كما في «تهذيب التهذيب» في ترجمة سُنيد.

وقال في «التقريب»: ثقةٌ ثبتٌ، لكنه اختلط في آخر عمره لمَّا قَدِم بغداد قبل موته، ومات سنة (٢٠٦هـ).

وقولي: «فما روى عنه سُنيد بادا»؛ أي: الحديث الذي رواه سُنيد عن حجاج الأعور سقط؛ لكونه بعد اختلاطه، ومعنى «باد» في الأصل: هلك، والمراد أنه ساقط عن درجة القبول.

و«سُنيد» -بضيم السين المهمة، وفتح النون، آخره دال مهملة، مصغّرًا-؛ هو ابن داود المصِّيصيُّ المحتسِب، واسمه حسين، ضعيف مع إمامته، ومعرفته؛ لكونه كان يُلقن حجاجًا الأعور شيخه، مات سنة (٢٢٦هـ).

٣٧- كَذَلِكَ الفَانِيدُ؛ أَي: حُسَيْنُ ... فِـي آخِـرِ الأَمْـرِ عَـرَاهُ الـلَّـيْـنُ

أقول: ممن تغيَّر أيضًا: الحسين بن الحسين، أبو سعيد البغداديُّ الراوي عن أبي علي بن شاذان، وأثنى عليه عبد الوهاب الأنماطيُّ، وقال شُجاع بن فارس الذهليُّ وغيره: تغيَّر بآخره، وقال السِّلَفيُّ في «معجم شيوخه»: لم نرو له عن غير ابن شاذان، وكان صحيح السماع، ما روى غير جزئين أو ثلاثة، وتناقض عقله في آخر عمره، مات في شوال سنة (٤٩٦هـ).

وقولي: «**الفانيد**» في الأصل، وفي «الميزان»: الحسين بن الحسين بن الفانيد، وفي «اللسان»: الحسين بن الحسين الفانيديّ، انتهى، ولا أدري ألقب له، أو نسبة، واللَّه أعلم.

وقولي: «**اللين**» بالفتح: مصدر لان، بمعنى ضَعُف.

٣٨- كَذَلِكَ الحُسَيْنُ؛ أَعنِي: النَّخَعِي ... شَـيْـخٌ مُـعَـمَّـرٌ فَـمَـا كَـانَ يَـعِـي

أقول: ممن تغيَّر أيضًا الحسين بن علي بن محمد بن مصعب، أبو علي النخعي، شيخ كتب عنه الإسماعيلي، وعُمِّر، وتغير، وقال الذهبي: عُمر وتغيَّر، لا يُعتمد عليه، وأتى بخبر باطل، وتعقبه الحافظ، بما حاصله: أنه لا ذنب له فيه، بل الظاهر أن الضعف من قبلِ سعيد بن بَشير، فإنه ضعيف.

٣٩- وَالسُّلَمِيُّ؛ أَي: حُصَيْنٌ اختَلَطْ فَبَعْضُ مَن رَوَى حَدِيثَهُ ضَبَطْ
٤٠- فَمِنْهُمُ الأَعْمَشُ وَالتَّيْمِيُّ مَعْ شُعْبَةَ سُفْيَانَ وَعَبَّادٌ تَبَعْ
٤١- كَذَا سُلَيْمَانُ هُشَيْمٌ زَائِدَه وَخَالِدٌ وَخُذْ شُعَيْبًا فَائدَهْ

أقول: ممن رُمي بالاختلاط أيضًا: حُصين -بضم الحاء المهملة، مصغرًا- ابن عبد الرحمن السُّلَمي- بضم السين المهملة- أبو الهذيل، معدود في الكوفيين، ابن عم منصور، أحد الثقات الأثبات، احتجّ به الشيخان، ووثقه أحمد، وأبو زرعة، ويحيى بن معين، والعجلي، وأبو حاتم، وزاد أحمد: من كبار أصحاب الحديث، والعجلي: سكن المبارك بآخره، وأبو حاتم: صدوق، وفي آخر عمره ساء حفظه.

وقيل لأبي زرعة: تحتج بحديثه؟ قال: إي واللَّه، وقال مالك بن مِغول للقاسم بن الوليد: هل رأيت بعينيك مثل طلحة بن مُصَرِّف؟ قال: نعم، حصين ابن عبد الرحمن، قال هشيم: أتَى عليه ثلاث وتسعون سنة، وكان أكبر من الأعمش، وقريبًا من إبراهيم، قال يزيد بن هارون: إنه اختلط، وقال النسائي: تغيَّر، وقال علي بن عاصم: إنه لم يختلط، حكاه صاحب «الميزان».

قال ابن الصلاح في «علومه»: حصين بن عبد الرحمن اختلط وتغيَّر، ذكره النسائيُّ وغيره.

واعترض عليه الحافظ الأبناسي من وجهين:

أحدهما: أنَّ من تسمى بهذا الاسم أربعة، كلٌّ منهم اسمه حصين بن عبد الرحمن الكوفي، ويتميز كل واحد منهم بنسبته أو كنيته، وقد ذكر الأربعة الخطيب في «المتفق والمفترق»، والمزي في «التهذيب»، والذهبي في

«الميزان»، وميزوا بينهم، فكان ينبغي أن يميز بينهم -يعني ابن الصلاح- فأما هذا المتكلم فيه المختلط فهو حصين بن عبد الرحمن الكوفي، كنيته أبو الهذيل، وهو سُلَمي، وروايته في الكتب الستة، وليس لغيره من بقية الأربعة المذكورين رواية في شيء من الكتب الستة، وإنما ذكرهم المزي في «التهذيب» للتمييز، وهذا ثقة حافظ، وثقه أحمد، وأبو زرعة، وابن معين، والعجلي، والنسائي في «الكنى»، وابن حبان وغيرهم.

وقال أبو حاتم الرازي: ثقة ساء حفظه في الآخر، وقال يزيد بن هارون: طلَبتُ الحديث، وحصين حيّ، كان يُقرأ عليه، وكان قد نسي واختلط، وذكره البخاري في «الضعفاء» وكذلك العقيلي، وابن عدي، ولم يذكروا فيه تضعيفًا غير أنه كَبِر، ونسي.

الثاني: أنه لم يذكر -يعني ابن الصلاح- في ترجمة هذا من سَمِع منه قبل الاختلاط، أو بعده، وقد سمع منه قديمًا قبل أن يتغير سليمان التيمي، وسليمان الأعمش، وشعبة، وسفيان، والمشهور أنه تُوُفِّيَ سنة ست وثلاثين ومائة، قاله محمد بن عبد اللَّه الحضرميُّ الملقب بمُطَيَّن، وقال ابن حبان: سنة ثلاث وستين ومائة، كذا ذكره في طبقات التابعين، ثم ذكره في طبقة أتباع التابعين، وقال: سنة ست، وهذا هو المشهور، الذي جزم به الذهبي في «العبَر» ثم ذكر بقية الأربعة، فراجع الأصل[1].

وقولي: «**والتيمي**»: هو سليمان بن طرخان التيمي، و«سفيان»: هو الثوريُّ، و«عباد»: هو ابن العَوَّام، و«سليمان»: هو ابن كثير العبدي، و«هشيم»: هو ابن بَشير، و«زائدة»: هو ابن قُدامة، و«خالد»: هو ابن عبد اللَّه

---

(١) راجع «الكواكب النيرات» (ص١٣٧-١٤٠).

الطحان الواسطيّ، و«شعيب»: هو ابن ميمون الواسطيّ.

وقولي: «**فائدة**» حال من «شعيبًا»؛ أي: حال كونه فائدة زائدة على من مضى.

٤٢- وَحَفْصٌ القَاضِي بُعَيْدَ أَنْ قَضَى قَدْ سَاءَ حِفْظُهُ وَقَبْلُ مُرْتَضَى

أقول: ممن تغيَّر حفظه بآخره أيضًا: حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعيّ، أبو عمر الكوفي القاضي، وُلد سنة (١١٧هـ) مجمع على توثيقه، قال أبو زرعة: ساء حفظه بعدما استُقضي، فمن كتب عنه من كتابه، فهو صالح، وإلا فهو كذا، وقال في «التقريب»: ثقة فقيهٌ، تغيَّر حفظه قليلاً في الآخر، مات سنة (٤ أو ١٩٥هـ) أخرج له الجماعة.

وقولي: «**بُعيد أن قضى**» تصغير «بعد»، و«أن» مصدريَّة؛ أي: بعد أن صار قاضيًا، وكان قبل ذلك مرضيًّا، من الأئمة الأثبات، أجمعوا على توثيقه، والاحتجاج به، كما قاله الحافظ في «هدي الساري».

٤٣- وَهَكَذَا حَمَّادُ ابنُ سَلَمَهْ قَدْ سَاءَ حِفظُهُ أَخِيرًا فَاعْلَمَهْ

أقول: ممن ساء حفظه بآخره أيضًا: حماد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة البصريُّ، أحد أئمة المسلمين، إلا أنه لمَّا كبر ساء حفظه، فلذا تركه البخاريُّ، وأما مسلم فاجتهد، وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيّره، وما سوى حديثه عن ثابت لا يبلغ اثني عشر حديثًا، أخرجها في الشواهد، وقال في «التقريب»: ثقةٌ عابدٌ، أثبت الناس في ثابت، وتغيَّر حفظه بآخره، مات سنة (١٦٧هـ).

وقولي: «**فاعلمه**» أصله فاعلمنه بنون التوكيد الخفيفة، حُذفت للوزن.

٤٤- حَنْظَلَةُ[١] اختَلَطَ آخِرًا كَذَا   خَالِدُ الخَفَّافُ أيضًا قَدْ حَذَا

أقول: ممن اختلط أيضًا: حنظلة بن عبد اللَّه، وقيل: ابن عبيد اللَّه، وقيل: ابن عبد الرحمن، وقيل: ابن أبي صفية السَّدُوسيّ البصريّ، أبو عبد الرحيم، إمام مسجد بني سَدُوس -بفتح السين المهملة- روى عن أنس بن مالك، وشهر ابن حوشب، وعبد اللَّه بن الحارث بن نوفل، وغيرهم، وروى عنه جرير بن حازم، وعبد اللَّه بن المبارك، وشعبة، وعبد الوارث، ذكره ابن حبان في «الثقات»، قال ابن معين: تغير في آخر عمره، وقال يحيى القطان: اختلط بأخرة، وضعفه الإمام أحمد، روى له الترمذي، وابن ماجه.

وقولي: «**كذا خالد الخفاف إلخ**» أعني ممن اختلط أيضًا: خالد بن طَهمان، أبو العلاء الخفاف، معدود في الكوفيين، روى عن حبيب بن أبي حبيب البجلي، وعطِيَّة العَوفي، وأنس، وغيرهم، وروى عنه عبد اللَّه بن المبارك، وأحمد بن يونس، وغيرهما، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أبو عبيد الآجري: لم يذكره أبو داود إلا بخير، وضعفه ابن معين، وقال: خلط قبل موته بعشر سنين، وكان قبل ذلك ثقة، فتبيَّن بهذا أن ابن معين لم يضعفه إلا من أجل أنه اختلط، واللَّه أعلم، روى له الترمذيّ.

وقولي: «**أيضًا قد حذا**»؛ أي: قد تبع من تقدم ذكرهم في وصفه بالاختلاط.

٤٥- خَالِدُ الحَذَّاءُ بَعْدَ أنْ قَدِمْ   مِن بَلَدِ الشَّامِ بِتَغيِيرٍ وُسِمْ

أقول: ممن وُصف بالاختلاط أيضًا: خالد بن مهران، أبو المنازل -بفتح الميم، وقيل: بضمها، وكسر الزاي- الحذاء البصري الحافظ، تكلم فيه شعبة، وابن عُلَيَّة، إمَّا لكونه دخل في شيء من عمل السلطان، أو لِمَا قال

---

(١) هكذا ذكرته تبعًا للأصل، وإلا فالأصل ألا يذكر هنا، لأنه ضعيف، كما في «ت»، فليس من الثقات المختلطين.

حماد بن زيد: قَدِم علينا خالد قَدمةً من الشام، فكأنّا أنكرنا حفظه، وقال في «التقريب»: ثقةٌ، يُرسل، وقد أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لمَّا قَدِم من الشام، تُوُفِّيَ سنة (١ أو ١٤٢هـ) روى له الجماعة.

وقولي: «**وُسم**» بالبناءِ للمفعول: أي وُصِف.

٤٦- وَالجَزَرِيُّ؛ أَي: خُصَيْفُ اختَلَطْ   فـي آخِـرٍ كَـذَاكَ خَـطَّـابٌ خَـلـطْ

أقول: ممن اختلط أيضًا: خُصَيف -بالصاد المهملة، مصغَّرًا- ابن عبد الرحمن، أبو عون الجزريّ، وثقه ابن سعد، وأبو زرعة، وقال ابن معين: صالحٌ، وقال أحمد: ضعيف الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن أبي حاتم، عن يحيى بن سعيد، أنه قال: كنا تلك الأيام نتجنب حديث خُصيف، وما كتبت عن خُصيف بالكوفة شيئًا، إنما كتبت عن خصيف بآخره، وكان يحيى يضعف خصيفًا، وقال أبو حاتم: صالح يَخلط، وتكلم في سوء حفظه، وقال في «التقريب»: صدوقٌ سيئ الحفظ، خلط بآخره، ورُمي بالإرجاء، مات سنة (١٣٧هـ) أخرج له الأربعة.

وقولي: «**كذَاكَ خَطَّابٌ خَلط**»؛ أي: ممن اختلط أيضًا: خَطاب -بفتح الخاء المعجمة، وتشديد الطاء المهملة- ابن القاسم الحرَّانيُّ، أبو عُمر قاضي حَرّان، روى عن زيد بن أسلم، وخُصيف بن عبد الرحمن، وغيرهما، وروى عنه المعَافَى بن سليمان، والنُّفَيلي، وغيرهما.

وثَّقهُ يحيى بن معين، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن أبي حاتم، عن أبي زرعة: ثقة، وعنه عن أبيه: يُكتَب حديثه، يقال: إنه تغير قبل موته، قاله الذهبي. وقال صاحب «التهذيب»: اختلط قبل موته، وذكره برهان الدين الحلبي في «الاغتباط»، رَوى له أبو داود والنسائي.

٤٧- وَخَلَفٌ خَلَطَ لَكِن أَخَذَا قَبْلُ هُشَيمٌ وَوَكِيعٌ حَبَّذَا

أقول ممن اختلط أيضًا: خَلَف بن خَليفة بن صاعد الأشجعي مولاهم أبو أحمد، كان بالكوفة، ثم انتقَل إلى واسط، ثم تحوَّل إلى بغداد وسكنها، وبها تُوُفِّيَ، رأى عمرو بن حريث الصحابي، وهو ابن ست سنين، وروى عن جعفر بن أبي وحشية، وحميد بن عطاء الأعرج، ومحارب بن دثار، وغيرهم، وروى عنه علي بن حجر، وقتيبة بن سعيد، وسعيد بن منصور، وابن عرفة.

قال يحيى بن معين، والنسائي: ليس به بأس، وقال محمد بن عمار: لا بأس به، وقال أبو حاتم صدوق، وقال ابن عديّ: أرجو أنه لا بأس به، ولا أبرئه من أن يخطئ في بعض الأحايين، وقال ابن سعد: ثقة، أنكر سفيان بن عيينة وأحمد بن حنبل رؤيته لعمرو بن حريث، وكذبه في ذلك سفيان، قال أحمد: شُبِّه عليه، وقال أحمد أيضًا: رأيته مفلوجًا سنة سبع وسبعين ومائة، وكان لا يفهَم، فمن كتب عنه قديمًا فسماعه صحيح، وعنه: قد أتيته فلم أفهم عنه، قيل له: في أي سنة مات؟ قال: أظنه في سنة ثمانين، أو آخر سنة تسع وسبعين.

وقال ابن سعد: تغير قبل موته واختلط، وفي «مسند أحمد»: دخلت عليه فرأيته قد اختلط، فلم أسمع منه، وقال عبد اللَّه بن أحمد، عن أبيه: رأيت خلفًا، وهو كبير، فوضعه إنسان، فصاح -يعني: من الكبر- فقال له إنسان: يا أبا أحمد حدثكم محارب بن دثار، وقص الحديث، فتكلم بكلام خفي، فجعلت لا أفهم فتركته، روى له مسلم، وأبو داود، والترمذيّ، والنسائيّ، وابن ماجه، عاش تسعين سنة، وتوفي سنة إحدى وثمانين ومائة.

وقولي: «**لكن أخذا إلخ**» بألف الإطلاق مبنيًّا للفاعل، والفاعل «هشيم ووكيع»، أعني ممن سمع من خلف من القدماء هشيم بن بشير، ووكيع بن الجراح.

وقولي: «حبَّذا» مدح لرواية هشيم ووكيع؛ لكونها قبل الاختلاط.

٤٨- وَابنُ فَرَاهِيجَ...............

أقول: ممن تغير أيضًا: داود بن فَرَاهيج، مولى قيس بن الحارث، روى عن أبي سعيد، وأبي هريرة، قال ابن المديني: سمعت يحيى القطان يقول: كان شعبة يضعف حديث داود بن فراهيج، ووثقه مرة أخرى، وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال مرةً: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: تغيَّر حين كبر، وهو ثقةٌ صدوقٌ، وضعفه النسائي، وقال ابن عديّ: لا أرى بمقدار ما يرويه بأسًا.

فقولي: «وابن فراهيج» بالرفع مبتدأ خبره محذوف: أي كذلك.

٤٨- .... كَذَاكَ وَسَمُوا رَبيعَةَ الرَّأْيِ بِذَا وَاتَّهَمُوا

٤٩- وَالحَقُّ أَنَّ طَعْنَهُ بالرَّأيِ لاَ باختِلاَطِ حِفظِهِ وَالوَعْيِ

أقول: ممن وُصف بالاختلاط أيضًا: ربيعة بن أبي عبد الرحمن، واسم أبي عبد الرحمن فَرُّوخ القرشيّ التيميّ التابعيّ، أبو عثمان المعروف بربيعة الرأي، فقيه أهل المدينة، أحد الأئمة الثقات، وعنه أخذ مالك الفقه، يروي عن أنس، والسائب بن يزيد، وابن المسيب، والحارث بن بلال، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وغيرهم، وعنه مالك، والليث، والدَّرَاورديّ، وأبو ضمرة، وإسماعيل بن جعفر، وسفيان الثوريّ، وسليمان بن بلال، وغيرهم، احتج به الشيخان.

ووثَّقه أحمد بن حنبل، والعجليّ، وأبو حاتم، والنسائيّ، ويعقوب بن شيبة، زاد أحمد بن حنبل: أبو الزناد أعلم منه، وزاد يعقوب: أحد مفتي المدينة، وذكر أن والده فَرُّوخ خرج في البعوث إلى خُراسان أيام بني أمية

غازيًا، وربيعة حَمل في بطن أمه، وخَلَف عند أمه ثلاثين ألف دينار، فقدم المدينة بعد سبع وعشرين سنة، وقد أنفقت المال عليه، ولمَّا خرج إلى المسجد، وأبصر حلقته، وفيها أشراف أهل المدينة، سُرَّ بذلك، وقال: إنك لم تُضَيِّعي المال.

قال ابن الصلاح: قيل: إنه تغير في آخر عمره، وتُرِك الاعتماد عليه لذلك، انتهى.

قال الأبناسي: وما تعرَّض أحد لاختلاطه، ووثقه الجماعة إلا أن النباتيّ أورده في «ذيل الكامل»، وقال إن البستيّ، وهو ابن حبان ذكرهُ في الزيادات مقتصِرًا على قول ربيعة لابن شهاب إن حالي ليست تشبه حالك، أنا أقول برأي من شاء أخذه، وذكر البخاريُّ قول ربيعة هذا في «التاريخ الكبير» وقال ابن سعد بعد توثيقه: كانوا يتقونه لموضع الرأي، انتهى.

وقال ابن عبد البر: وكان سفيان بن عيينة، والشافعيّ، وأحمد بن حنبل لا يرضون عن رأيه؛ لأن كثيرًا منه يوجد له بخلاف المسند؛ لأنه لم يتسع فيه، فضحه فيه ابن شهاب، وكان أبو الزناد مُعاديًا له، وكان أعلم منه، وكان ربيعة أورع، وقد ذمه جماعة من أهل الحديث لإغراقه في الرأي، انتهى.

وروَى ابن عبد البر أيضًا في كتاب «جامع بيان العلم» بإسناده إلى مالك، قال: قال لي ابن هُرمُز: لا تمسك على شيء مما سمعت مني من هذا الرأي، فإنما أفتخر به أنا وربيعة، فلا تتمسك به، قال: والذين ابتدعوا الرأي ثلاثة، وكلهم من أبناءِ سبايا الأمم، وهم: ربيعة بالمدينة، وعثمان البَتِّيّ بالبصرة، وفلان بالكوفة، قال: وذكر العقيلي في «التاريخ الكبير» بإسناده إلى الليث قال: رأيت ربيعة في المنام، فقلت له: ما حالك؟ فقال: صرت إلى خير إلا أني لم أحمد على كثير مما خرج مني من الرأي، انتهى.

قال الأبناسي: لم يتكلم فيه أحد إلا من جهة الرأي، لا من جهة الاختلاط، مع أنه قد برأه غير واحد من الرأي، انتهى.

رَوَى له الجماعة، وتُوفِّيَ بالمدينة سنة ست وثلاثين ومائة.

وقولي: «**وسموا**» بالبناء للفاعل؛ أي: وصف العلماء.

وقولي: «**ربيعة الرأي**» منصوب على المفعوليَّة.

وقولي: «**والوعي**» -بفتح الواو، وسكون العين المهملة- مصدر وَعَى؛ بمعنى: حفظ، فيكون عطفه من باب عطف التفسير.

٥٠- كَذَاكَ رَوَّادٌ وَسَعْدُ بْنُ سِنَانْ وَقِيلَ في اسمِهِ بِعَكْسٍ ذَا يُبَانْ

أقول: ممن اختلط أيضًا، رَوّاد بن الجراح العسقلانيّ، أبو عصام، قال ابن معين: ثقةٌ، وفي رواية: لا بأس به، إنما غَلِط في حديث سفيان، وقال أحمد: صاحب سنة لا بأس به، إلا أنه حدث عن سفيان أحاديث مناكير، وقال أبو حاتم: محله الصدق، تغير حفظه، وقال البخاريُّ: رواد عن سفيان كان قد اختلط، لا يكاد يقوم له حديث قائم، وفي «التقريب»: صدوق اختلط بأخرةٍ، فتُرِك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد.

وقولي: «**وسعد بن سنان إلخ**»؛ أي: ممن اختلط أيضًا: سعد بن سِنان، ويقال: سنان بن سعد الكندي المصري، قال الإمام أحمد: تركت حديثه؛ لأنه مضطربٌ غير محفوظ، ووثقه ابن معين، وقال: سمع عبد اللَّه بن يزيد من سنان بن سعد بعدما اختلط، وفي «التقريب»: سعد بن سنان، ويقال: سنان بن سعد الكندي المصريّ، وصوّب الثاني البخاريُّ، وابن يونس، صدوق له أفراد، انتهى.

وقولي: «**وقيل: في اسمه بعكس إلخ**» إشارة إلى الاختلاف المذكور في اسمه.

٥١- كَذَا الجُرَيرِيُّ سَعِيدٌ اختَلَطْ ثَلاثَةً سِنِينَ حِفظُهُ هَبَطْ
٥٢- وَعَنْهُ شُعْبَةُ وُهَيْبٌ نَقَلاَ قَبْلُ وَإِسْمَاعِيلُ سُفْيَانُ تَلاَ
٥٣- وَمَعْمَرٌ وَعَبْدُ وَارِثٍ كَذَا حَمَّادُ حَمَّادٌ وَبِشْرٌ قَدْ حَذَا
٥٤- وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَعَبْدُ الأعْلَى والثَّقَفِيْ وَابْنُ زُرَيْعٍ أَعْلَى

أقول: ممن اختلط أيضًا: سعيد بن إياس، أبو مسعود الجريري -بضم الجيم، وفتح الراء المهملة- البصري، وثقه يحيى بن معين، والنسائيّ، وقال أحمد بن حنبل: محدث أهل البصرة، قال أبو حاتم: تغير حفظه قبل موته، فمن كتب عنه قديمًا فهو صالح، وهو حسن الحديث، وقال كهمس: أنكرنا الجرَيريّ أيام الطاعون، وقال النسائي: ثقةٌ أنكر أيام الطاعون.

وقال يزيد بن هارون: سمعت منه سنة اثنتين وأربعين ومائة، وهي أول سنة دخلت البصرة، ولم نُنكر منه شيئًا، وكان قيل لنا: إنه اختلط، وعنه ربما ابتدأنا الجُريريّ، وكان قد أنكر، وقال ابن أبي عديّ: لا نكذب اللّه سمعنا منه، وكان قد اختلط، وقال ابن حبان: كان قد اختلط قبل أن يموت بثلاث سنين، قال: وقد رآه يحيى القطان، وهو مختلط، ولم يكن اختلاطه فاحشًا.

قال الأبناسي: وممن سمع منه قبل التَّغيُّر شعبة، وسفيان الثوري، والحمادان، وإسماعيل ابن عُلَيَّة، ومعمر، وعبد الوارث بن سعيد، ويزيد بن زريع، ووهيب بن خالد، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وذلك لأن هؤلاء كلهم سمعوا من أيوب السختياني، وقد قال أبو داود فيما رواه عنه أبو عبيد الآجري: كل من أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيِّد.

وممن سمع منه بعد التَّغيُّر محمد بن أبي عدي، وإسحاق الأزرق، ويحيى بن سعيد القطان، ولذلك لم يُحدِّث عنه شيئًا.

وقد رَوَى الشيخان للجريري من رواية بشر بن المفضل، وخالد بن عبد اللَّه، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وعبد الوارث بن سعيد عنه، وروى له البخاريُّ فقط من رواية محمد بن عبد اللَّه الأنصاري عنه، وروى له مسلم فقط من رواية جعفر بن سليمان الضُّبعي، وحماد بن أسامة، وحماد بن سلمة، وشعبة، وسفيان الثوري، وسالم بن نوح، وابن المبارك، وعبد الواحد بن زياد، ويزيد بن هارون، وقد قيل: إن يزيد بن هارون إنما سمع منه بعد التغير فقد رَوَى ابن سعد عنه، قال: سمعت منه سنة اثنتين وأربعين ومائة، انتهى.

أخرج له الجماعة، وتُوُفِّيَ سنة أربع وأربعين ومائة.

وقولي: «**سعيد**» بدل من «الجُريريّ»، و«سنين» بدل من «ثلاثة»، **وقولي**: «**حفظه هبط**» مؤكد لما قبله، **وقولي**: «قبلُ» بالضم: أي قبل اختلاطه، و«**إسماعيل**»: هو ابن عليَّة، و«**سفيان**»: هو الثوريّ، **وقولي**: «**حماد حماد**» الأول ابن سلمة، والثاني ابن زيد، و«**بشر**»: هو ابن المفضل.

وقولي: «**قد حذا**»؛ أي: تبع من تقدم في الرواية عن الجريريّ قبل اختلاطه، و«**الثقفيّ**»: هو عبد الوهاب بن عبد المجيد.

وقولي: «**أعلى**»؛ أي: هؤلاء المذكورون أعلى رواية من غيرهم؛ لكونها قبل الاختلاط.

٥٥- وَنَجْلُ حَفصٍ؛ أَي: سَعِيدٌ اعتَرَاهْ تَـــغَـــيُّـــرٌ ....

أقول: ممن تغيَّر أيضًا: سعيد بن حفص بن عمرو بن نُفَيل -مصغّرًا- أبو عمرو الحرَّانيُّ، ذكره ابن حبان في «الثقات»، ووثقه مسلمة بن قاسم، والذهبي، وقال الحافظ في «التهذيب»: قال أبو عروبة الحرَّانيُّ: كان قد كَبِر، ولزم البيت، وتغيَّر في آخره عمره، مات سنة (٢٣٧هـ)، أخرج له النسائيُّ.

وقولي: «ونجلُ حفص» مبتدأ خبره جملة «اعتراه تغيُّرٌ»؛ أي: أصابه التغير بآخره.

٥٥- .... وَالـمَقْـبُـرِيُّ قَـدْ عَـرَاهْ

٥٦- قُبَيْلَ مَوتِهِ بِأَرْبَعِ سِنِينْ فَمَنْ رَوَى مِنْ قَبْلِهَا فَلا يَلِينْ

أقول: ممن اختلط أيضًا: سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبريّ، أبو سَعد المدنيّ، وثّقه الأئمة، وقال يعقوب بن شيبة: قد كان تغيّر، واختلط قبل موته بأربع سنين، وقال ابن حبان: اختلط قبل موته بأربع سنين، وأنكر الذهبي اختلاطه، فقال: شاخ ووقع في الهَرَم، ولم يختلط، وقال السخاوي: وثقه ابن سعد، وقال: اختلط قبل موته بأربع سنين، وقال: زاد غيره: وكأنه لم يرو فيها شيئًا، أو تميز، وإلا فقد احتج به الأئمة، مات في حدود العشرين ومائة، أو قبلها، وقيل: بعدها.

وقولي: «**قد عراه**»؛ أي: نزل به الاختلاط.

وقولي: «**سنين**» بدل من «أربع».

٥٧- كَذَا سَعِيدٌ ابنُ سُفْيَانَ خَلَطْ ....

أقول: ممن اختلط أيضًا: سعيد بن سفيان الأندلسيّ، رحل إلى المشرق، وسمع من يونس بن عبد الأعلى، وعلي بن عبد العزيز، والدَّبَريّ، ثم خلط في آخر عمره، فوضعَ ذلك منه، وتوفي سنة (٣٢٩هـ)[١].

قولي: سعيد بن سفيان -بتنوين سعيد- فابن سفيان: بدل أو عطف بيان له.

---

(١) «تاريخ علماء الأندلس» (ص١٦٧)، و«الميزان» (٢/ ١٤٠).

٥٧- .... كَذَا التَّنُوخِيُّ أخِيرًا اختَلَطْ

أقول: ممن اختلط أيضًا: سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى التَّنُوخيّ، أبو محمد، ويقال: أبو عبد العزيز الدمشقي، كان فقيهًا مفتي دمشق وعالمها بعد الأوزاعيّ، قرأ القرآن على عبد اللَّه بن عامر، وأجمعوا على ثقته وجلالته.

وقال أبو مسهر: كان قد اختلط قبل موته، كذا قال صاحب «التهذيب»، وقال حمزة الكنانيُّ: إنه تغير، وقال في «التقريب»: ثقةٌ إمامٌ، سوّاه أحمد بالأوزاعيّ، وقدَّمه أبو مسهر، لكنه اختلط في آخر أمره، روى له الجماعة، سوى البخاريّ، توفي سنة سبع وستين ومائة.

٥٨- نَجلُ أَبِي عَرُوبَةٍ مُختلِطُ وَبِالرُّوَاةِ مَا رَوَاهُ يُضْبَطُ

٥٩- فَمَا رَوَى عبْدَةُ مَع شُعَيبِ وَابنِ المبارَكِ خَلا مِن عَيبِ

٦٠- وَنَجْلُ هَارُونَ وَعَبْدُ الأَعْلَى كَذَلِكَ الخَفَّافُ أَيضًا يُعْلَى

٦١- وَخَالِدُ بنُ حَارِثٍ وَالسَّهمِي وَابْنُ زُرِيعٍ وابْنُ بِشرٍ يحمي

٦٢- شُعْبَةُ سُفْيَانُ وَنَجْلُ سَلَمَهْ وَابْنُ عُلَيَّةَ سِرَارٌ فَاعلَمَهْ

٦٣- وَابنُ حَبِيبٍ وَأَبُو أُسَامَهْ أَسْبَاطُهُمْ والأَعْمَشُ الْعَلاَّمَهْ

٦٤- يَحْيَى وَرَوْحٌ وَكَذَا البُرسانِي عِيْسَى وَمُصْعَبٌ ذَوُو إحسَانِ

أقول: ممن اختلط أيضًا: سعيد بن أبي عروبة -بفتح العين المهملة، وتخفيف الراء المضمومة- واسم أبي عروبة مهرَان- بكسر الميم، وإسكان الهاء- أبو النضر البصريّ اليشكريّ مولاهم، أحد الأعلام الثقات، المجمع على ثقته وجلالته، وقال ابن معين: أثبت الناس في قتادة سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وشعبة، فمن حدثك من هؤلاء الثلاثة بحديث، يعني عن

قتادة، فلا تبالي ألَّا تسمعه من غيره، وقال أبو عوانة: لم يكن عندنا في ذلك الزمان أحفظ منه.

قال يحيى بن معين: خلط سعيد بن أبي عروبة بعد هزيمة إبراهيم بن عبد اللَّه بن حسن سنة ثنتين وأربعين -يعني: ومائة- ومن سمع منه بعد ذلك فليس بشيء، ويزيد بن هارون صحيح السماع منه سمع منه بواسط، وهو يريد الكوفة، وأثبت الناس سماعًا منه عبدة بن سليمان، انتهى.

وقال ابن الصلاح: وممن عُرف أنه سمع بعد اختلاطه وكيع، والمعافى ابن عمران الموصليّ، بلغنا عن ابن عمار الموصلي أحد الحفاظ أنه قال: ليست روايتهما عنه بشيء، إنما سماعهما بعدما اختلط، وقد روينا عن يحيى ابن معين أنه قال لوكيع: تُحدِّث عن سعيد بن أبي عروبة، وإنما سمعت منه في الاختلاط، فقال: رأيتني حدثت عنه إلا بحديث مُستَوٍ، انتهى.

وقال أبو حاتم: هو قبل أن يختلط ثقة، وكان أعلم الناس بحديث قتادة، انتهى.

وقال الأبناسي: ثقة احتج به الشيخان، لكنه اختلط، وطالت مدة اختلاطه فوق العشر سنين، قال: وقد اختلف في مدة اختلاطه، فقال بعضهم: اختلط مخرج إبراهيم سنة خمس وأربعين ومائة، وكذا قال ابن حبان: وزاد: وبقي خمس سنين في اختلاطه، واعتُرض على ابن الصلاح في اقتصاره على أن هزيمة إبراهيم سنة اثنتين وأربعين، مع أن المشهور في التواريخ أن خروجه وقتله في سنة خمس وأربعين، قتل فيها يوم الاثنين لخمس بقين من ذي القعدة، واحتُزّ رأسه.

وممن سمع منه قبل اختلاطه: عبد اللَّه بن المبارك، ويزيد بن زريع، قاله ابن حبان وغيره، وكذلك شعيب بن إسحاق سمع منه سنة أربع وأربعين قبل أن يختلط

بسنة[١]، وكذلك يزيد بن هارون صحيح السماع منه، قاله ابن معين، وكذلك عبدة ابن سليمان، قال ابن معين: إنه أثبت الناس سماعًا منه، وقال ابن عدي: أرواهم عنه عبد الأعلى السامي، ثم شعيب بن إسحاق، وعبدة بن سليمان، وعبد الوهاب الخفاف، وأثبتهم فيه يزيد بن زريع، وخالد بن الحارث، ويحيى القطان، وقال عبدة بن سليمان عن نفسه: إنه سمع منه في الاختلاط، إلا أنه يريد بذلك بيان اختلاطه، وأنه لم يحدِّث بما سمع منه في الاختلاط.

وممن سمع منه في الاختلاط: أبو نعيم، الفضل بن دُكين، ووكيع، والمعافى بن عمرَان الموصليّ.

روى له الشيخان من رواية خالد بن الحارث، ورَوح بن عبادة، وعبد الأعلى الساميّ، وعبد الرحمن بن عثمان البكراويّ، ومحمد بن سَوّار السَّدُوسيّ، ومحمد بن أبي عديّ، ويزيد بن زريع، ويحيى بن سعيد القطان عنه.

وروى له البخاري فقط من رواية بشر بن المفضل، وسهل بن يوسف، وابن المبارك، وعبد الوارث بن سعيد، ومحمد بن عبد اللَّه الأنصاريّ، وكهمس بن المنهال عنه.

وروى له مسلم فقط من رواية ابن عُلية، وأبي أسامة، وسعيد بن عامر الضُّبَعيّ، وسالم بن نوح، وأبي خالد الأحمر، وعبد الوهاب بن عطاء، وعبدة بن سليمان، وعليّ بن مُسهرٍ، وعيسى بن يونس، ومحمد بن بكر البُرسانيّ، وغندر عنه.

وقال ابن مهديّ: سمع غندر منه في الاختلاط، انتهى[٢].

---

(١) هكذا قال، لكن في «ت» في ترجمة شعيب هذا قال: وسماعه من ابن أبي عروبة بآخره، انتهى.

(٢) أورد ابن عدي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الكامل» في ترجمة سعيد بن أبي عروبة قول ابن مهديٍّ هذا، ثم قال: قال الشيخ: ذكرت قولَ ابن مهدي هذا لابن مكرم، فقال: كيف يكون هذا، وقد سمعتُ عمرَو بن علي يقول: سمعت غندرًا يقول: ما أتيت شعبة حتى فرغت من سعيد بن أبي عروبة؟ اهـ. =

وقال أبو نعيم: كتبت عنه بعدما اختلط حديثين.

قال الأبناسي: وأما مدة اختلاطه، فقيل: خمس سنين، وقال صاحب «الميزان»: ثلاث عشرة سنة، وقال في «العبر»: عشر سنين، مع قوله فيهما إنَّهُ تُوفِّيَ سنة ست وخمسين -يعني: ومائة- وكذا قال الفلاس، وأبو موسى، وغير واحد في وفاته، وقيل: سنة سبع وخمسين، أخرج له الجماعة.

وقولي: «**وابن المبارك**» هو: عبد اللَّه بن المبارك، و«ابن» يجوز فيه الرفع عطفًا على «عَبْدَةُ» والجرّ عطفًا على «شُعيب»، وقولي: «والسَّهمِي» هو: عبد اللَّه بن بكر بن حبيب الباهلي، أبو وهب البصري، «وابن بشر» هو: محمد ابن بشر، **وقولي:** «**يَحْمِي**»؛ أي: يحفظ أحاديث سعيد بن أبي عروبة التي قبل الاختلاط، و«سرار»: هو ابن مجشر، و«ابن حبيب» هو سفيان، و«نجل سلمة» هو حماد، و«أسباط» هو ابن محمد، و«يحيى» هو القطان، و«عيسى» هو ابن يونس، و«مصعب» هو ابن ماهان.

وقولي: «**فاعلمه**» أصله فاعلمنه بنون التوكيد الخفيفة، حذفت للوزن.

و«البُرساني»: هو محمد بن بكر البرسانيّ.

وقولي: «**ذوو إحسان**»؛ أي: هؤلاء هم أصحاب الإحسان في رواية أحاديث سعيد بن أبي عروبة؛ لكونهم أخذوها قبل اختلاطِهِ.

٦٥- وَابْنُ أَبِي هِلاَلٍ اللَّيْثِيُّ قَدْ وَصَفَهُ أَحمَدُ بِالخَلْطِ انْتَقَدْ

أقول: ممن وُصف بالاختلاط أيضًا: سعيد بن أبي هلال الليثيّ مولاهم، أبو العلاء المصريّ، قيل: مدنيّ الأصل، وثقه ابن سعد، والعجليّ، وأبو حاتم، وابن خزيمة، والدارقطنيّ، وابن حبّان، وآخرون، وقال ابن حزم: ليس بالقوي،

= وفي «شرح علل الترمذي» لابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ في بحث المختلطين نحوه، وفسره ابن رجب بأنه يدل على أنه سمع منه قديمًا. اهـ

وقال الساجيّ: صدوقٌ، كان أحمد يقول: ما أدري أي شيء يخلط في الأحاديث، وقال في «التقريب»: صدوقٌ لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفًا، إلا أن الساجي حَكَى عن أحمد أنه اختلط، قال الذهبي: مات سنة (١٣٥هـ).

وقولي: «انتقد» بالبناء للفاعل، مؤكد لمعنى وصفه أحمد.

٦٦- وَابْنُ عُيَيْنَةَ بِذَا القَطَّانُ قَدْ وَصَفَهُ سَنَةَ سَبْعٍ قَدْ فَقَدْ

٦٧- مِنْ بَعْدِ تِسْعِينَ وَقَبْلَهَا مِائَةْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَهَا بَعْضُ الفِئَهْ

٦٨- مُحَمَّدُ بْنُ عَاصِمٍ وَاليَسَعُ وَمَنْ عَدَاهُمَا قُبَيْلُ سَمِعُوا

أقول: ممن طُعن بالاختلاط أيضًا: سفيان بن عيينة بن أبي عمران، واسمه ميمون، الهلاليّ، أبو محمد معدود في الكوفيين، وفي الموالي، وولاؤه لمحمد بن مُزَاحم، أخي الضحاك بن مزاحم، وكان أعور، وقيل: إن أبا عيينة كان يُكنى أبا عمران، أحد الأئمة الأعلام، المجمع على جلالته، وإتقانه، وإمامته.

قال ابن الصلاح: وجدت عن محمد بن عبد اللَّه بن عمار الموصليّ أنه سمع يحيى بن سعيد القطان يقول: أشهد أن سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين، فمن سمع منه في هذه السنة وبعدها، فسماعه لا شيء، قلت: توفي بعد ذلك بسنتين سنة تسع وتسعين ومائة، انتهى.

قال الأبناسيّ: قوله -يعني: ابن الصلاح-: سفيان بن عيينة إلى آخره فيه أمور: منها: أن صاحب «الميزان» استبعد مقالة ابن عمار، وعدَّها غَلَطًا منه؛ لأن القطان مات في صفر سنة ثمان وتسعين وقت قدوم الحاجّ، ووقت تحدثهم عن أخبار الحجاز، فمتى تمكن يحيى بن سعيد من أن يسمع اختلاط سفيان، ثم يشهد عليه بذلك، والموت قد نزل به، ثم قال: فلعله بلغه ذلك في

أثناء سنة سبع وتسعين[١]، وقد سمع منه في هذه السنة محمد بن عاصم، صاحب ذلك الجزء العالي، كما هو مؤرَّخٌ في الجزء المذكور، وهكذا ذكره صاحب «الميزان» قال: فلما كان سنة ثمان وتسعين، فإنه مات فيها، ولم يلقه أحد يحدث، فإنه توفي قبل قدوم الحاج بأربعة أشهر، قال: ويغلب على الظن أن سائر شيوخ الأئمة الستة سمعوا منه قبل سنة سبع.

ومنها: قوله: إنه توفي سنة تسع، والمشهور سنة ثمان.

ومنها: قوله: إنه بقي بعد اختلاطه سنتين، وهذا ينافي ما صححه في وفاته أنه سنة تسع، وإلا فالمشهور أنها سنة ثمان، فتكون مدة اختلاطه نحو سنة؛ لأن وفاته كانت بمكة يوم السبت، أول شهر رجب، سنة ثمان وتسعين ومائة، قاله محمد بن سعد، وابن حبان، إلا أنه قال: آخر يوم من جُمَادَى الآخرة، انتهى.

وقولي: «قد فقد»؛ أي: فقد وَعيَهُ، واختلط من بعد سنة سبع وتسعين ومائة.

وقولي: «سمع منه»؛ أي: ابن عيينة، و«بعض الفئة» مرفوع على الفاعلية؛ أي: بعض الجماعة، والمراد ببعض الفئة: محمد بن عاصم، واليسع بن سهل الزيني المتوفى سنة نيف وثمانين ومائتين[٢].

وقولي: «ومن عداهما إلخ»؛ أي: من عدا عاصمًا واليسع من شيوخ الأئمة الستة، فإنهم سمعوا من ابن عيينة قبل اختلاطه.

٦٩- وَابْنُ نُبَيْطٍ آخِرًا والأَشْدَقُ اخْتَلَطَا فَبِهِمَا لاَ يُوثَقُ

أقول: ممن طُعن بالاختلاط أيضًا: سَلَمة بن نُبَيط مصغرًا، ابن شَرِيط، بفتح الشين المعجمة، وكسر الراء الأشجعيّ، أبو فِرَاس الكوفيّ، وثقه يحيى

(١) قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ في «تهذيب التهذيب» بعد نقل كلام الذهبي هذا: وهذا الذي لا يتجه غيره، وردَّ على الذهبي في تغليطه ابن عمار.

(٢) راجع «العقد الثمين» (٤/ ٥٩١).

ابن معين، وأحمد بن حنبل، والعجليّ، والنسائيّ، ومحمد بن عبد اللَّه بن نمير، وكان وكيع يفتخر به، ويقول: حدثنا سلمة بن نبيط، وكان ثقة، وقال أبو حاتم: صالح، ما به بأس، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال البخاري: يقال: اختلط بآخره.

وممن طُعِنَ أيضًا بالاختلاط: سليمان بن موسى الدمشقي الأشدق، وثقه ابن معين وغيره، وذكر العُقيلي عن ابن المديني قوله: كان من كبار أصحاب مكحول، وكان خولط قبل موته بيسير، وقال في «التقريب» صدوق فقيه، في حديثه بعض لين، وخولط قبل موته بقليل، مات سنة (١١٩هـ).

٧٠- وَنَجْلُ حَرْبٍ؛ أَيْ: سِمَاكٌ قَدْ خَرِفْ ... فِي آخِرِ الْعُمْرِ لِذَا عَنْهُ انحُرِفْ

٧١- وَقَدْ رَوَى عَنْهُ قَدِيمًا شُعْبَةُ ... كَـذَلِـكَ الـثَّـوْرِيُّ فِـيـهِ أَثْـبَـتُ

أقول: ممن اختلط أيضًا: سماك بن حرب بن أوس بن خالد بن ثعلبة الذُّهلي البكري، أبو المغيرة الكوفي، قال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوقٌ ثقةٌ، وقال علي بن المديني: له نحو مائتي حديث، وقال سماك بن حرب: أدركت ثمانين من أصحاب النبي ﷺ، وكان قد ذهب بصري، فدعوت اللَّه، فردَّ عليَّ بصري، قال الذهبي: ساء حفظه، وقال محمد بن عبد اللَّه بن عمار: يقولون: إنه كان يغلط ويختلفون في حديثه، وقال يعقوب: روايته عن عكرمة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، ومن سمع منه قديمًا مثل سفيان، وشعبة فحديثه عنه صحيح مستقيم، قال ابن المبارك: وقول يعقوب فيه إنما نراه فيمن سمع منه بآخره، توفي سنة ثلاث وعشرين ومائة.

وقولي: «قد خَرِفْ» بكسر الراء، من باب تَعِب: فسد عَقْلُهُ؛ لكبره، **وقولي**: «**انحُرِف**» بالبناء للمفعول، يقال: انحَرَف عن كذا: أي مال عنه، أي مال عنه أهل العلم، وتركوا الرواية عنه؛ لاختلاطه.

٧٢- كَذَا سُهَيْلٌ قَدْ أُصِيبَ فَنَسِي بَعْضَ حَدِيثِهِ فَمَا بِهِ ائتُسِي
٧٣- رَبِيعَةُ الرَّأيِ قُبَيْلُ أَخَذَا وَمَالِكٌ لَو زِدْتَهُ يَا حَبَّذَا

أقول: ممن وُصف بالاختلاط أيضًا: سُهيل بن أبي صالح، واسمه ذكوان السَّمَّان، أبو يزيد المدني، كان مولى لجويرية بنت الأحمس، وهو أخو صالح، وعبد اللّه، ومحمد، أبناء أبي صالح.

وثقه أحمد بن عبد اللّه العجليّ، وقال النسائيّ: ليس به بأسٌ، وقال ابن عديّ: ثَبتٌ مقبولٌ، حدَّث عن أبيه، وعن جماعة، عن أبيه، وقال سفيان بن عيينة: كنا نعدُّه ثبتًا في الحديث، وقال أحمد بن حنبل: ما أصح حديثه، وقال: هو أثبت من محمد بن عمرو، قال الذهبي عن ابن القطان: إنه هو وهشام بن عروة اختلطا وتغيرا، ذكر ذلك في «الميزان»، وقال عبد العزيز الدَّرَاوَرْديُّ أصاب سهيلاً عِلَّةٌ أذهبت بعض عقله، ونسي بعض حديثه.

وقد روى عنه ربيعة الرأي قبل اختلاطه، وكذلك سماع مالك عنه قبل اختلاطه؛ لأنه ساء حفظه في الأخير بالعراق، كما في التهذيب، والمعروف أن مالكًا لم يخرج من المدينة، فالظاهر أنه سمع قبل الاختلاط[1]، واللّه تعالى أعلم.

وتوفي سهيلٌ سنة أربعين ومائة.

٧٤- كَذَا سُوَيْدٌ قدْ عَمِيْ فَلُقِّنَا ....

أقول: ممن اختلط أيضًا: سويد بن سعيد بن سهل الهَرَويّ الأصل، أبو محمد، سكن الحديثة، تحت غابة، وفوق الأنبار، قال البخاريُّ: فيه نظر، كان عَمِي، فلُقِّنَ ما ليس من حديثه، وقال أبو حاتم: صدوقٌ، كان

(١) راجع ما كتبه محقق «الكواكب» (ص٢٤٧-٢٤٨).

يدلس، يُكثر ذلك -يعني: التدليس- وقال أحمد: أرجو أن يكون صدوقًا، لا بأس به، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال يعقوب بن شيبة: صدوقٌ، مضطرب الحفظ، ولاسيَّما بعدما عَمي.

وقال البرذعي: رأيت أبا زرعة يُسيئ القول فيه، فقلت له: فأيش حاله؟ قال: أما كتبهُ فصحاح، وكنت أتتبع أصوله، فأكتب منها، فأما إذا حدَّث عن حفظه فلا، وقال الحاكم أبو أحمد: عَمِيَ في آخر عمره، فربَّما لُقِّن ما ليس من حديثه، فمن سَمِع منه، وهو بصيرٌ، فحديثه عنه أحسن، وقال الذهبي في «الكاشف»: كان يحفظ، لكنه تغيَّر، انتهى، مات سنة (٢٤٦هـ).

وقولي: «فلُقّنا» بألف الإطلاق مبنيًّا للمفعول.

٧٤- .... كَذَا شُرَحْبِيلُ بنُ سَعْدٍ وُهِّنَا

أقول: ممن اختلط أيضًا: شُرَحبيل بن سعد، أبو سعد المدنيُّ، مولى الأنصار، وثقه ابن معين في رواية، وضعفه في أخرى، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال أبو زرعة: مدنيٌّ فيه لينٌ، وقال ابن سعد: كان شيخًا قديمًا، روى عن زيد بن ثابت، وعامَّة الصحابة، وبقي حتى اختلط واحتاج، وله أحاديث، وليس يُحتجّ به، وقال الدارقطنيّ: ضعيف يُعتبر به.

وقال ابن المديني لسفيان بن عيينة: كان شُرحبيل بن سعد يُغني؟ قال: نعم، ولم يكن بالمدينة أحدٌ أعلم بالمغازي والبدريين منه، فاحتاج، فكأنهم اتهموه، وكانوا يخافون إذا جاء إلى الرجل يطلب منه شيئًا، فلم يُعطه أن يقول: لم يشهد أبوك بدرًا.

وذكره ابن حبان في «الثقات» وخرج أحاديثه ابن خزيمة، وابن حبان في «صحيحيهما» وقال في «التقريب»: صدوقٌ، اختلط بآخره، من الثالثة، مات سنة (١٢٣هـ).

وقولي: «وُهِّنا» بألف الإطلاق مبنيًّا للمفعول؛ أي: ضعفوه.

٧٥- شَرِيكٌ القَاضِي كَذَا ... .

أقول: ممن اختلط أيضًا: شَرِيك بن عبد اللَّه النخعيّ، أبو عبد اللَّه القاضي الكوفي.

قال يحيى بن معين: ثقةٌ، وهو أحب إلي من أبي الأحوص، وجرير، روى عن قوم لم يرو عنهم سفيان، وقال العجلي: كوفي ثقةٌ، وقال وكيع، لم يكن في الكوفيين أروى من شريك، وقال أحمد بن حنبل: هو أثبت في أبي إسحاق من زهير، وإسرائيل، وزكريا، وقال عيسى بن يونس: ما رأيت أحدًا أورع في علمه من شريك، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان في آخر عمره يخطئ فيما يروي، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا بواسط ليس فيهم تخليط، مثل يزيد بن هارون، وإسحاق الأزرق، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام.

وقال الذهبي في «ميزانه» في ترجمته: قال عبد الجبار بن محمد: قلت ليحيى بن سعيد: زعموا أن شريكًا إنما خلط بآخره، قال: مازال مختلطًا، وقال أبو زرعة: كان كثير الخَطَإِ صاحب وَهم، وهو يَغلَط أحيانًا، فقيل له: إنه حدث بواسط بأحاديث بواطيل، فقال أبو زرعة: لا تقل: بواطيل، وقال ابن عدي: له حديث كثير من المقطوع والمسند، وبعض ذلك فيه إنكار، والغالب على حديثه الصحة، والذي يقع فيه النكرة من حديثه أُتِي فيه من سوء حفظه، وليس يتعمد شيئًا من ذلك، فينسب بسببه إلى الضعف، وقيل له: مَن أدَّبك؟ فقال: أدبتني نفسي، لقد كنت بالكوفة أضرب اللبن وأبيعه، وأشتري به دفاتر وطروسًا، فأكتب فيها العلم والحديث، ثم طلبت الفقه فبلغت ما ترى.

توفي سنة سبع وسبعين ومائة وله (٨٢ سنة).

٧٥- .... وَصَالِحُ أَي ابنُ نَبْهَانَ وَلَكِنْ صَحَّحُوا

٧٦- ابْنَ أَبِي ذِئْبٍ كَذَا أُسَيْدُ وَابْنُ جُرَيجٍ وَابنُ سَعْدٍ بَعْدُ

٧٧- مُوسَى عُمَارَةُ وَعَبْدُ اللَّهِ كَذَا سَعِيدٌ خُذ بِلاَ اشتِبَاهِ

أقول: ممن اختلط أيضًا: صالح بن نبهان، مولى التَّوأمة، بنت أمية بن خَلَف الجُمَحيّ، أبو محمد المدني، وقال أبو زرعة: هو صالح بن صالح بن نبهان، وقيل: صالح بن أبي صالح.

قال يحيى بن معين: ثقة خَرِف قبل أن يموت، فمن سمع منه قبلُ فهو ثبتٌ، وقال أحمد بن سعيد بن أبي مريم: قلت ليحيى يعني ابن معين: لم يسمع منه مالك، بل تركه، فقال: إنما ترك السماع منه؛ لأنه أدركه بعدما كبر.

قال ابن الصلاح: قال أبو حاتم بن حبان: تغير في سنة خمس وعشرين ومائة، واختلط حديثه الأخير بحديثه القديم ولم يتميز، فاستحق الترك.

قال الأبناسي: وقال ابن حبان: تغير في سنة خمس وعشرين ومائة، وجعل يأتي بما يشبه الموضوعات عن الثقات، فاختلط حديثه الأخير بالمتقدم، ولم يُميَّز فاستحق الترك، كذا اقتصر يعني ابن الصلاح على كلام ابن حبان فيه، وليس كذلك، فقد ميز غير واحد من الأئمة بعض من سمع منه في صحته، ممن سمع منه بعد اختلاطه، فممن سمع منه قديمًا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، قاله علي بن المديني، ويحيى بن معين، والجُوزَجاني، وابن عدي.

وسمع منه قديمًا أيضًا عبد الملك بن جريج، وزياد بن سعد، قاله ابن عديّ، وكذلك سمع منه قديمًا أُسَيد بن أبي أُسيد، وسعيد بن أبي أيوب،

وعبد اللَّه بن عليّ الإفريقيّ، وعُمارة بن غَزِية، وموسى بن عُقبة.

وممن سمع منه بعد الاختلاط مالك بن أنس، والسفيانان، انتهى.

وقال سفيان بن عيينة: لقيته سنة خمس أو ست وعشرين ومائة، وقد تغير، ولقيه الثوري بعدي، وجعلت أقول له: أسمعت من ابن عباس؟ أسمعت من أبي هريرة؟ فجعل لا يجيبني، فقال شيخ عنده: إنه قد كَبِر.

فهذا مما يدل على أن السفيانين سماعهما منه بعد الاختلاط، وكذا قال يحيى: إن سفيان لم يدركه إلا بعد الاختلاط، فسمع منه أحاديث منكرات، وقال الأصمعي: كان شعبة لا يحدث عنه، وقال ابن عدي: لا بأس به إذا سمعوا منه قديمًا، مثل ابن أبي ذئب، وزياد بن سعد، وابن جريج، وغيرهم، ومن سمع منه بأخَرَة، وهو مختلط مالك، والثوريّ، وغيرهما، وحديثه الذي حدَّث به قبل الاختلاط لا أعرف فيه منكرًا إذا روى عنه ثقة.

توفي سنة خمس وعشرين ومائة.

٧٨- كَذَاكَ عَاصِمُ بنُ بَهْدَلَةَ قَدْ خَلَطَ فِي آخِرِهِ فَلْيُبْتَعَدْ

أقول: ممن وُصف بالاختلاط أيضًا: عاصم بن بَهدلة، وهو ابن أبي النَّجُود، أبو بكر المقرئ، قال ابن سعد: كان ثقةً، إلا أنه كان كثير الخطإ في حديثه، وقال أحمد: ثقةٌ رجلٌ صالحٌ خير، والأعمش أحفظ منه، وكان شعبة يختار الأعمش عليه في تثبيت الحديث، وقال أبو حاتم: محله الصدق، صالح الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ، وقال ابن قانع: خلط عاصم في آخر عمره، وذكره ابن حبان، وابن شاهين في «الثقات».

وقولي: «فليُبتَعَد» بالبناء للمفعول؛ أي: فليُجتنب عاصم فيما رواه بعد اختلاطه.

٧٩- عَبَّادٌ النَّاجِيُّ وَابْنُ قَانِعِ تَـغَـيَّـرَا كَـذَا ابـنُ ثَـابِـتٍ فَـعِ

أقول: وممن وصف بالتغير أيضًا: عباد بن منصور الناجي -بالنون والجيم- أبو سلمة البصريّ القاضي بها.

قال يحيى بن سعيد القطان: عباد بن منصور ثقةٌ، ليس ينبغي أن يُترك حديثه لرأي أخطأ فيه، يعني القدر.

وقال ابن معين: ليس بشيء ضعيف، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، يُكتب حديثه، وقال أبو زرعة: بصري لين، وقال النسائي: ضعيفٌ، وقد كان أيضًا تغير، وقال أبو داود: ولي قضاء البصرة خمس مرات، وليس بذاك، وعنده أحاديث فيها نكارة، وقالوا: تغير، وقال ابن عدي: في جملة من يُكتب حديثه، وقال العجلي: لا بأس به، يُكتب حديثه، وقال مرةً: جائز الحديث، وقال في «التقريب»: صدوق، رُمي بالقدر، وكان يدلس، وتغير بآخره، مات سنة (١٥٢هـ).

وممن تغير أيضًا: عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق، أبو الحسين الأموي الحافظ، مصنف «المعجم في الصحابة» قال أبو الحسن بن الفرات، حدث به الاختلاط قبل موته بسنتين، وقال الخطيب في جملة كلامه: وقد تغير في آخر عمره، وُلد سنة (٢٦٥هـ)، ومات سنة (٣٥١هـ).

وممن تغير أيضًا: عبد الرحمن بن ثابت بن ثَوبان العَنسي -بالنون- الدمشقي الزاهد، قال ابن معين: صالح الحديث، وفي رواية قال: ضعيف، وفي أخرى: ليِّنٌ، وقال أحمد: أحاديثه مناكير، وقال أبو زرعة: شامي لا بأس به، وقال أبو حاتم: ثقةٌ يشوبه شيء من القدر، وتغير عقله في آخر حياته، وهو مستقيم الحديث، وقال يعقوب بن شيبة: ابن ثوبان رجلٌ لا بأس به،

وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وكان رجلاً صالحًا، يُكتب حديثه على ضعفه، وفي «التقريب»: صدوقٌ يخطئ، ورُمي بالقدر، وتغير بآخره، مات سنة (١٦٥هـ) أخرج له مسلم والأربعة.

وقولي: «فع»؛ أي: فاحفظ ما ذُكر.

٨٠- وَابْنُ أَبِي الزِّنَادِ جَا تَغَيُّرُه   فِي طَيْبَةِ الرَّسُولِ صَحَّ خَبَرُهْ

٨١- وَمَا بِبَغْدَادَ رَوَى قَدْ ضُعِّفَا   ....

أقول: ممن تغير حفظه أيضًا: عبد الرحمن بن أبي الزناد عبد اللَّه بن ذكوان المدني، مولى قريش، قال ابن المديني: ما حدث بالمدينة فهو صحيح، وما حدث ببغداد أفسده البغداديون، وعنه أيضًا: حديثه بالمدينة مقارب، وما حدث به بالعراق فهو مضطربٌ، وقال ابن معين: لا يُحتجّ به، وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه، ولا يُحتجّ به، وقال الساجيّ: فيه ضعف، وما حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد، وقال ابن سعد: كثير الحديث، كان يُضعف لروايته عن أبيه، وقال النسائي: لا يُحتج بحديثه، وقال ابن عدي: هو ممن يُكتب حديثه، وفي «التقريب» صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيهًا، مات سنة (١٧٤هـ).

٨١- ....   حَفِيدُ عُتْبَةَ بِذَا قَدْ وُصِفَا

٨٢- وَصَفَهُ بِذَا الإِمَامُ أَحْمَدُ   فَمَا بِبَغْدَادَ رَوَى لاَ يُحْمَدُ

٨٣- قَبْلَ اختِلاطِهِ رَوَى سُفْيَانُ   بِشْرٌ وَجَعْفَرٌ كَذَا سُفْيَانُ

٨٤- سَلْمٌ وَخالِدٌ وَطَلْقٌ عَمْرُو   أُمَيَّةُ الْقَاسِمُ نَضْرٌ عَمْرُو

٨٥- وَابْنُ زُرَيْعٍ وَمُعَاذٌ يَحْيَى   عُثْمَانُ عَبْدُ اللَّه خُذْ لِتَحْيَا

أقول: ممن اختلط أيضًا: عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن عتبة بن عبد اللَّه بن مسعود الهُذَليّ المسعوديّ، أخو أبي العُميس، من كبار العلماء الكوفيين.

وثقه ابن معين وغيره، إلا أن الإمام أحمد ذكر أنه اختلط ببغداد، وأن سماع من سمع منه هناك ليس بشيء، قال: ومن سمع منه بالكوفة فسماعه جيد، وذكر الحاكم أبو عبد اللَّه في «كتاب المزكين للرواة» عن يحيى بن معين أنه قال: من سمع من المسعودي في زمان أبي جعفر فهو صحيح السماع، ومن سمع منه في أيام المهدي، فليس سماعه بشيء، وذكر حنبل بن إسحاق، عن أحمد بن حنبل، أنه قال: سماع عاصم بن عليّ، وأبي النضر هاشم، من المسعودي، بعدما اختلط.

قال الأبناسي في كتابه «الشذا الفياح»: وقد سمع من المسعودي بعد الاختلاط عاصم بن علي، وأبو النضر هاشم بن القاسم، وعبد الرحمن بن مهدي، ويزيد بن هارون وحجاج بن محمد الأعور، وأبو داود الطيالسي، وعلي بن الجعد، قال محمد بن عبد اللَّه بن نمير: كان المسعودي ثقةً، فلما كان بأَخَرَة اختلط، سمع منه عبد الرحمن بن مهدي، ويزيد بن هارون أحاديث مختلطة، وما روى عنه الشيوخ فهو مستقيم.

وقال عمرو بن علي الفلاس: سمعت يحيى بن سعيد يقول: رأيت المسعودي سنة رآه عبد الرحمن بن مهدي، فلم أكلِّمه، قال الطيالسي: سمع ابن مهدي من المسعودي بمكة شيئًا يسيرًا، وقال الفلاس: سمعت أبا قتيبة -هو سلم بن قتيبة-، يقول: رأيت المسعودي سنة ثلاث وخمسين، وكتبت عنه، وهو صحيح، ثم رأيته سنة سبع وخمسين، والذرّ يدخل في أذنيه، وأبو داود يكتب عنه، فقلت له: أتطمع أن تحدث عنه، وأنا حيّ، وقال عثمان ابن عمر بن فارس: كتبنا عن المسعوديّ، وأبو داود جِروٌ يَلْعَب بالقِرَب.

وأما علي بن الجعد، فإن سماعه منه أيضًا ببغداد، فإن علي بن الجعد إنما قدم البصرة سنة ست وخمسين ومائة، والمسعودي يومئذ ببغداد، وقال معاذ ابن معاذ: رأيت المسعودي سنة أربع وخمسين يطالع الكتاب؛ يعني أنه قد تغير حفظه، وهذا موافق لما حُكي عن أحمد: أنه اختلط ببغداد، ومن سمع منه بالكوفة وبالبصرة فسماعه جيد، وقدومه بغداد سنة أربع وخمسين، ولكن لم يختلط في أول قدومه، فقد سمع منه شعبة بها، وعلى هذا فقد طالت مدة اختلاطه، لاسيما على قول من قال: إنه مات سنة خمس وستين، وهو قول يعقوب بن شيبة، رواه الخطيب في «التاريخ» عنه.

وقال معاذ بن معاذ: قَدِم علينا المسعوديّ البصرة قَدمتين يُملي علينا إملاءً، ثم لقيت المسعوديّ ببغداد سنة أربع وخمسين، وما أنكر منه قليلاً ولا كثيرًا، فجعل يُملي عليّ، ثم أذن لي في بيته، ومعي عبد اللّه بن عثمان ما ننكر منه قليلاً ولا كثيرًا، ثم قدمت عليه قدمة أخرى مع عبد اللّه بن حسن، فقلت لمعاذ: سنة كم؟ قال سنة إحدى وستين، قال: ثم لقيته يومًا فسألته عن حديث القاسم، فأنكره، وقال: ليس من حديثي، قال: ثم رأيت رجلاً جاءه بكتاب عمرو بن مرة، عن إبراهيم فقال: كيف هو في كتابك؟ قال: عن علقمة، وجعل يلاحظ كتابه.

قال معاذ: فقلت له: إنك إنما حدثتناه عن عمرو بن مرة، عن إبراهيم، عن عبد اللّه، قال: هو عين علقمة، فهذا يدل على أنه تأخر إلى سنة إحدى وستين.

وقال أحمد بن حنبل: سماع وكيع من المسعودي بالكوفة قديم، وأبو نعيم أيضًا، قال: إنه اختلط ببغداد، وعلى هذا تقبل رواية كلٍّ من سمع منه بالكوفة والبصرة قبل أن يَقدم بغداد، كأمية بن خالد، وبشر بن المفضل، وجعفر بن عون، وخالد بن الحارث، وسفيان بن حبيب، وسفيان الثوري،

وأبي قتيبة -سَلم بن قتيبة- وطَلق بن غَنَّام، وعبد اللَّه بن رجاء، وعثمان بن عمر ابن فارس، وعمرو بن مرزوق، وعمرو بن الهيثم، والقاسم بن مَعن بن عبد الرحمن، ومعاذ بن معاذ العنبري، والنضر بن شُميل، ويزيد بن زريع.

وقد شدد بعضهم في أمر المسعوديّ، ورد حديثه كله؛ لأنه لا يتميز حديثه القديم من حديثه الأخير، قال ابن حبان في «تاريخ الضعفاء»: كان المسعوديّ صدوقًا إلا أنه اختلط في آخر عمره اختلاطًا شديدًا، حتى ذهب عقله، وكان يحدث بما يُحب، فحُمل عنه، ولم يتميز فاستَحَقَّ الترك، والصحيح ما تقدم من التفصيل قبل الاختلاط، فيقبل، وبعده فلا، انتهى.

وقال يحيى بن معين: كان يغلَط ويخطئ فيما يروي عن شيوخه الصغار، كعاصم وسلمة والأعمش، بخلاف ما يروي عن الكبار وعن يحيى أيضًا أحاديثه عن الأعمش مقلوبة، وأحاديثه عن القاسم، وعن عون صحيحة، وقال علي بن المديني: كان ثقةً، إلا أنه كان يغلط فيما روى عن عاصم بن بَهدَلة وسلمة، وما روى عن القاسم ومَعن صحيح.

وقال محمد بن عبد اللَّه بن نمير: كان ثقةً إلا أنه اختلط بأخَرَة، سمع منه عبد الرحمن بن مهدي، ويزيد بن هارون أحاديث مختلطةً، وما روى عنه الشيوخ مستقيم، وقال محمد بن سعد: كان ثقة كثير الحديث، إلا أنه اختلط في آخر عمره، ورواية المتقدمين عنه صحيحة، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال مسعر: ما أعلم أحدًا أعلم بعلم ابن مسعود منه، وتوفي سنة ستين ومائة، وقيل: سنة خمس وستين ومائة، أخرج له الجماعة إلا مسلمًا.

وقولي: «**سفيان**» الأول سفيان بن حبيب، والثاني: سفيان الثوري، و«عمرو الأول» هو: ابن مرزوق، والثاني: هو ابن الهيثم، و«يحيى»: هو القطان، و«عثمان»: هو ابن عمر بن فارس، و«عبد اللَّه» هو: ابن رجاء.

وقولي: «خذ لتحيا» أي لتكون حيًّا بالعلم، لأن العلم حياة القلوب.

٨٦- وَنَجْلُ هَمَّامٍ بُعَيْدَ مِائَتَيْنْ أَصَابَهُ الخَلْطُ فَيُوصَفُ بِلَيْنْ

٨٧- مُعْتَمِرٌ وَابْنُ عُيَيْنَةَ عَلِي أَحْمَدُ إِسْحَاقُ قُبَيْلَ أَنْ بُلِي

٨٨- رَوَوْا وَحَمَّادٌ وَكِيعٌ قَدْ نَجَا كَذَاكَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ أُدْرِجَا

أقول: ممن اختلط أيضًا: عبد الرزاق بن همَّام بن نافع الحميريّ مولاهم، أبو بكر الصنعانيّ.

صَنَّف التصانيف، واحتجّ به الشيخان، قال أحمد بن حنبل: ما رأيت أحسن حديثًا منه، وقال أبو زرعة: هو أحد من ثبت حديثه، وسئل أحمد بن حنبل عن حديث من حديثه، فقال: هو باطل، من يحدث به عن عبد الرزاق؟ فقال الأثرم: حدثني به أحمد بن شبويه، فقال: هؤلاء سمعوا بعدما عَمِي، وكان يُلَقّن فيتلقن، وليس هو في كتبه، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه، كان يُلَقَّنها بعدما عَمِي.

وعن أحمد أيضًا: من سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع، وقال يحيى بن معين: هو أثبت في حديث معمر، من هشام بن يوسف، وكان هشام في حديث ابن جريج أثبت منه، وقال هشام: كان سِنُّ عبد الرزاق وقت قدوم ابن جريج اليمن ثمان عشرة سنة، وقال علي بن المديني: قال لي هشام ابن يوسف: كان عبد الرزاق أعلمنا وأحفظنا.

وقال علي أيضًا: قال لي عبد الرزاق: كتب عني ثلاثةٌ، لا أبالي ألَّا يكتب عني غيرهم: ابن الشاذكوني، وهو من أحفظ الناس، ويحيى بن معين، وهو من أعرف الناس بالرجال، وأحمد بن حبنل، وهو من أزهد الناس، وقيل ليحيى بن معين: إن عبيد اللَّه بن موسى يُرد حديثه للتشيع، فقال يحيى: كان -

واللَّه الذي لا إله إلا هو- عبد الرزاق أعلى في ذلك منه مائة ضعف، وقال سلمة بن شبيب: سمعت عبد الرزاق يقول: واللَّه ما انشرح صدري قط أن أفضِّل عليًّا على أبي بكر وعمر -رحم اللَّه جميعهم-.

وقال ابن عدي: له حديث كثير، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم، وكتبوا عنه، فلم يروا بحديثه بأسًا، إلا أنهم نسبوه للتشيع، وقد رَوَى في الفضائل ما لا يوافقه عليه أحد من الثقات، وهذا أعظم ما ذُمَّ به، وأما في باب الصدق، فإني أرجو أنه لا بأس به، إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت مناكير.

قال ابن الصلاح: ذَكَر أحمد بن حنبل أنه عَمِي في آخر عمره، فكان يُلَقَّن فيتلقن، فسماع من سمع منه بعدما عَمِي لا شيء، وقال النسائي: فيه نظر لمن كَتب عنه بأَخَرَة.

وممن سمع منه قبل الاختلاط: أحمد، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، ووكيع بن الجراح، في آخرين، هكذا قال ابن الكيَّال.

قال محقق كتابه: ولا شك أن سفيان بن عيينة، شيخه المتوفى سنة (١٩٨هـ) ومعتمر بن سليمان شيخه أيضًا المتوفى سنة (١٨٧هـ) رويا عنه قبل اختلاطه؛ لأن الضابط في اختلاط عبد الرزاق على ما قاله الإمام أحمد أن من سمع منه قبل المائتين فهو قبل الاختلاط، ومن سمع منه بعد المائتين فهو بعد الاختلاط، وقال: ويغلب على الظن أن قرينه حماد بن أسامة الكوفي الذي روى عنه، المتوفى سنة (٢٠١هـ) روى عنه قبل الاختلاط، انتهى.

قلت: ما قاله هذا المحقق توجيهٌ وجيهٌ، واللَّه تعالى أعلم.

والحاصل أن الذين رووا عن عبد الرزاق قبل اختلاطه هم: ابن عيينة، ومعتمر بن سليمان، وأحمد بن حنبل، وحماد بن أسامة، ووكيع بن الجراح، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني، وابن معين.

عاش عبد الرزاق خمسًا وتسعين سنة، وتُوفي سنة إحدى عشرة ومائتين.

٨٩- وَنَجْلُ سَهْلٍ وَابْنُ جعْفَرٍ كَذَا ابـنُ رَجَـاءٍ بِـهـمُ لاَ يُـحْـتَـذَى

أقول: ممن تغير أيضًا: عبد السلام بن سهل، أبو علي السكري البغدادي، حدث بمصر عن الحماني، والقواريري، وعنه محمد بن أحمد بن شنبوذ المقرئ البغدادي، والطبراني، قال ابن يونس: من نبلاء الناس، وأهل الصدق، تغير في آخر أيامه.

وممن تغير أيضًا: عبد اللَّه بن جعفر بن غيلان، بالغين المفتوحة، الحافظ الرقِّي، أبو عبد الرحمن القرشي مولاهم.

وثقه ابن معين، وأبو حاتم، وقال النسائي: ليس به بأس قبل أن يتغير، ذهب بصره فيما قيل سنة ست عشرة ومائتين، وتغير سنة ثمان عشرة ومائتين، كذا قال المزي في «تهذيبه» ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: اختلط سنة ثمان عشرة، ولم يكن اختلاطه اختلاطًا فاحشًا، وقال هلال بن العلاء: عَمِي سنة ست عشرة ومائتين وتغير سنة ثمان عشرة، ومات سنة عشرين، انتهى، أخرج له الجماعة.

وممن تغير أيضًا: عبد اللَّه بن رجاء أبو عمران البصري، نزيل مكة، قال ابن سعد: كان ثقةً كثير الحديث، وكان أعرج، وكان من أهل البصرة، فانتقل إلى مكة إلى أن مات بها، وسئل عنه أحمد، فحسن أمره، وقال ابن معين: ثقةٌ صدوقٌ، وقال أبو حاتم: صدوقٌ، وقال أبو زرعة: شيخ صالح، وقال

أحمد: زعموا أن كتبه ذهبت، فكان يحدث من حفظه، وعنده مناكير، وقال: ما سمعت منه إلا حديثين، وفي «التقريب»: ثقةٌ تغير حفظه قليلاً، مات في حدود التسعين ومائة.

وقولي: «بهم لا يُحتَذى» بالبناء للمفعول: أي لا يُقتدى برواياتهم التي رووها بعد تغيرهم.

٩٠- كَذَا المُرَادِيُّ؛ أَي: ابنُ سَلِمَهْ ....

أقول: ممن وُصف بالتغير أيضًا: عبد اللَّه بن سَلِمَة -بكسر اللام- المرادي، أبو العالية الكوفي، قال عمرو بن مرة: كان عبد اللَّه يحدثنا، فنَعْرِف وننكر، وكان قد كَبِرَ، لا يُتابع في حديثه، وقال النسائي: يروي عنه عمرو بن مرة، يُعرِف ويُنكر، ووثقه العجلي، ويعقوب بن شيبة، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.

٩٠- .... وَكَاتِبُ اللَّيْثِ فَذا لَهُ سِمَهْ

أقول: ممن تغير أيضًا: عبد اللَّه بن صالح بن محمد بن مسلم الجُهَنيّ المصريّ، أبو صالح، كاتب الليث بن سعد.

قال عبد الملك بن شعيب بن الليث: ثقة مأمون، سمع من جدي حديثه، وقال أبو زرعة: لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث، وقال أحمد: كان أول أمره متماسكًا، ثم فسد بآخره، وليس هو بشيء، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدًّا، يروي عن الأثبات ما لا يُشبه حديث الثقات، وعنده المناكير الكثيرة، عن أقوام مشاهير أئمة، وكان في نفسه صدوقًا، يكتُب لليث بن سعد الحساب، وكان كاتبه على الغلات، وإنما وقع المناكير في حديثه من قبل جار له رجل سوء.

وفي «التقريب»: صدوقٌ كثير الغلط، ثبتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلة، مات سنة (٢٢٢هـ).

٩١- وَابْنُ لَهِيعَةَ كَذَا وَابْنُ عَقِيلْ وَابْـنُ مُـحَـمَّـدٍ قَلِـيلاً يَا نَـبِـيلْ

أقول: ممن اختلط أيضًا: عبد اللَّه بن لهيعة -بفتح اللام وكسر الهاء- ابن عقبة الحضرميّ، أبو عبد اللَّه المصري القاضي.

قال ابن سعد: كان ضعيفًا، وعنده حديث كثير، ومن سمع عنه في أول أمره أحسن حالاً في روايته ممن سمع منه بأخَرَة، وأما أهل مصر فيذكرون أنه لم يختلط، ولم يزل أول أمره وآخره واحدًا، وقال أحمد: من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وإتقانه وضبطه، كما ذكره الذهبي في «الكاشف»، ونقل ابن أبي حاتم تضعيفه عن أحمد، ويحيى بن معين، وأبي حاتم، وأبي زرعة، ولما سئل أبو زرعة عن رواية القدماء عنه، فقال: آخره وأوله سواء، إلا أن ابن المبارك، وابن وهب يتتبعان أصوله، فيكتبان منه.

وقال ابن مهدي: ما أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه، وقال خالد بن خداش: رآني ابن وهب لا أكتب حديث ابن لهيعة، فقال: إني لست كغيري، فأكتبها، وقال الفلاس: من كتب عنه قبل احتراق كتبه، مثل ابن المبارك، والمقرئ فسماعه صحيح، وقال أبو الطاهر ابن السرح: سمعت ابن وهب يقول: حدثني -واللَّه الصادق البار- عبد اللَّه بن لهيعة، وكان أحمد بن صالح يُثني عليه، وقال عبد الغني بن سعيد: إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة، فهو صحيح: ابن المبارك، وابن وهب، والمقرئ، وذكر الساجي وغيره مثله.

وقال أبو جعفر الطبري: اختلط عقله في آخر عمره، وقال ابن حبان: كان

أصحابنا يقولون: سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة: عبد اللَّه بن وهب، وابن المبارك، وعبد اللَّه بن يزيد المقرئ، وعبد اللَّه بن مسلمة القعنبيّ، فسماعهم صحيح، وكان ابن لهيعة من الكتابين للحديث، والجماعين للعلم، والرحالين فيه.

وقد نظمت العبادلة بقولي:

ابنُ لَهِيعَةَ ضَعيفٌ غَيْرَ مَا ... رَوَى العَبَادِلَةُ عَنهُ فَاعلَمَا

أَبْنَاءُ وَهبٍ، ويَزيدَ مسلَمَه ... وابنُ المبَارَكِ فَخُذهُ مَكرَمَه

مات عبد اللَّه بن لهيعة سنة (١٧٤هـ).

وممن اختلط أيضًا: عبد اللَّه بن محمد بن عَقيل -بفتح العين- ابن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد المدني.

قال ابن معين: ليس بذاك، وقال مرةً: ضعيف في كلِّ أمره، وقال أبو حاتم: لين الحديث، ليس بالقوي، ولا ممن يُحتج بحديثه، يُكتب حديثه، وهو أحبَّ إليَّ من تمام بن نَجيح، وقال النسائي: ضعيف، وقال العجليّ: مدنيّ تابعيّ، جائز الحديث، وقال ابن خزيمة: لا أحتج به، لسوء حفظه، وقال الترمذي: صدوقٌ وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه، وقال أبو أحمد الحاكم: كان أحمد بن حنبل، وابن راهويه، يحتجان بحديثه، وليس بذاك المتين المعتمد، وقال العقيلي: كان فاضلاً خيرًا موصوفًا بالعبادة، وكان في حفظه شيء، وقال ابن عدي: روى عن جماعة من المعروفين الثقات، وهو خير من ابن سمعان، ويُكتب حديثه، وقال الذهبي في «المغني»: حسن الحديث، وفي «التقريب»: صدوقٌ، وفي حديثه لين، ويقال: تغير بآخره، مات بعد (١٤٠هـ).

وممن اختلط أيضًا من المتأخرين: عبد اللَّه بن محمد بن محمد النشاوريّ، المتوفى سنة (٧٩٠هـ) ذكره البرهان الحلبي في «الاغتباط» وقال: اختلط قبل وفاته بنحو سنتين اختلاطًا خفيفًا، وترجمه الحافظ في «الدرر الكامنة» و«إنباء الغمر» قال: وقد حضر إلى القاهرة في أواخر عمره، وحدَّث، ثم رجع إلى مكة، وتغير قليلاً، وقال الفاسي: سمع منه شيخُنا ابن سكر قبل الستين وسبعمائة، وتوفي سنة (٧٩٠هـ).

٩٢- كَذَاكَ عَبْدُ اللَّه نَجْلُ مَطَرِ وَابْـنُ عُـمَـيْـرٍ وَالـرَّقَـاشِـيُّ دُرِي

٩٣- فَمَنْ رَوَى عَنْهُ بُعَيْدَ مَا قَدِمْ بَـغْـدَادَ سَـاقِـطٌ وَمَـا قَـبْـلُ سَـلِـمْ

٩٤- مِثْلُ ابنِ مَاجَهْ وَأَبِي دَاوُدَا وَأَحْـمَـدٍ وَابْـنِ أَبِـي دَاوُدَا

٩٥- أَبُو عَرُوبَةَ كَذَا الصَّغَانِي كَـذَلِـكَ الـكَـجِّـيُّ قُـلْ يُـدَانِـي

أقول: **ممن تغير أيضًا**: عبد اللَّه بن مطر، أبو ريحانة البصري، مشهور بكنيته، قال ابن معين: صالحٌ، وقال مرةً: ليس به بأسٌ، وقال النسائيُّ: لا بأس به، وفي رواية: ليس بالقوي، وقال ابن عديّ: لا أعرف له حديثًا منكرًا، فأذكره، وقال في «التهذيب»: ذكره ابن خلفون في «الثقات»، وقال: إنه تغير، وإن من سمع منه قديمًا فحديثه صالح، انتهى.

وقولي: «**وابنُ عُمَيرٍ**»؛ أي: ممن تغير في الآخر أيضًا: عبد الملك بن عُمير، أبو عمرو، وقيل: أبو عمر اللخمي الكوفي المعروف بالقبطي.

قال الحافظ في «الهدي»: احتج به الجماعة، وأخرج له الشيخان من رواية القدماء عنه في الاحتجاج، ومن رواية بعض المتأخرين عنه في المتابعات، وإنما عيب عليه أنه تغير حفظه لكبر سنه؛ لأنه عاش مائة وثلاث سنين، ولم يذكره ابن عدي في «الكامل»، ولا ابن حبان، وفي «التقريب»: ثقة

فقيه، تغير حفظه، وربما دلس، مات سنة (١٣٦هـ).

وقولي: «والرَّقَاشِيُّ دُرِي» مبتدأ وخبره، والفعل مبني للمفعول؛ أي: عُلِم بالاختلاط؛ أي: وممن اختلط أيضًا: عبد الملك بن محمد بن عبد اللَّه بن محمد بن عبد الملك بن مسلم الرَّقَاشي الحافظ الضرير، أبو قلابة، وكان فيما قيل: يُكنى أبا محمد، إلا أنه غلب عليه أبو قلابة.

قال أبو داود: صدوق مأمون، وقال الدارقطني: صدوق، وقال الخطيب: كان مذكورًا بالصلاح والخير.

وذكره ابن حبان في «الثقات»، قال ابن الصلاح: رَوَينا عن الإمام ابن خزيمة أنه قال: حدثنا أبو قلابة بالبصرة قبل أن يختلط، ويخرج إلى بغداد، انتهى.

قال الأبناسي: هو أحد شيوخ ابن خزيمة، فمن سمع منه بالبصرة قبل أن يخرج إلى بغداد، فسماعه صحيحٌ، ومن سمع منه ببغداد، فهو بعد الاختلاط، أو مشكوك فيه.

فممن سمع منه بالبصرة: أبو داود السجستاني، وابن ماجه، وأبو مسلم الكجي، وأبو بكر بن أبي داود، ومحمد بن إسحاق الصاغاني، وأحمد بن يحيى البلاذري، وأبو عروبة الحسين بن محمد، وابن خُزيمة.

وتوفي أبو قلابة سنة ست وسبعين ومائتين ببغداد، انتهى.

قال الخطيب البغدادي الحافظ: حدَّث عنه محمد بن إسحاق الصاغانيّ، وأبو بكر الشافعي، وبين وفاتيهما أربع وثمانون سنة.

٩٦- وَالثَّقَفِيُّ غَيْرَ أَنَّهُ حُجِبْ ....

أقول: ممن اختلط أيضًا: عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصَّلت بن عبيد اللَّه بن الحكم بن أبي العاص الثَّقَفي، أبو محمد البصريّ الحافظ، أحد الأشراف ولجده الحكم صحبة.

ثقةٌ احتجَّ به الشيخان ووثقه ابن معين: إلا أنه قال: اختلط بأخرَة، وقال عقبة: كان اختلط قبل موته بثلاث سنين، أو أربع، وقال علي بن المديني: كتابه عن يحيى بن سعيد أصح كتاب، وقال أحمد بن حنبل: هو أحب إلي من عبد الوهاب الخفاف، وقال عبد الرحمن بن مهدي: عبد الوهاب الثقفي، وجرير بن عبد الحميد، ومعتمر بن سليمان، وعبد الأعلى السامي أمرهم في الحديث واحد، يُحدِّثون من كتب الناس، ولا يحفظون ذلك الحفظ، وقال محمد بن سعد: كان ثقةً، وفيه ضعف.

قال الأبناسي: قال صاحب «الميزان»: لكنه ما ضَر تغيره حديثه، فإنه ما حدَّث بحديث في زمن التغيير، ثم استدَلَّ بقول أبي داود تغير جرير بن حازم، وعبد الوهاب الثقفي، فحُجِب الناس عنهم، انتهى.

وتُوفِّيَ سنة أربع وتسعين ومائة، وقيل: سنة أربع وثمانين.

قلت: وإلى ما قاله في «الميزان» أشرت بقولي: «غير أنه حُجِب»؛ أي: فلم يضره الاختلاط.

٩٦- .... وَالحَلَبِيُّ فِي الأَخِيرِ قَدْ نُكِبْ

أقول: ممن تغير في الآخر أيضًا: عُبيد بن هشام الحلبي، أبو نعيم، جُرجانيّ الأصل، قال أبو حاتم: صدوقٌ، وقال أبو داود: ثقةٌ إلا أنه تغير في آخر أمره، لُقِّن أحاديث لا أصل لها، وقال النسائيُّ: ليس بالقوي، ووثقه عبدان،

والخليليّ، وقال في «التقريب»: صدوقٌ تغير في آخر عمره، فتلقّن، انتهى.

وقولي: «قد نُكِب» بالبناء للمفعول، يقال: نكبه الدهر نكبًا من باب نصر: أصابه بنكبة، وهي بالفتح: المصيبة[1] والمعنى هنا: أُصيب بمصيبة تغير حفظه.

٩٧- وَنَجْلُ هَيْثَمٍ ....

أقول: ممن تغير في الآخر أيضًا: عثمان بن الهيثم بن جهم بن عيسى العَبْديّ، أبو عمرو البصري المؤذن.

قال أبو حاتم: صدوقٌ، غير أنه بأخَرَة كان يتلقَّن ما يُلَقَّن، وقال الدارقطني: صدوقٌ كثير الخطإ، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الساجي: ذُكر عند أحمد، فأومأ إليه أنه ليس بثبت، ولم يُحدث عنه، وفي «التقريب»: ثقةٌ تغير، فصار يتلقن، مات في رجب سنة (٢٢٠هـ).

٩٧- .... وَنَجْلُ السَّائِبِ ... عَطَاءُ الْمَشْهُورُ ذُو مَصَائِبِ

٩٨- وَقَدْ رَوَى عَنْهُ قُبَيْلَ مَا اخْتَلَطْ ... شُعْبَةُ زَائِدَةُ أَيُّوبُ ضَبَطْ

٩٩- كَذَلِكَ الثَّوْرِيُّ مَعْ زُهَيْرِ ... حَمَّادُهُمْ نَقَلَ دُونَ ضَيْرِ

١٠٠- وَالدَّسْتَوَائِيُّ وَإِسْرَائيلُ مَع ... ابنِ عُيَيْنَةَ وَأَعمَشٌ تَبَعْ

١٠١- وَبَعْضُهُمْ حَمَّادًا ابْنَ سَلَمَهْ ... زَادَ وَبَعْضُهُمْ أَبَى مَا سَلَّمَهْ

أقول: ممن اختلط أيضًا: عطاء بن السائب بن مالك الثقفيّ، أبو السائب الكوفي، أحد الأعلام، على لين فيه.

---

(١) راجع «القاموس» (١/ ١٣٤).

حكموا بتوثيقه، وصلاحه، وباختلاطه اختلط في آخر عمره، قال أحمد ابن حنبل: ثقة رجل صالح، من سمع منه قديمًا فسماعه صحيح، ومن سمع منه حديثًا، فسماعه ليس بشيء، وشعبة وسفيان ممن سمع منه قديمًا، وجرير وخالد بن عبد اللَّه وإسماعيل ابن علية ممن سمع منه حديثًا، كان يرفع عن سعيد بن جبير أشياء لم يكن يرفعها، وقال وهيب: لما قَدِم البصرة قال: كتبت عن عبيدة ثلاثين حديثًا، قال أحمد بن حنبل: ولم يسمع من عبيدة شيئًا، انتهى.

وقال يحيى بن معين: لم يسمع عطاء من يعلى بن مرة، واختلط، وما سمع منه جرير ليس من صحيح حديثه، وسمع منه أبو عوانة في الصحة والاختلاط، فلا يحتج بحديثه.

ورُوي عن يحيى أيضًا الحكم بضعفه، وبأن كل من روى عنه إنما روى في الاختلاط، إلا شعبة وسفيان. انتهى.

وقال ابن الصلاح: عطاء بن السائب اختلط في آخر عمره، فاحتجَّ أهل العلم برواية الأكابر عنه، مثل سفيان الثوري وشعبة؛ لأن سماعهم منه كان في الصحة، وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه آخرًا، انتهى.

وقال أبو حاتم الرازي: قديم السماع من عطاء وسفيان وشعبة، وقد استثنَى غير واحد من الأئمة معهما حماد بن زيد، قال يحيى بن سعيد القطان: سمع حماد ابن زيد من عطاء قبل اختلاطه، وقال النسائي رواية حماد بن زيد وشعبة وسفيان عنه جيدة وصحح أيضًا حديثه عنه أبو داود، والطحاويّ، وقال أبو حاتم: سمع منه حماد بن زيد قبل أن يتغير، ونَقَل أبو عبد اللَّه بن المواق الاتفاق على أنه سمع منه قديمًا، وقد استثنى الجمهور رواية حماد بن سلمة عنه أيضًا، قاله ابن معين، وأبو داود، والطحاوي، وحمزة الكناني، وذكر ذلك عن ابن معين ابن عدي في

«الكامل»، وعباس الدوريّ، وأبو بكر بن أبي خيثمة.

وقال الطحاويّ: وإنما حديث عطاء الذي كان منه قبل تغيره يؤخذ من أربعة، لا من سواهم، وهم شعبة، وسفيان الثوري، وحماد بن سلمة، وحماد ابن زيد.

وقال حمزة بن محمد الكناني في «أماليه»: حماد بن سلمة قديم السماع من عطاء، وقال عبد الحق في «الأحكام»: إن حماد بن سلمة سمع منه بعد الاختلاط، كما قاله العقيلي.

قال الأبناسي: وقد تعقب الحافظ أبو عبد اللَّه محمد بن أبي بكر بن الموَّاق كلام عبد الحق -يعني الذي ذكرناه- وقال: لا نعلم من قاله غير العقيلي، وقد غَلِط من قال: إنه قَدِم في آخر عمره إلى البصرة، وإنما قَدِم عليهم مرتين، فمن سمع منه في القدمة الأولى صح حديثه منه.

واستثنى أبو داود أيضًا هشامًا الدستوائي، فقال: وقال غير أحمد: قَدِم عطاء البصرة قدمتين، سمع في القدمة الأولى منه الحمادان، وهشام، والقدمة الثانية كان تغير فيها، سمع منه وهيب، وإسماعيل ابن عُلَيَّة، وعبد الوارث فسماعهم منه ضعيف.

وينبغي أن يُستثنى أيضًا سفيان بن عيينة، فقد روى الحميدي عنه قال: كنت سمعت من عطاء بن السائب قديمًا، ثم قدم علينا قدمة، فسمعته يحدث ببعض ما كنت سمعت، فخلط فيه، فاتقيته، واعتزلته، فينبغي أن يكون روايته عنه صحيحة.

وقال العقيلي: إنما يُقبل من حديث عطاء ما روى عنه مثل شعبة وسفيان، فأما جرير، وخالد بن عبد اللَّه، وابن علية، وعلي بن عاصم، وحماد بن

سلمة، وأهل البصرة، فأحاديثهم عنه مما سُمِع منه بعد الاختلاط؛ لأنه إنما قَدِم عليهم في آخر عمره، فهؤلاء وأمثالهم ممن روى عنه بعد الاختلاط، فلا يقبل حديثهم، وكذلك من روى عنه قبله أو بعده، كابي عوانة، كما رواه عباس الدُّوريّ، عن يحيى بن معين، وممن سمع منه بأخرة هشيم.

وممن سمع منه أيضًا قبل الاختلاط: أيوب السختياني، وزُهير بن معاوية، وزائدة بن قُدامة، والأعمش، وإسرائيل بن يونس.

تُوفي سنة ست وثلاثين ومائة.

١٠٢- عَفَّانُ نَجْلُ مُسْلِمٍ تَغَيَّرَا لَكِنَّهُ مِن بَعْدِ ذَا مَا أَخْبَرَا

أقول: ممن تغير في الآخر أيضًا: عفان بن مسلم بن عبد اللَّه الصفار، أبو عثمان البصري، أحد الأعلام الحفاظ، قال أحمد: عفان أثبت من عبد الرحمن بن مهدي، لزمنا عفان عشر سنين ببغداد، وقال أبو حاتم: ثقةٌ متقنٌ متينٌ، أجمعوا على جلالته وإتقانه، وحفظه، نقل الذهبي عن أبي خيثمة قال: أنكرنا عفان قبل موته بأيَّام.

قال الذهبي: هذا التغير هو من تغير مرض الموت، وما ضره؛ لأنه ما حدث فيه بخطإٍ، مات سنة (٢١٩هـ) وقيل: (٢٢٠هـ) وفي «التقريب»: ثقةٌ ثبتٌ، قال ابن المديني: كان إذا شك في حرف من الحديث تركه، وربما وَهِمَ، وقال ابن معين: أنكرناه في صفر سنة (٢١٩هـ) ومات بعدها بيسير، انتهى.

١٠٣-وَنَجْلُ عَمَّارٍ كَذَا وَاضْطَرَبَا فِي ابنِ أَبِي كَثِيرِهِم فَاجتُنِبَا

أقول: ممن تغير أيضًا: عكرمة بن عمار، أبو عمار اليمامي الحنفي، بصري الدار، قال أحمد: هو مضطرب الحديث عن غير إياس بن سلمة، وكان حديثه عن إياس بن سلمة صالحًا، وحديثه عن يحيى بن أبي كثير

مضطربٌ، ووثقه ابن معين، والعجلي، وأبو داود، والدارقطني، وغيرهم، وقال أبو حاتم: صدوقٌ ربما وهم في حديثه، وربما دلس، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير بعض الأغاليط، وقال البيهقي: اختلط في آخر عمره، وساء حفظه، فروى ما لم يُتابع عليه، وفي «التقريب»: صدوقٌ يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب، مات قبل الستين ومائة.

١٠٤- كَـذَا أَبُـو الـفَـرَجِ ....

أقول: ممن تغير أيضًا: علي بن الحسين، أبو الفرج الأصبهانيُّ، صاحب «الأغاني»، ولد سنة (٢٨٤هـ) قال الخطيب: كان عالمًا بأيام الناس، والأنساب، والسيرة، وكان شاعرًا محسنًا، والغالب عليه رواية الأخبار والآداب، وصنف كتبًا كثيرة، وقال الذهبي: كان إليه المنتهى في معرفة الأخبار، وأيام الناس، والشعر والغناء، والمحاضرات، يأتي بأعاجيب بحدثنا وأخبرنا، وكان طلبه في حدود الثلاثمائة، فكتب ما لا يوصف كثرة، حتى لقد اتُّهم، والظاهر أنه صدوقٌ، وقال محمد بن أبي الفوارس: توفي سنة (٣٥٦هـ) وكان قبل أن يموت خلط.

١٠٤- .... وَالسَّبِيعِي فَـمَـنْ رَوَى عَـنْـهُ قَـدِيـمًـا رُوعِـي

١٠٥- سُفْيَانُ شُعْبَةُ شَرِيكٌ ضَبَطُوا وَابْـنَ عُـيَـيْـنَـةَ أَبَـوا وَأَسْـقَـطُـوا

أقول: ممن تغير، واختلط أيضًا: عمرو بن عبد اللَّه بن عبيد، ويقال: عمرو بن عبد اللَّه بن علي الهمدانيّ، أبو إسحاق السَّبيعيُّ -بفتح السين المهملة، وكسر الباء الموحدة- نسبة إلى السَّبِيع بن سبع، وهو ابن صعب بن معاوية، الكوفي، أحد الأعلام من أئمة التابعين، أجمعوا على جلالته، وإتقانه، وحفظه، واحتج به الشيخان، وقد روى عن سبعين أو ثمانين لم يرو عنهم غيره، ومشايخه تبلغ نحوًا من ثلاثمائة شيخ، وعنه أربعمائة شيخ.

وقال العجلي: سمع ثمانية وثلاثين من أصحاب النبي ﷺ والشعبي أكبر منه بسنتين.

وقال أحمد بن حنبل: ثقة إلا أن الذين حملوا عنه إنما كان حملهم عنه بأَخَرَة.

وقال ابن الصلاح: اختلط أبو إسحاق، ويقال: إن سماع سفيان بن عيينة منه بعدما اختلط، وتغير حفظه قبل موته.

قال الأبناسي: قال بعض أهل العلم: كان قد اختلط، وإنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه، ولم يخرج له الشيخان من رواية ابن عيينة شيئًا، إنما أخرج له من طريقة الترمذي، وكذلك النسائي في «عمل اليوم والليلة»، وأنكر صاحب «الميزان» اختلاطه، فقال: شاخ ونسي، ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة، وقد تغير قليلاً، واقتصر ابن الصلاح على من روى عنه بعد الاختلاط على ابن عيينة، وقد ذكر ذلك عن إسرائيل بن يونس، وزكريا بن أبي زائدة، وزهير بن معاوية، وفي رواية زائدة بن قدامة عنه كلام.

وقال أبو زرعة: زهير بن معاوية ثقة إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط، وروي عن أحمد أنه قال: إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبال ألَّا تسمعه من غيرهما، إلا حديث أبي إسحاق، وروايته عنه في «سنن أبي داود» فقط.

أخرج له الجماعة، وعاش خمسًا وتسعين سنة، وتوفي سنة ست وعشرين ومائة، وقيل: سبع، وقيل: ثمان، وقيل: تسع.

وقولي: «رُوعِي»؛ أي: يُحافظ عليه؛ لصحته، وقولي: «وابنَ عُيَيْنَةَ أَبَو وأَهبَطُوا)؛ أي: أبى العلماء أن يقبلوا رواية ابن عيينة عن أبي إسحاق؛

لكونها بعد الاختلاط، وأسقطوها عن درجة القبول.

١٠٦- عَمْرُو بنُ عِيسَى وَكَذَا العَلاَءُ فِطْرٌ قُرَيْشٌ جَاءَهُم عَنَاءُ

أقول: ممن اختلط أيضًا: عمرو بن عيسى بن سُويد بن هُبيرة، أبو نَعَامة العدوي البصري، وثقه ابن معين، والنسائي، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وذكره ابن حبان في «الثقات» وروى الأثر عن أحمد: ثقةٌ، إلا أنه اختلط قبل موته، وقال الذهبي: ثقة، قيل: تغير بآخره.

وقولي: «**وكذا العَلاءُ**»؛ أي: ممن اختلط أيضًا: العلاء بن الحارث بن عبد الوارث الحضرمي، أبو وهب، ويقال: أبو محمد الدمشقي، صاحب مكحول.

وثقه ابن معين، وعلي بن المديني، ويعقوب بن سفيان، ودُحيم، وأبو داود، لكنه خلط قال أبو داود: كان يرى القدر، وتغير عقله، وقال محمد ابن سعد: كان أعلم أصحاب مكحول، وكان يفتي حتى خولط، وقال أبو حاتم: لا أعلم أحدًا من أصحاب مكحول أوثق منه، وعنه: صدوقٌ، من خيار أصحاب مكحول، وكان يرى القدر، وقال البخاري: منكر الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يُعتبر حديثه من رواية الثقات عنه، أخرج له الجماعة، سوى البخاري، وتوفي سنة ست وثلاثين ومائة.

وقولي: «**فِطرٌ**»؛ أي: ممن اختلط أيضًا: فطر بن حماد بن واقد البصري، قال في «الميزان»: قال أبو داود: تغير تغيُّرًا شديدًا.

وقولي: «**قُرَيشٌ**» وممن اختلط أيضًا: قريش بن أنس الأنصاريُّ، وقيل: الأموي، مولاهم، أبو أنس البصري.

وثقه علي بن المديني، والنسائيّ، وقال أبو حاتم: لا بأس به، إلا أنه

تغير، وقال أبو داود: تغيَّر، وقال إسحاق بن إبراهيم بن حبيب: مات سنة تسع ومائتين، وكان قد اختلط ست سنين، وقال الذهبي: ثقةٌ تغير قبيل موته، وقال البخاريّ في «الضعفاء»: اختلط ست سنين في البيت، وقال ابن حبان: كان شيخًا صدوقًا، إلا أنه اختلط في آخر عمره، حتى كان لا يدري ما يحدث به، بقي ست سنين في اختلاطه، أخرج له الجماعة، سوى ابن ماجه.

وقولي: «جَاءَهُم عَنَاءُ»؛ أي: أصاب كُلاً من هؤلاء المذكورين عناءٌ، أي تَعَبٌ بسبب الاختلاطِ والتغير، والله تعالى أعلم.

١٠٧- وَابْنُ أَبِي حَازِمَ قَيْسٌ ....

أقول: مِمَّن طُعن بالتغير لكبر سنه أيضًا: قيس بن أبي حازم، واسمه حُصين ابن عوف، ويقال: عبد بن عوف بن عبد الحارث بن عوف البجَلي الأحمسي، الكوفي، أدرك الجاهلية، وفاتته الصحبة بليال، هاجر إلى النبي ﷺ ليبايعه، فقُبض النبي ﷺ وهو في الطريق، وقول من قال: إنه رآه يخطب لا يصح، وأبوه أبو حازم له صحبة، وقال سفيان بن عيينة: لم يكن بالكوفة أحد أروى عن أصحاب رسول الله ﷺ منه، وقال أبو داود: أجود التابعين إسنادًا قيس بن أبي حازم، رَوَى عن تسعة من العشرة، ولم يرو عن عبد الرحمن بن عوف.

وقال يعقوب بن شيبة السَّدُوسي: ليس أحد من التابعين حصلت له الرواية عن العشرة، غير عبد الرحمن بن عوف غيره، ولم يرو عن عبد الرحمن بن عوف من العشرة شيئًا، وقد روى بعد العشرة عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ وكبرائهم، وهو متقن الرواية، وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خِراش: تحصلت له الرواية عن العشرة.

وذكره صاحب «الاغتباط»، وقال: حجة كاد أن يكون صحابيًّا، وثقه ابن

معين والناس إلى أن قال: قال الذهبي: أجمعوا على الاحتجاج به، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه، نسأل اللَّه العافية وترك الهوى.

وقال إسماعيل بن أبي خالد: كان ثبتًا، قال: وقد كَبِر حتى جاوز المائة وخَرِفَ، وقال صاحب «التهذيب»: قال إسماعيل بن أبي خالد: جاوز المائة بسنين كثيرة حتى خَرِف، وذهب عقله، أخرج له الجماعة، تُوفِّيَ سنة أربع وثمانين، وقيل: سنة سبع وتسعين، أو ثمان وتسعين.

١٠٧- .... وَكَـــذَا ابـنُ الـرَّبِـيـعِ الأَسَـدِيُّ نُـبِـذَا

أقول: ممن تغير أيضًا: قيس بن الربيع الأسدي، أبو محمد الكوفي، قال ابن سعد: كان يقال له: الجوال؛ لكثرة سماعه وعلمه، وذكره البخاري في «الضعفاء»، وقال: كان وكيع يضعفه، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال في رواية أخرى: ضعيف الحديث لا يساوي شيئًا، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، ومحله الصدق، يُكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال الذهبي في «الكاشف» كان شُعبة يُثني عليه، وفي «التقريب»: صدوقٌ تغير لما كَبِر، وأدخل ابنه ما ليس من حديثه، فحدث به، مات سنة بضع وستين ومائة.

١٠٨- وَابْنُ أَبِي سُلَيْمٍ اللَّيْثُ وُسِمْ ....

أقول: ممن تغير واختلط أيضًا: ليث بن أبي سُليم بن زُنيم -بالزاي، والنون، مصغرًا- أبو بكر الكوفي.

قال ابن معين: ليس حديثه بذاك، ضعيف، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: لا يُشتغل به، هو مضطرب الحديث، وقال أحمد: مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس، وذكر ابن أبي حاتم، عن ابن مهدي، أنه قال: ليس أحسن حالاً عندي من عطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وقال ابن عدي: له

أحاديث صالحة، وقد روى عنه شعبة، والثوري، ومع الضعف الذي فيه يُكتب حديثه، وفي «التقريب»: صدوقٌ اختلطَ أخيرًا، ولم يتميَّز حديثه، فتُرك، مات سنة (١، أو ١٤٢هـ) علق له البخاريّ، وأخرج له الباقون.

وقولي: «**وابن أبي سُليم**» مبتدأ، و«الليثُ» بدل منه.

وقولي: «وُسِم» بالبناء للمفعول؛ أي: وُصف بالتغير، وجعل له علامةً، والجملة خبر المبتدإِ.

١٠٨- .... مُحَمَّدُ بنُ أحْمَدٍ بِهِ هُضِمْ

أقول: ممن اختلط أيضًا: محمد بن أحمد بن الحسن الجُرجَانيُّ، سمع أبا العبَّاس الأصم، وتغير، واختلط بأَخَرَة، قاله الحاكم، توفي سنة (٣٨٣هـ).

١٠٩- مُحَمَّدُ بنُ أحمَدَ الغِطْرِيفِي ....

أقول: ممن اختلط أيضًا: محمد بن أحمد بن الحسين بن القاسم بن السَّريّ بن الغِطريف الغِطريفي الجرجاني الرباطي.

قال ابن الصلاح: وممن بلغنا عنه ذلك -يعني الاختلاط- من المتأخرين أبو أحمد الغطريفي الجرجاني الرباطي، ذكر الحافظ أبو عليٍّ البردعي، ثم السَّمَرقَنديُّ في «معجمه» أنه بلغه أنه اختلط في آخر عمره.

قال الأبناسي: ولم يُعرف له اختلاط، إلا ما رواه -يعني ابن الصلاح- عن أبي علي البردعي، وقد ترجمه الحافظ حمزة السهمي في «تاريخ جرجان» فلم يذكر عنه شيئًا من ذلك، وهو أعرف به، فإنه أحد شيوخه، وقد حدث عنه الحافظ أبو بكر الإسماعيلي في «صحيحه» إلا أنه دَلَّس اسمه، فقال مرةً: حدثنا محمد بن أبي حامد النيسابوريّ، وقال مرةً: حدثنا محمد بن أحمد

البغوي، وقال مرةً: ثنا محمد بن أحمد بن الوردي، وقال مرةً: ثنا محمد بن أبي حامد، وقال مرةً: ثنا محمد بن أحمد العبقسيّ، وقال مرةً: محمد بن أحمد بن الحسين، ولم ينسبه.

ونسبة الغطريفيّ إلى أحد أجداده، ولم يدلسه الإسماعيلي لضعفه، ولكن لكونه ليس في مرتبة شيوخه، وإنما هو من أقرانه، وكان نازلاً في منزل الإسماعيلي، وتوفي الإسماعيلي قبله في سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، في غُرَّة رجب، وتأخر الغطريفي ست سنين، فتُوفي سنة سبع وسبعين، في شهر رجب أيضًا، فلذلك أبهم نسبه، فإن كان قد حصل للغطريفي تغير، فهو بعد موت الإسماعيلي، وآخر من بقي من أصحاب الغطريفي القاضي، أبو الطيب طاهر بن عبد اللَّه الطبري، وهو أيضًا سمع منه قبل التغير، إن كان حصل للغطريفي.

والقاضي أبو الطيب رحل إلى جُرجان سنة إحدى وسبعين في حياة الإسماعيلي، فقدِمها، فاشتغل بدخول الحمام، ثم أصبح، فأراد الاجتماع بالإسماعيلي، والسماع عليه، فقال له ابنه أبو سعيد: إنه شرب دواء لمرض حصل له، فتعال غدًا للسماع عليه من الغد يوم السبت، فوجده قد مات، فلم يحصل للقاضي أبي الطيب لُقِي الإسماعيلي، وسمع في تلك السنة من الغطريفي، فإنه كان نازلاً منزل الإسماعيلي.

ولم يذكر الذهبي في «الميزان» الغطريفي فيمن تغير، ولكن ذكر السمعاني في الأنساب أنهم أنكروا على الغطريفي حديثًا، رواه من طريق مالك، عن الزهري، عن أنس، أن النبي ﷺ أهدى جملاً لأبي جهل، قال السمعاني: فكان يذكر أن ابن صاعد، وابن مظاهر[1]، أفاداه عن الصوفي[2] هذا الحديث،

---

(١) هو عبد اللَّه بن مظاهر الأصبهاني، أبو محمد، قال الذهبي: رحل وتعب، وكان آية في الحفظ، مات شابًّا سنة (٣٠٤هـ).

(٢) الصوفي: هو أحمد بن الحسن بن عبد الجبار، أبو عبد اللَّه الصوفي، المتوفى سنة (٣٠٦هـ).

قال : ولا يبعد أن يكون قد سمع ، إلا أنه لم يخرج أصله ، قال : وقد حدث غير واحد من المتقدمين والمتأخرين بهذا الحديث عن الصوفي ، قال السمعاني : وأنكروا عليه أيضًا أنه حدث بمسند إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، عن ابن شيرويه ، من غير الأصل الذي سمع فيه ، وقال حمزة السهمي : سمعت أبا عمرو ، يقول : رأيت سماع الغطريفي في جميع كتاب ابن شيرويه .

وإذا لم يثبت له اختلاط ، فيحتَمل أنه اشتبه بشخص آخر معاصر له ، وافقه في اسمه ، واسم أبيه وبلده ، وهو محمد بن أحمد بن الحسن الجرجاني ؛ يعني الذي قبل هذا في النظم ، وهذا بين الحاكم اختلاطه في «تاريخ نيسابور» فقال : سافر معي ، وسبرته في الحضر والسفر نيفًا وأربعين سنة ، ما اتهمته في الحديث قط ، ثم تغير بأخَرَة وخلط ، واللَّه يغفر لنا وله ، وينتقم ممن أفسد علمه ، وهذا[1] تُوفي عشية الاثنين الرابع من جمادى الأولى سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة ، انتهى .

١٠٩- .... كَذَا ابنُ مَنْدَهْ فَاسْتَمِعْ تَعْرِيفِي

أقول : ممن طُعن أيضًا : محمد بن إسحاق بن يحيى بن مندَه الحافظ الجوال ، صاحب التصانيف ، قال أبو نعيم في «تاريخه» : هو حافظ من أولاد المحدثين ، مات في سَلخ ذي القعدة سنة (٣٩٥هـ) اختلط في آخر عمره ، انتهى .

وقولي : «**فاستمع تعريفي**» ؛ أي : استمع إلى ما عرفتك به من هؤلاء الذين اختلطوا ، وتغير حفظهم في أواخر عمرهم .

١١٠- مُحَمَّدُ بنُ جَابِرٍ قَدْ طُعِنَا ....

أقول : ممن طُعِن بالاختلاط أيضًا : محمد بن جابر بن سيار بن طارق

---

(١) هذا تاريخ وفاة الجرجاني ، وأما الغطريفي فإنه مات في رجب سنة (٣٧٧هـ) . راجع «لسان الميزان» (ج٥ ص٦٣٩) .

الحنفي اليمامي، أبو عبد اللَّه، أصله من الكوفة، قال البخاريّ في «الضعفاء»: ليس بالقوي، وقال في «التاريخ الصغير» يتكلمون فيه، وقال ابن معين: كان أعمى واختلط عليه حديثه، كان كوفيًّا ثم انتقل إلى اليمامة، وهو ضعيف، وقال النسائي: ضعيف، وتكلم فيه أبو حاتم، وأبو زرعة، وضعفاه، ونقل الحافظ عن ابن عدي أنه قال: روى عنه الكبار: أيوب، وابن عون، وسَرَد جماعةً، ثم قال: ولولا أنه في ذلك المحل لم يرو عنه هؤلاء وقد خالف في أحاديث، ومع ما تكلم فيه من تكلم يُكتب حديثه، وقال في «التقريب»: صدوق، ذهبت كتبه، فساء حفظه، وخلط كثيرًا، وعَمِي فصار يتلقَّن، ورجحه أبو حاتم على ابن لهيعة، مات بعد السبعين ومائة، روى له أبو داود، وابن ماجه.

١١٠- .... مُحَمَّدُ الطَّاحِيُّ أَيضًا وُهِّنَا

أقول: ممن طُعن أيضًا: محمد بن دينار الأزدي، ثم الطاحي -بمهملتين- أبو بكر بن أبي الفُرات البصري، قال ابن معين: ليس به بأسٌ، وكان على مسائل سَوّار العنبريّ، ولم يكن له كتاب، وقال مرَّةً: ضعيفٌ، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وكذلك قال العجليّ، والنسائيّ، وقال أبو زرعة: صدوقٌ، وقال أبو داود: تغير قبل أن يموت، وقال في «التقريب»: صدوقٌ سيئ الحفظ، ورُمي بالقدر، وتغير قبل موته.

وقولي: «وُهّنا» بألف الإطلاق، مبنيًّا للمفعول، من التوهين؛ أي: ضُعف بالتغير والاختلاط.

١١١- كَذَا أَبُو يَعْلَى الأُبُلِّيُّ خَلَطْ ....

أقول: محمد بن زُهير، أبو يعلى الأُبُلّيُّ، قال ابن غُلام الزهري[1] اختلط

---

(١) هو الحسن بن علي بن الحسن الحافظ المعروف بابن غلام الزهري البصري وكان حيًّا في حدود سنة (٣٨٠هـ).

قبل موته بسنتين.

١١١- .... حَفِيدُ نَبْهَانَ كَذَاكَ قَدْ هَبَطْ

أقول: ممن اختلط أيضًا: محمد بن سعيد بن نَبْهان الكاتب، عاش مائة سنة، وسماعه صحيح، لكنه يتشيع، ثم إنه قد اختلط قبل موته بعامين، فيعتبر تاريخ السامع منه، قاله الذهبي في «الميزان»[(١)].

١١٢- والجَعْفَرِيُّ وَكَذَا الأَنْصَاري وابْنُ عَلِيٍّ لَهُمُ يُجَارِي

أقول: ممن اختلط أيضًا: محمد بن عبد القادر بن عثمان الجعفري النابلسي الحنبلي، قال العلامة صاحب «الاغتباط»: بلغني أنه اختلط قبل موته بسبب موت ابنه الإمام شرف الدين، عبد القادر الحنبلي، قاضي دمشق، انتهى.

وقولي: «**وكَذَا الأنصَاري**» محمد بن عبد اللَّه بن المثنى بن عبد اللَّه بن أنس بن مالك الأنصاري البصريّ، وكان قضى بالبصرة بعد معاذ بن معاذ العنبري، وببغداد بعد العَوفيّ.

وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: صدوقٌ، وعنه: لم أر من الأئمة إلا ثلاثة: أحمد بن حنبل، وسليمان بن داود الهاشمي، ومحمد بن عبد اللَّه الأنصاريّ، وقال النسائيّ: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال زكريا بن يحيى الساجي: جليل عالم لم يكن عندهم من فرسان الحديث، مثل يحيى القطان، ونظرائه، غلب عليه الرأي، وقال يحيى بن معين: كان يليق به القضاء، وقيل له: فالحديث؟ فقال:

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٦٦).

فَلِلْحُرُوبِ رِجَالٌ يُعْرَفُونَ بِهَا   وللدَّوَاوِينِ حُسَّابٌ وَكُتَّابُ

قال أبو داود: تغير تغيرًا شديدًا، وقال أحمد بن حنبل، وأبو خيثمة: أنكر معاذ بن معاذ، ويحيى بن سعيد حديث الأنصاريّ، عن حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس: «**احتجم النبي ﷺ وهو محرم صائم**».

قال الخطيب: الصواب: حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن يزيد بن الأصم: «**أن النبي ﷺ** تزوج ميمونة، وهو محرم»، ويقال: إن غلامًا له أدخل عليه حديث ابن عباس، وقال أحمد بن حنبل: ما كان يضعه عند أصحاب الحديث إلا النظر في الرأي، وإلا فقد سمع، وذكر هذا الحديث، فقال: ذهبت له كتب، فكان بعدُ يُحدِّث من كتب غلامه، وأرى هذا الحديث من ذلك.

وقال علي بن المديني: حديث الأنصاري، عن حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس: «**أن النبي ﷺ احتجم، وهو صائم**» ليس منه شيء.

قال سليمان بن داود المنقري: وَجَّه المأمون إلى الأنصاريِّ خمسين ألف درهم، وأمره أن يقسمها بين الفقهاء، فقال هلال بن مسلم: هي لي ولأصحابي، فقال الأنصاري: هي لي ولأصحابي، فقال الأنصاريّ لهلال: كيف تَتَشَهَّد يعني في الصلاة، فتشهد هلال على حديث ابن مسعود، فقال له الأنصاري: من حدثك به، ومن أين ثبت عندك، فانقطع هلال، فقال له الأنصاري: تصلي كل يوم خمس صلوات، وتُرَدِّد فيها هذا الكلام، وأنت لا تدري مَن رواه عن نبيك ﷺ؟، قد باعد اللَّه بينك وبين الفقه، فقسمها الأنصاريّ في أصحابه.

أخرج له الجماعة، وتُوفي سنة خمس عشرة ومائتين.

وقولي: «**وابنُ عَليٍّ لَهُمُ يُجَارِي**»؛ أي: ممن اختلط أيضًا: محمد بن علي ابن محمود بن الصابوني المحمودي الحافظ، رَوَى عنه الدمياطي، والمزِّي، والبرزاليّ، وأبو الحسن بن العطار، ذكره ابن عبد الهادي في «الطبقات» التي اختصرها من طبقات الحفاظ للذهبي، فقال: تغير قبل موته، وقال ابن أبي الفتح: اختلط قبل أن يموت بسنة، وكذا ذكر أنه تغير واختلط: البرزالي الحافظ علَم الدين في «معجمه»، وكذا الذهبي في «معجمه» أيضًا، وتُوفِّي في ذي القعدة سنة ثمان وستين، ودفن بسفح قاسيون.

١١٣- وَعَارِمٌ مَن قَبْلَ عِشرينَ أَخَذْ وَمِائَتَيْنِ قَبْلَ خَلْطِهِ نَفَذْ

١١٤- فَقَبْلَهُ أَخَذَ عَنْهُ أَحْمَدُ كَذَا البُخَارِيُّ بِهَذَا يُحْمَدُ

١١٥- كَذَلِكَ الذُّهْلِيُّ وَالرَّازِيُّ وَالمُسْنَدِيْ كَذَاكَ الْأَهْوَازِيُّ

١١٦- مُحَمَّدُ بنُ أحمَدَ الذُّرَيْقِي وَالجُوزَجَانِيُّ فَخُذْ تَحقِيقِي

١١٧- جَدُّ العُقَيْلِيِّ كَذَا قَبْلُ نَقَلْ كَذَا الكُدَيمِيُّ رَوَى بِلا خَلَلْ

أقول: ممن اختلط أيضًا: محمد بن الفضل، أبو النعمان السَّدوسيّ الحافظ، عارم -بالعين المهملة- وهو لقبه البصريّ، أحد الثقات الأثبات، قال البخاريّ: تغير في آخر عمره، وقال أبو حاتم: لا يتأخر عن عفان، فإذا حدثك بشيء، فاختم عليه، وكان سليمان بن حرب: يرجع إلى قوله إذا خالفه في شيء، ويقدمه على نفسه، ويقول: هو أثبت أصحاب حماد بن زيد بعد عبد الرحمن بن مهدي، وقال أبو حاتم أيضًا: هو أحب إلي من أبي سلمة، وقال أيضًا: اختلط في آخر عمره، وزال عقله، فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، وكتبت عنه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة، ولم أَسمع منه بعد الاختلاط.

وبالجملةِ من سمع منه قبل سنة عشرين ومائتين فسماعه جيد، وأبو زرعة إنما لقيه سنة اثنتين وعشرين، وقال أبو داود: كنت عنده، فحدث عن حماد بن زيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أن ماعزًا الأسلمي سأل النبي ﷺ عن الصوم في السفر؟ فقلت له: حمزة الأسلمي، فقال: يا بني ماعز لا يشقى به جليسه، وكان هذا منه وقت اختلاطه، وذهاب عقله، وقال أبو داود أيضًا: بلغنا أنه أنكر سنة ثلاث عشرة، ثم راجعه عقله، واستحكم به الاختلاط سنة ست عشرة، وقال محمد بن مسلم: صدوق مأمون، وقال محمد بن يحيى الذهلي: كان بعيدًا من العَرَامة.

قال ابن الصلاح: اختلط بأَخَرَة، فما رواه عنه البخاري، ومحمد بن يحيى الذُّهلي، وغيرهما من الحفاظ، ينبغي أن يكون مأخوذًا عنه قبل اختلاطه، انتهى.

قال الأبناسي: عارم بن الفضل روى عنه البخاري في «صحيحه» ومسلم بواسطة، قال البخاري: تغير في آخر عمره، وقال أبو حاتم: اختلط في آخر عمره، وزال عقله، وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره، وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقعَ في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم يُعلَم هذا من هذا تُرك الكل.

وأنكر صاحب «الميزان» هذا القول من ابن حبان، وحَكَى قول الدارقطني: تغير بأَخَرَة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقةٌ، ومات عارم سنة أربع وعشرين ومائتين، فيكون اختلاطه ثمان سنين على قول أبي داود، وأربع سنين على قول أبي حاتم.

وممن سمع منه قبل الاختلاط: أحمد، وعبد اللّٰه بن محمد المسنَديّ، وأبو حاتم الرازي، وأبو علي محمد بن أحمد بن خالد الذريقي.

وكذلك ينبغي أن يكون من حدث عنه من شيوخ البخاري، أو مسلم، وروى عنه في «الصحيح» شيئًا من حديثه، ومع كون البخاري روى عنه في «الصحيح» أيضًا عن عبد اللَّه بن محمد المسندي عنه، وروى مسلم في «الصحيح» عن جماعة عنه، وهم: أحمد بن سعيد الدارمي، وحجاج بن الشاعر، وأبو داود سليمان بن معبد السِّنجيّ، وعبد بن حميد، وهارون بن عبد اللَّه الحمال.

وممن سمع منه بعد الاختلاط: أبو زرعة الرازي، كما قال أبو حاتم، وعلي بن عبد العزيز البغوي، على قول أبي داود، أنه استحكَم به الاختلاط سنة ست عشرة؛ لأن سماع علي كان في سنة سبع عشرة، كما قاله العقيلي، وعلى قول أبي حاتم يكون سماعه منه قبل اختلاطه، وجاء إليه أبو داود، فلم يسمع منه لما رأى من اختلاطه، وكذلك إبراهيم الحربي، انتهى.

روى له الجماعة، وتُوفِّيَ سنة أربع وعشرين ومائة.

وقولي: «**وعارم**»؛ أي: ومنهم عارم.

وقولي: «**نفذ**» من باب نصر: أي مضى وثبت.

وقولي: «**وقبله أخذ عنه أحمَدُ**»؛ أي: أخذ عن عارم قبل اختلاطه أحمد ابن حنبل إلخ.

وقولي: «**بِهَذَا يُحمَدُ**» بالبناء للمفعول؛ أي: يُحمد البخاري بالرواية عنه قبل اختلاطه، وكذا «الذهلي»: محمد بن يحيى، و«الرازي»: وهو أبو حاتم: و«المسندي» بتخفيف ياء النسبة للوزن، وهو: محمد بن عبد اللَّه المسندي، و«الأهوازي»: هو شعيب بن عثمان، أبو أمية الأهوازي، و«الجوزجاني»: هو إبراهيم بن يعقوب الحافظ، و«جد العقيلي»: هو محمد بن حماد بن

صاعد، و«الكديمي»: هو أبو العباس محمد بن يونس، فكل هؤلاء أخذوا عنه قبل الاختلاط، والله تعالى أعلم.

١١٨- كَذَا حَفِيدُ ابنِ خُزَيْمَةَ ابْتُلِي ....

أقول: ممن اختلط أيضًا: محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة اختلط قبل موته بثلاث سنين، وتجنب الناس حديثه، والرواية عنه، قاله صاحب «الميزان» وقال الحاكم: مَرِض في الآخر، وتغير بزوال عقله، وذكره ابن الصلاح فيهم، وذَكَر عن البرذعي، أنه قال: اختلط في آخر عمره، قال الذهبي في «ميزانه»: ما عرفت أحدًا سمع منه أيام عدم عقله.

وقال الحافظ العراقي فيما ذكره الأبناسي عنه: أن الحاكم قد بيَّنَ في «تاريخ نيسابور» مدة الاختلاط، فقال: إنه مرض، وتغير بزوال العقل في ذي الحجة، من سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، فإني قصدته بعد ذلك غير مرة، فوجدته لا يعقل، وكلٌّ من أخذ عنه بعد ذلك، فلقلة مبالاته بالدين، فيكون مدة اختلاطه سنتين وخمسة أشهر، أو مع زيادة بعض شهر، وأما نقل صاحب «الميزان» عن الحاكم أنه عاش بعد تغيره ثلاث سنين، فهو نقل غير محرر، قال: وما عرفت أحدًا سمع منه أيام عدم عقله، تُوفِّيَ ليلة الجمعة الثامن عشر من جمادى الأولى سنة سبع وثمانين وثلاثمائة.

١١٨- .... وَابْـنُ مُـبَـارَكٍ مُـحَـمَّـدٌ بُـلِـي

أقول: ممن اختلط أيضًا: محمد بن مبارك بن مشق البغدادي، من طلبة الحديث، اختلط قبل موته بثلاثة أعوام، فما حدث فيها بشيء، قاله الذهبي في «ميزانه»، وذكره صاحب «الاغتباط».

١١٩- كَذَلِكَ اللَّخْمِيْ وَهَاشِمٌ وَقَدْ عَنْهُ رَوَى الحُسَيْنُ قَبْلَ مَا فَقَدْ

أقول: ممن اختلط أيضًا: محمد بن موسى اللخمي الشافعي ابن سند

الحافظ شمس الدين، قال صاحب «الاغتباط»: بلغني اختلاطه قبل موته بمدة تزيد على سنة اختلاطًا فاحشًا، انتهى.

وقولي: «وهاشمٌ إلخ»؛ أي: ممن تغير في الآخر أيضًا: هاشم بن القاسم ابن شيبة القرشي، أبو محمد الحراني القرشي مولاهم.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: محله الصدق، وذكره ابن حبان في «الثقات»، قال أبو عروبة: كبر وتغير، قاله الحافظ الحلبي صاحب «الاغتباط» رَوى له ابن ماجه، وتوفي سنة ستين ومائتين.

١٢٠- وَنَجْلُ عَمَّارٍ وَقَبْلُ أَخَذَا ابنُ شُعَيْبٍ وَالوَلِيدُ حَبَّذَا

١٢١- يَحْيَى وَقَاسِمٌ وَنَجْلُ سَعْدِ كَذَا مُؤَمَّلٌ نَجَوا مِن نَقْدِ

أقول: ممن اختلط أيضًا: هشام بن عمار بن نُصَير بن مَيسرة السَّلَمي أبو الوليد الدمشقي الخطيب بالمسجد الجامع بها الأموي.

قال النسائي: لا بأس به، وقال الدارقطني: صدوقٌ كَيِّسٌ، وقال يحيى ابن معين: كَيِّس، وقال أحمد بن حنبل: طَيَّاش، خفيف، قال أبو حاتم: كَبر وتغير، فكان يتلقن كلما لُقِّن، وعنه: صدوقٌ.

قال الحافظ أبو عبد اللَّه محمد بن أبي نصر الحميدي: أخبرني بعض أهل الحديث أنه سمعه يقول: سألت اللَّه سبع حاجات، فقضَى لي منها ستة، والواحدة ما أدري ما صنع فيها، سألته أن يغفر لي ولوالدي، وهي التي لا أدري ما صنع فيها، وسألته أن يرزقني الحج ففعل، وسألته أن يجعل الناس يغدون إليّ في طلب العلم، ففعل، وسألته أن يجعلني مُصَدَّقًا على حديث رسوله ﷺ ففعل، وسألته أن أخطب على منبر دمشق ففعل، وسألته أن يُعَمِّرني مائة سنة ففعل، وسألته أن يرزقني ألف دينار حلالاً ففعل.

فقيل له: كل شيء قد عرفناه فألف دينار حلال من أين لك؟ فقال: وَجَّه المتوكل ببعض ولده ليكتب عني لما خرج إلينا، ونحن نلبس الأزر، ولا نلبس السراويلات، فجلست فانكشف ذكَرى، فرآه الغلام، فقال: استر يا عم، فقلت: رأيته، قال: نعم، فقلت له: أما إنك لا ترمد عينك أبدًا إن شاء اللَّه تعالى، فلما دخل على المتوكل ضحك، فسأله فأخبره بما قلت، فقال: احملوا له ألف دينار، فأتتني من غير مسألة، ولا استشراف نفس، ذكره الأندرشي الحافظ في «عمدته».

وذكر أيضًا عن محمد بن الفيض، قال: سمعت هشام بن عمار يقول: باع أبي بيتًا بعشرين دينارًا، وجهزني للحج، فلما صرت إلى المدينة أتيت مجلس مالك بن أنس، ومعي مسائل أريد أن أسأله عنها، فأتيته، وهو جالس في هيئة الملوك، وغلمان قيام، والناس يسألونه، وهو يجيبهم، فلما انقضى المجلس، قال لي بعض أصحاب الحديث: سل عما معك، فقلت: يا أبا عبد اللَّه ما تقول في كذا وكذا، فقال: حصلنا على الصبيان، يا غلام احمله، فحملني كما يُحمل الصبي، وأنا يومئذ غلام مدرك، فضربني بدِرة مثل درة المعلمين سبع عشرة درةً، فوقفت أبكي، فقال مالك بن أنس: ما يبكيك أوجعتك هذه -يعني: الدرة- فقلت: إن أبي باع منزله، ووجه بي أتشرف بك، وبالسماع منك، فضربتني، فقال: اكتب، فحدثني سبعة عشر حديثًا، وسألته عما كان معي من المسائل فأجابني.

وقال صالح بن محمد الحافظ: سبب ضربه إياه أن مالكًا قال: اقرأ، فقال هشام: لا بل حدثني، وأكثر عليه من ذلك، فأمر حينئذ بضربه، فلما ضربه، قال له: ظلمتني إذ ضربتني بغير سبب، لا أجعلك في حل، فقال له مالك: ما كفَّارة ذلك؟ فقال له هشام: تحدثني في مقابلة كل دِرّة حديثًا، فلما حدثه، قال له هشام: زد من الضرب، وزد في الحديث.

وقال محمد بن خُريم الخُريمي: سمعته يقول في خطبته: قولوا الحق يُنزلكم الحق منازل أهل الحق يوم لا يُقْضَى إلا بالحق، وقال أبو المستضيء، معاوية بن أوس: كان إذا مشى يُطرق رأسه إلى الأرض، ولا يرفعه حياء من اللَّه تعالى، وذكره صاحب «الاغتباط».

روى له الجماعة، سوى مسلم، وتوفي سنة ست وأربعين ومائتين، وقيل: سنة خمس وأربعين، وقيل: أربع وأربعين.

وقولي: «وَقَبلُ أخذَا إلخ» أعني أن ممن أخذ عنه قبل اختلاطه، محمد بن شُعَيب المتوفى سنة (٢٠٠)، والوليدَ بن مسلم، ويحيى بن معين، ومحمد بن سعد كاتب الواقدي، ومؤمل بن الفضل الجزري، وأبا عُبيد القاسم بن سلام.

وقولي: «حَبَّذا» مدح لتلك الرواية؛ لكونها قبل الاختلاط.

وقولي: «نجَوا من نَقدِ»؛ أي: هؤلاء الرواة نجوا من نقد رواياتهم عن هشام بن عمار، لكونها قبل اختلاطه.

١٢٢- هِلاَلُ العَبْدِيُّ وَالهَيْثَمُ مَعْ وُهَيْبٍ العِجْلِيُّ يَحْيَى قَدْ وَقَعْ

أقول: ممن تغير، واختلط أيضًا: هلال بن خَبَّاب العبدي، أبو العلاء البصري، من موالي زيد بن صُوحان.

وثقه ابن معين، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن عبد اللَّه بن عمار، وغيرهم، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يخطئ، ويخالف، وقال أبو أحمد بن عدي: أرجو أنه لا بأس به، ووهمَ من اعتقد أن يونس بن خباب، وصالح بن خباب أخوان له، قال يحيى القطان: تغير قبل موته واختلط، وقال مرة: أتيته وكان قد تغير، وقال العقيلي: في حديثه وهَمٌ، وتغير بأَخَرَة، وذكره فيهم صاحب «الاغتباط» روى له أبو داود، والترمذيّ، والنسائيّ، وابن ماجه.

وقولي: «والهَيثَمُ»؛ أي: وممن وُصف بالتغير أيضًا: الهيثم بن جَميل -بفتح الجيم- البغدادي، أبو سهل، نزيل أنطاكية، قال ابن سعد: كان ثقة، وذكر عن موسى بن داود أن الهيثم أفلس مرتين في طلب الحديث، ووثقه أحمد، والعجلي، والدارقطني، وقال ابن عدي: ليس بالحافظ، يغلط على الثقات، وأرجو أنه لا يتعمد الكذب، وقال الذهبي في «المغني»: حافظ له مناكير، وغرائب، وفي «التقريب»: ثقةٌ، من أصحاب الحديث، وكأنه تركَ فتغير، مات سنة (٢١٣هـ).

وقولي: «مع وهيب» بالتصغير؛ أي: وممن وصف بالتغير أيضًا: وُهيب ابن خالد بن عجلان الباهلي، أبو بكر البصري، قال ابن سعد: كان وُهيب قد سجن، فذهب بصره، وكان ثقة كثير الحديث حجةً، وكان أحفظ من أبي عوانة، وكان يملي حفظًا، وقال أحمد: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: ما أنقى حديث وهيب، لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء، وهو الرابع من حفاظ البصرة، وهو ثقة، ويقال: إنه لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه، ذهب بصره قبل أن يموت، وقال أبو داود: تغير وهيب بن خالد وكان ثقة، وفي «التقريب»: ثقةٌ ثبتٌ لكنه تغير قليلاً بأخرة، مات سنة (١٦٥هـ) وقيل: بعدها.

وقولي: «العجليُّ يَحيى قد وقَع» «العجلي» مبتدأ، و«يحيى» بدل منه، أو عطف بيان، وجملة «قد وقع» خبر المبتدإ؛ أي: وقع منه التغير.

أي: وممن تغير في الآخر أيضًا: يحيى بن يمان العجلي الكوفي، أبو زكريا، ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال وكيع: لم يكن أحد من أصحابنا أحفظ للحديث منه، كان يحفظ في المجلس خمسمائة حديث، ثم نسي، ولا أعلم بالكوفة أحدًا أحفظ من ابنه داود، وقال علي بن المديني: صدوق إلا أنه تغير حفظه، وقال الذهبي: في «كاشفه»: فُلج فساء حفظه، وقال أحمد بن

حنبل: حدَّث عن الثوري بعجائب، لا أدري هل ترك لهذا أو تغير، لقيناه لم يزل الخطأ في كتبه، روى له البخاري في «الأدب المفرد»، ومسلم في «صحيحه»، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وتُوفِّيَ سنة تسع وثمانين ومائة.

١٢٣- وَنَجْلُ عَيَّاشٍ أَبُو بَكْرٍ خَلَطْ ....

أقول: ممن اختلط أيضًا: أبو بكر بن عياش بن سالم الأسديّ الإمام المقرئ الكوفي، مولى واصل بن حيان الأحدب الأسدي، وهو الخياط المقرئ، أخو الحسن بن عياش، واسمه محمد، وقيل: عبد اللَّه، وقيل: سالم، وقيل: شعبة، والصحيح أن اسمه كنيته.

ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أحمد بن حنبل: صدوق، ووصفه مرة بالثقة، وقال: ربما غلط وقال أبو أحمد بن عدي: روى عن أجلة الناس، وحديثه فيه كثرة، وأثنى عليه ابن المبارك، ووثقه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم: هو أحفظ من عبد اللَّه بن بشر الرقِّيّ، وذكره صاحب «الاغتباط»، وقال: الكلام فيه معروف، ذكره الذهبي في «الميزان»، وذكر كلام الناس فيه، وقد ذكر الإمام جمال الدين الزيلعي في تخريج أحاديث «الهداية» عنه، عن حصين، عن مجاهد، قال: صليت خلف ابن عمر، فلم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى من الصلاة.

ثم بعد ذلك ذكر عن البيهقي أنه أسند عن البخاري، أنه قال: أبو بكر بن عياش اختلط بأخَرَة، روى له البخاري في «صحيحه»، ومسلم في «مقدمة كتابه»، وأبو داود، والنسائي، والترمذيّ، وابن ماجه، وتوفي سنة اثنتين وتسعين ومائة، وقيل: سنة ثلاث، وقيل: سنة أربع.

١٢٣- .... عِيْسَى بْنُ مَاهَانَ كَذَاكَ قَدْ خَبَطْ

أقول: ممن اختلط أيضًا: أبو جعفر الرازي، مولى بني تميم، واسمه عيسى بن أبي عيسى، وأبو عيسى اسمه ماهان، قاله يحيى بن معين وغيره، وقيل فيه: عيسى بن عبد اللَّه بن ماهان، ذكر ذلك أبو حاتم الرازي، والأكثر على أنه مروزي الأصل، وذكر بعض الناس أنه كان يتجر إلى الرَّيِّ، وأن ذلك هو سبب نسبته إليها.

قال يحيى بن معين: صالح، وعنه: يُكتب حديثه، لكنه يخلط، وعنه توثيقه، وكذا عن ابن المديني، ومحمد بن عبد اللَّه بن عمار الموصلي، وابن سعد، وقال أبو حاتم: ثقةٌ صدوقٌ، صالح الحديث، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وقد رَوَى عنه الناس، وأحاديثه عامتها مستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به، قال ابن المديني: ثقة كان يخلط، وقال مرةً: هو نحو موسى بن عُبيدة، وهو يخلط، وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خِراش: سيئ الحفظ صدوق، وقال عمرو بن علي: هو من أهل الصدق، وهو سيئ الحفظ، وقال أبو زرعة: شيخٌ يَهِم كثيرًا وذكره صاحب الاغتباط.

روى له البخاري في «الأدب المفرد»، وأبو داود، والترمذي، والنسائي وابن ماجه.

١٢٤- وَبِنْتُ عَبدِ اللَّه قَدْ وَصَفَهَا الحَلَبِيُّ بِاختِلاَطٍ عَافَهَا

أقول: ممن وُصف بالاختلاط أيضًا: سكرة بنت عبد اللَّه الملقبة قطر النبات، عتيقة جمال الدين محمد بن علي بن عبد النور، قال الحافظ برهان الدين الحلبي في كتابه «الاغتباط»: سمعَت علَى أبي الطاهر إسماعيل بن إبراهيم بن قريش المخزومي، وعلى يونس بن عبد القوي الدبوسي، تُوفيت في

رمضان سنة خمس وثمانين وسبعمائة بالقاهرة، أخبرت أنها اختلطت قبل وفاتها، قرأتُ عليها ما قرب سنده لابن شاهين، وجزءًا من حديث ابن رزقويه الأول بسماعها على ابن قريش، والثاني بسماعها على ابن الدبوسي، في المحرم سنة اثنتين وثمانين وسبعمائة بسكنها بالقاهرة، رحمها اللَّه تعالى، انتهى.

وقولي: «**عافها**»؛ أي: لزمها ذلك الاختلاط، يقال: عاف الشيء لزمه[1].

١٢٥- هَذَا تَمَامُ نَظْمِ مَنْ قَدْ خَلَطَا قَرَّبْتُهُمْ لِلرَّاغِبِينَ النُّشَطَا

قولي: «**النُّشَطَا**» بضم النون: جمع نشيط، ككريم، وكُرَماء، قُصر للوزن.

١٢٦- الحَمْدُ للَّهِ الَّذِي يَسَّرَ لِي خِدْمَةَ هَذَا العِلمِ ذِي القَدْرِ العَلِي

١٢٧- يَا رَبِّ يَا كَرِيمُ بَارِكْ عَمَلِي وَاخْتِمْ بِخَيْرٍ لانقِضَاءِ أَجَلِي

قولي: «**لانقضاء**» اللام بمعنى «عند»؛ أي: عند انقضاء أجلي، كما في قولهم: «كتبته لخمس خلَون»، وجَعَلَ منه ابن جني قراءة الجحدري قوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُواْ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾ [ق: ٥] بكسر اللام، وتخفيف الميم، قاله ابن هشام الأنصاري في «مغنيه»[2].

١٢٨- وَانْفَعْ بِهَذَا النَّظْمِ مَن يَجْتَهِدُ بالحِفظِ وَالفَهْمِ وَنَشْرًا يَقْصِدُ

١٢٩- ثُمَّ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ دَائمَا عَلَى النَّبِيِّ المُرتَقِي مَكَارِمَا

قولي: «**مكارمًا**» منصوب على المفعولية لـ «المرتقى»، على حذف

---

(١) راجع «القاموس المحيط» (٣/ ١٧٨)، في مادة «العوف».

(٢) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (ص٢١٦).

مضاف، أي درجات المكارم.

١٣٠- وَآلِـهِ وَصَـحْـبِـهِ الأكَـارِمِ أَهلِ الهُدَى وَالفَضْلِ وَالمرَاحِمِ

قولي: «المراحم» بالفتح: جمع مرحمة، بفتح، فسكون، بمعنى الرحمة، وهو إشارة إلى قوله ﷻ: ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ الآية [الفتح: ٢٩].

قال العبد الفقير إلى رحمة ربه القدير: محمد ابن الشيخ علي بن آدم بن موسى عفا اللَّه عنه، وعن والديه.

هذا آخر ما قصدته من شرح هذه المنظومة جعله اللَّه خالصًا لوجهه الكريم، وللَّه الحمد أولاً وآخرًا وظاهرًا وباطنًا حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، كما يحب ربنا ويرضى سبحانه، لا نحصي ثناء عليه، هو كما أثنى على نفسه.

وصلى اللَّه وسلم على سيدنا محمد، سيد الأولين والآخرين، وأكرم السابقين واللاحقين، وعلى جميع إخوانه النبيين والمرسلين، وآل كل وسائر الصالحين، ورضي اللَّه عن صحابته الأكرمين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

انتهيت منه وقت السحر ليلة الخميس المبارك (٢١/ ٢/ ١٤٢٦هـ الموافق ٣١/ مارس-آذار/ ٢٠٠٥م).

* * *

فهارس عدة أولي الاغتباط

حرف الجيم

حرف الحاء المهملة

حرف الخاء المعجمة

حرف الدال المهملة

حرف الراء

حرف السين المهملة

حرف الشين المعجمة

حرف الصاد المهملة

حرف العين المهملة

حرف الفاء

حرف القاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

الكنى

النساء

تم بحمد اللَّه -تعالى- وتوفيقه

* * *



إتحافُ أهلِ السَّعَادةِ بمعرفةِ أسبَابِ الشَّهَادَةِ

لناظمه راجي عفو ربه الكريم

محمد ابن الشيخ علي بن آدم بن موسى

خويدم العلم بالحرم المكي الشريف

عفا اللَّه تعالى عنه وعن والديه

آمين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

١- يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ سُبْحَانَهُ ... مُحَمَّدٌ مُستَمْنِحًا غُفْرَانَهُ

٢- حَمدًا لِمَن قَد مَنَحَ الشَّهَادَهْ ... لِمَن يَشَاءُ مِن ذَوِي السَّعَادَهْ

٣- ثُمَّ الصلاةُ والسَّلامُ سَرمَدَا ... عَلَى النَّبِيِّ المُصطَفَى مُحَمَّدَا

٤- وَآلِهِ وصَحبِهِ الكِرَامِ ... والتَّابِعينَ سُبُلَ السَّلاَمِ

٥- وَبَعدَهُ فَهَذِهِ إفَادَه ... لِمَن أَرَادَ طُرُقَ الشَّهادَه

٦- نَظَمتُهَا مِمَّا السُّيُوطِي جَمَعَه ... لِيَسْهُلَ الحِفظُ لِمَن لَهُ سَعَه

٧- سَمَّيتُهَا إتحَافَ ذِي السَّعَادَه ... بِذِكرِ مَا يُوصِلُ للشَّهَادَه

٨- وَأسألُ اللَّه القَبُولَ وَالرِّضَا ... والخَتْمَ بالحُسنَى إذَا العُمْرُ انْقَضَى

٩- (مِنْهَا) الشَّهَادةُ لِمَبْطُونٍ تُرَى ... وَالتَّاجِرِ الصَّدُوقِ نِعمَ مَتْجَرَا

١٠- والحَرقُ والحُمَّى وَذَا قَد ضُعِّفَا ... وَمَن مِنَ المركُوبِ صَرعُهُ وفَا

١١- وَمَن دَعَا بدَعوَةٍ ليُونِس ... لَكِنَّهُ وَاهٍ فَلاَ تَستَأنِس[1]

١٢- وَرَجُلٌ قَامَ إلَى إمَامِ ... ذِي الجَورِ آمِرًا بِأَمرٍ سَامِي

١٣- والسِّلُّ وَالشَّرِيقُ وَالشَّهِيدُ ... أَي في سَبيلِ اللَّه نِعمَ العِيدُ

١٤- صَاحِبُ ذَاتِ الجَنْبِ أَو ذُو الهَدْمِ ... والطَّعْنُ والطَّاعُونُ خُذ بالفَهْمِ

---

(١) وفي نسخة بدل هذا الشطر:

.... عَلَيهِ صَلَّى اللَّه عَدَّ الأنفُسِ

١٥- كَذَ الغَرِيبُ وَالحَدِيثُ ضُعِّفَا وَلِلغَرِيقِ ثَابِتٌ فَلتَعْرِفَا
١٦- وَكُلُّ مُؤْمِنٍ يَمُوتُ ذَا لَهُ إنْ ثَبَتَ الحَدِيثُ مَا أَجمَلَهُ[1]
١٧- وَمَن يُزَكِّي طيِّبَ النَّفسِ إذَا قُتِلَ مَظْلُومًا شَهِيدٌ حَبَّذَا[2]
١٨- وَمَن تَرَدَّى مِن جِبَالٍ أَو عَدَا عَلَيهِ سَبْعٌ فَرَمَاهُ بِالرَّدَى
١٩- وَمَن إلَى مِصرٍ طعَامًا جَلَبَا لَكِن حَدِيثُهُ لِضُعفٍ نُسِبَا[3]
٢٠- وَمَن لَهُ السُّلطَانُ ظُلمًا حَبَسَا أوْمَاتَ بِالضَّرْبِ فمَا بِهِ أَسَى
٢١- وَمَنْ بِصِدقٍ طَلَبَ الشَّهَادَه يُعطَى وَإن يَمُت عَلَى الوسَادَه
٢٢- كَذَاكَ مَن سَعَى عَلَى العِيَالِ بِسَنَدٍ وَاهٍ فَلا تُبَالِي
٢٣- وَامرَأَةٌ غَيرَى صَبُورٌ وَطَعَن في صِحَّةِ الحديث بَعضُ مَن فَطَن[4]
٢٤- وَامرَأَةٌ مَاتَت بِجُمعٍ أَي وَلَد في بَطنِهَا وَقِيلَ بِكرٌ يَا سَنَد
٢٥- كَذَاكَ مَن صَلَّى الضُّحَى وَصَامَا ثَلاثَةً وَالوترَ قَد أَدَامَا
٢٦- لَكِنَّ في إسنَادِهِ أَيُّوبُ ابنُ نَهِيكٍ عِندَهُم مَعيُوبُ
٢٧- كَذَاكَ مَن عَاشَ مُدَارِيًا فَلَم أَعرِف حَديثَهُ بِصِحَّةٍ تُؤَمّ

---

(١) وفي نسخة بدل الشطر الثاني:

.... أَكْرِم بِشَأنِهِ وَفَضلٍ نَالَهُ

(٢) وفي نسخة بدل هذا البيت:

كَذَلِكَ المَلدُوغُ والمُؤَدِّي زكَاتَهُ عَن طِيبِ نفسٍ تُهدِي

(٣) وفي نسخة بدل هذا البيت:

وَمَن إلَى مِصرٍ مِنَ الأمصَارِ قَدْ جَلَبَ الطَّعَامَ لامتِيَارِ

(٤) وفي نسخة بدل هذا البيت:

وَامرَأَةٌ غَيرَى صَبُورٌ إن وَفَت فَإنَّهَا أَجْرَ الشَّهِيدِ وُعِدَتْ

٢٨- وَمَن يَمُت بِعِشقِهِ إذَا كَتَم وَعَفَّ والحديثُ بالضَّعفِ اتَّسَم

٢٩- كَذَاكَ مَنْ يَقُلْ صَبَاحًا ومَسَا أَعُوذُ باللَّه السَّمِيعِ ذَا ائتِسَا

٣٠- مَعَ قِراءَةِ انتِهَاءِ «الحَشر» لَكِن حَديثُهُ ضَعِيفُ القَدْرِ[1]

٣١- كَذَاكَ مَا أخرَجَ الاصبَهَانِي لَكِنَّهُ وَاهٍ فَلاَ تُعَانِي[2]

٣٢- وَمَنْ يَقُلْ بَارِكْ لِيَ الموْتَ وَمَا مِن بَعْدِهِ خَمسًا وَعِشرينَ نَمَا[3].

٣٣- فَمَاتَ في الفِرَاشِ لَكِنِ الخَبَر مَا صَحَّ في هذا فَلا تُلقِ النَّظَر

٣٤- كَذَاكَ مَن صَلَّى علَى النَّبِي مائَه وَفِيهِ مَجْهُولٌ فَكُن خَيرَ فِئَه

٣٥- كَذَاكَ مَن قُتِلَ دُونَ أهلِهِ أَو دَمِهِ أَو دِينِهِ أَو مَالِهِ

٣٦- أَو دُونَ مَظلمَتِهِ أَو لَدَغَت أَفْعَى وَلَكِنِ الحَديثُ مَا ثَبَت

٣٧- وَمَن تَلاَ الحَشْرَ لَدَى المنَامِ قَد نَالَ وَمَا فِيهِ أَتَى لاَ يُعتَمَد

٣٨- كَذلِكَ الملدُوغُ فِيهِ وَرَدَا مَا ضُعْفُهُ لَدَى الوُعَاةِ قَد بَدَا[4]

٣٩- وَمَن عَلَى فِرَاشِهِ يَمُوتُ في حَالَةِ الغَزوِ وَنِعْمَ المَوتُ

---

(١) وفي نسخة بدل هذين البيتين:

وَمَن يَقُلْ كُلَّ صَبَاحٍ وَمَسَا أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ ذَا ائتِسَا
مَعَ قِرَاءَةِ انتِهَاءِ «الحَشْرِ» فَإِنَّ ذَا لَهُ تَمَامُ الأجرِ

(٢) وفي نسخة بدل هذا الشطر:

إن صَحَّ فَاحفَظْهُ بِلاَ تَوَانِي

(٣) وفي نسخة: «الزما».

(٤) كان في النسخة الأولى بدل هذين البيتين بيت واحد، نصه:

وَمَن تَلا الحَشْرَ لَدَى المنَامِ وَمَاتَ والملدُوغُ مِن هَوَامِ
ثم أبدلته بهذين البيتين لزيادة بيان درجة الحديث الوارد في ذلك، فتنبه.

٤٠- وَمَنْ يَمُتْ بِمَرَضٍ وَعُلِّلاَ ... بِكَونِهِ مُصَحَّفًا قَدْ بُدِّلا[١]

٤١- مِنْ قَولِهِ «مُرَابِطًا» وَإنْ يَمُت ... في طَلَبِ العِلمِ ولَكِنْ مَا ثَبتْ

٤٢- وَموتُ جُمْعَةٍ إذَا صَحَّ كَذَا ... مَوقُوصُ مَركُوبٍ إذَا مَاتَ بِذَا

٤٣- مَوتُ المُسَافِرِ إذَا صَحَّ الخَبَر ... وَمَائِدُ البَحْرِ لَهُ جَاءَ الأثَر[٢]

٤٤- وَالمُتمَسِّكُ بِسُنَّةِ النَّبِي ... عِنْدَ الفَسَادِ والحديثُ مَا اجتُبِي[٣]

٤٥- وَحَامِلٌ لِلوَضعِ وَالفِصَالِ ... فَكَالْمُرابِطِ لِحُسنِ الحَالِ

٤٦- فَإن تَمُت أَجرُ الشَّهيدِ نَالَهَا ... إن ثَبَت الحدِيثُ مَا أجَلَّهَا

٤٧- وَمَنْ يَمُتْ مُرَابِطًا وَالخَبَرُ ... بِذِكرِهِ شَهَادَةً قُل مُنكَرُ

٤٨- مُؤَذِّنٌ مُحتَسِبٌ مِثلُ الشَّهِيدْ ... لَكِنَّ مَا أَتى بِهِ غَيرُ سَدِيدْ[٤]

٤٩- والنُّفَسَاءُ ذَا لَهَا قَد وَرَدَا ... وَنَسْألُ الإلهَ حَظَّ الشُّهَدَا

٥٠- وَيَجْعَلَ الفِردَوسَ أَعلَى الجنَّة ... مَنزِلَنَا فَضلاً لَهُ وَمِنَّه

---

(١) وفي نسخة بدل هذا الشطر:

... . حَدِيثُهُ أو فِيهِ تَصحِيفُ جَلاَ

(٢) وفي نسخة بدل هذا البيت:

مَوتُ المسَافِرِ ومَائِدٌ لَدَى ... بَحرٍ مَعَ القَيءِ فَخُذ نِلتَ الهُدَى

فأبدلت بما هنا؛ لأن فيه بيان حال الحديث الوارد في ذلك.

(٣) وفي بعض النسخ بدل هذا البيت:

وَالمُتَمَسِّكُ بِسُنَّةِ الهُدَى ... عِندَ فسَادِ النَّاسِ نِعمَ المُقتَدَى

والذي أبدلته لبيان ضعف الحديث.

(٤) كان في النسخة السابقة هذا البيت والذي قبله في بيت واحد، نصه:

وَمَن يَمُت مُرَابِطًا مُؤَذِّنُ ... مُحتَسِبٌ حَدِيثُهُ مُوَهَّنُ

فأبدلته بالبيتين؛ لبيان درجة الحديث.

٥١- وَالحَمدُ للَّه تعَالَى وَحدَهُ يُعطِي الشَّهَادَةَ بِيُسرٍ عَبْدَهُ

٥٢- ثُمَّ الصَّلاَةُ والسَّلامُ أبَدَا عَلَى رَسُولِ اللَّه خَيرِ مَن هَدَى

٥٣- وَآلِـهِ وَصَحبِهِ الأكَارِمِ أَهلِ التُّقَى وَالفَضْلِ والمرَاحِمِ

٥٤- مَا اشتَاقَ مُؤمِنٌ إلَى الشَّهَادَةِ وَفَازَ بالفِردَوسِ والزِّيَادَةِ

٥٥- أَبيَاتُهَا خَمسُونَ مَع زِيَادَه نَظَمتُهَا أَرجُو بِهَا الإفَادَه

٥٦- وَاختِم لَنَا بالخيرِ وَالعِبَادَه وَاكتُبْ لَنَا الحُسْنَى معَ الزِّيَادَه

انتهت المنظومة الميمونة بعد صلاة العشاء ليلة السبت المبارك

(٢٣/ ٢/ ١٤٢٦هـ)

* * *



بُغيَةُ طَالبِ السِّيَادَةِ في شرح إتحاف أهل السعادة بمعرفة أسباب الشهادة

لصاحبها راجي عفو ربه الكريم

محمد ابن الشيخ علي بن آدم بن موسى

خويدم العلم بالحرم المكي الشريف

عفا اللَّه تعالى عنه وعن والديه

آمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إنَّ الحمد للَّه، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده اللَّه فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾

[آل عمران: ١٠٢]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أمَّا بعدُ:

فهذا شرحٌ لطيفٌ نافعٌ -إن شاء اللَّه تعالى- وضعته على نظمي المسمَّى «**إتحاف أهل السعادة بمعرفة أسباب الشهادة**» يَحلُّ ألفاظه، ويبين مراده، وسمَّيته: «**بغية طالب السيادة في شرح إتحاف أهل السعادة بمعرفة أسباب الشهادة**».

واللَّه تعالى الكريمَ أسأل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، ونافعًا لي، ولكلٍّ من تلقَّاه بقلب سليم، إنه نعم الكريم القريب، ونعم السميع المجيب.

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

[هود: ٨٨]

تنبيه: اختلف في سَبَب تسمية الشهيد شهيدًا، فقال النضر بن شُمَيل: لأنه حيّ، فكأن أرواحهم شاهدةٌ؛ أي: حاضرة، وقال ابن الأنباريّ: لأن اللَّه، وملائكته، يشهدون له بالجنة، وقيل: لأنه يشهد عند خروج روحه ما أُعِد له من الكرامة، وقيل: لأنه يُشهد له بالأمان من النار، وقيل: لأن عليه شاهدًا بكونه شهيدًا، وقيل: لأنه لا يشهده عند موته إلا ملائكة الرحمة، وقيل: لأنه الذي يشهد يوم القيامة بإبلاغ الرسل، وقيل: لأن الملائكة تشهد له بحسن الخاتمة، وقيل: لأن الأنبياء تشهد له بحسن الاتباع، وقيل: لأن اللَّه يشهد له بحسن نيته وإخلاصه، وقيل: لأنه يشاهد الملائكة عند احتضاره، وقيل: لأنه يشاهد الملكوت من دار الدنيا ودار الآخرة، وقيل: لأنه مشهود له بالأمان من النار، وقيل: لأن عليه علامةً شاهدةً بأنه قد نجا.

قال الحافظ: بعد ذكره هذه الأقوال: وبعض هذه يختص بمن قتل في سبيل اللَّه، وبعضها يعُمّ غيره، وبعضها قد ينازع فيه، انتهى[1].

* * *

(١) «الفتح» (٦/ ٥١).

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

١- يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ سُبْحَانَهُ مُحَمَّدٌ مُستَمْنِحًا غُفْرَانَهُ

قولي: «مُستَمْنِحًا»؛ أي: طالبًا أن يعطيه ربه مغفرته.

٢- حَمدًا لِمَن قَد مَنَحَ الشَّهَادَهْ لِمَن يَشَاءُ مِن ذَوِي السَّعَادَهْ

٣- ثُمَّ الصلاةُ والسَّلامُ سَرمَدَا عَلَى النَّبِيِّ المُصطَفَى مُحَمَّدَا

٤- وَآلِهِ وصَحبِهِ الكِرَامِ والتَّابِعِينَ سُبُلَ السَّلاَمِ

٥- وَبَعدَهُ فَهَذِهِ إفَادَه لِمَن أرَادَ طُرُقَ الشَّهادَه

قولي: «طُرُقَ الشَّهادَه» على حذف مضاف؛ أي: معرفة طرقٍ؛ أي: أسباب حصول الشهادة.

٦- نَظَمتُهَا مِمَّا السُّيُوطِي جَمَعَه لِيَسْهُلَ الحِفظُ لِمَن لَهُ سَعَه

قولي: «السُّيُوطِي» هو: العلامة الحافظ جلال الدين أبو الفضل، عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد بن سابق الدين أبي بكر بن فخر الدين عثمان بن ناصر الدين الخُضيريّ المصري السيوطي المولود مستهل رجب سنة (٨٤٩هـ) والمتوفى سنة (٩١١هـ)، ذكرت ترجمته وافيةً في أول الشرح الكبير على «ألفية الحديث» له.

٧- سَمَّيتُهَا إتحَافَ ذِي السَّعَادَه بِذِكرِ مَا يُوصِلُ للشَّهَادَه

٨- وَأسألُ اللَّه القَبُولَ وَالرِّضَا والخَتْمَ بالحُسنَى إذَا العُمْرُ انْقَضَى

٩- (مِنْهَا) الشَّهَادةُ لِمَبْطُونٍ تُرَى وَالتَّاجِرِ الصَّدُوقِ نِعمَ مَتْجَرَا

أقول: ممن ورد أنه شهيد: المبطون؛ وهو الذي يموت بداء بطنه،

كالاستسقاء، والإسهال، ونحو ذلك، وهو ما أخرجه الشيخان في «صحيحيهما» عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**المبطون شهيدٌ، والمطعون شهيدٌ**».

وأخرجا أيضًا عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**الشهداءُ خمسة: المطعون، والمبطون، والغَريق، وصاحب الهَدم، والشهيد في سبيل اللَّه**».

وأخرج مالك، وأحمد، والترمذي، والنسائي، وغيرهم بسند صحيح، عن جابر بن عَتيك رضي الله عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**وما تَعُدّون الشهادة؟**» قالوا: القتل في سبيل اللَّه عز وجل قال رسول اللَّه ﷺ: «**الشهادة سَبعٌ، سوى القتل في سبيل اللَّه عز وجل**: المطعون شهيد، والمبطون شهيد، والغريق شهيد، وصاحب الهدم شهيد، وصاحب ذات الجنب شهيد، وصاحب الحرق شهيد، والمرأة تموت بجمع شهيدة».

وقولي: «**وَالتَّاجِرِ الصَّدُوقِ نِعمَ مَتْجَرَا**» بالجر عطفًا على «المبطون»؛ أي: وردت الشهادة أيضًا للتاجر الصدوق؛ أي: المبالغ في الصدق عند البيع والشراء، فقد أخرج الترمذي بسند حسن، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء**» قال الترمذي: هذا حديث حسن.

وأخرج ابن ماجه، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**التاجر الصدوق الأمين مع الشهداء يوم القيامة**»، وفي سنده كلثوم بن جوشن، وهو ضعيف.

وقولي: «**نِعمَ مَتجَرَا**» مصدر ميمي لـ «تجر» من باب نصر؛ أي: نعم تجارةً.

١٠- والحَرقُ والحُمَّى وَذَا قَد ضُعِّفَا ....

أقول: ومممن ورد أنه شهيد أيضًا: الحريق؛ أي: الذي مات بحرق النار له، فقد تقدم حديث جابر بن عَتيك ﵁ وفيه: «**وصاحب الحرق شهيد**» وهو حديث صحيح.

وقولي: «وَالحُمَّى»؛ أي: وممن ورد فيه أنه شهيد أيضًا: صاحب الحمى فقد أخرج الديلمي في «مسند الفردوس» عن أنس ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «**الحُمَّى شهادة**».

وقولي: «وذَا قَد ضُعِّفَا» مبتدأ وخبره، والألف للإطلاق، والفعل مبني للمفعول، أي ضُعف حديثه، بل قيل: إنه موضوع[1]؛ لأن في سنده، كما قال المناوي الوليد بن محمد الموقري -بضم الميم، وفتح القاف- أبا بشر البلقاوي مولى بني أمية، متروك[2].

١٠- .... وَمَن مِنَ المركُوبِ صَرعُهُ وفَا

أقول: وممن ورد فيه أيضًا أنه شهيد: من صُرِع عن دابته في سبيل الله، فمات؛ فقد أخرج الطبراني، وأبو يعلى عن عقبة بن عامر ﵁، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من صُرع عن دابته في سبيل الله، فمات فهو شهيد**»، قال الحافظ أبو بكر الهيثمي: رواه الطبراني، ورجاله ثقات، ورواه أبو يعلى، وفيه من لم أعرفهم، انتهى[3]، وصححه الشيخ الألباني[4].

(١) راجع «ضعيف الجامع» للشيخ الألباني، (٢٧٩ رقم ٩).
(٢) راجع «التقريب» (ص٣٧١).
(٣) «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٨٣و ٣٠١).
(٤) راجع «السلسلة الصحيحة» (٥/ ٤٥٦).

١١- وَمَن دَعَا بدَعوَةٍ ليُونِس لَكِنَّهُ وَاهٍ فَلاَ تَستَأنِس

أقول: وممن ورد فيه أنه شهيد أيضًا: من دعا بدعوة يونس عليه السلام؛ فقد أخرج الحاكم في «المستدرك» عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال في قوله: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] **«أيما مسلم دعا بها في مرضه أربعين مرة فمات في مرضه ذلك أعطي أجر شهيد، وإن برأ برأ، وقد غُفِر له جميع ذنوبه»** وفي سنده عمرو بن بكر السكسكي الشامي، متروك.

وقولي: **«لكنه إلخ»** وفي نسخة بدل هذا الشطر:

١١- ... . عَلَيهِ صَلَّى اللَّه عَدَّ الأَنفُسِ

١٢- وَرَجُلٌ قَامَ إلَى إمَامِ ذِي الجَورِ آمِرًا بِأَمرٍ سَامِي

أقول: ومن ورد فيه أيضًا أنه شهيد: من قام إلى إمام جائر، فأمره بمعروف، ونهاه عن منكر، فقتله؛ فقد أخرج البزار، عن أبي عُبيدة بن الجراح رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله؛ أي الشهيد أكرم على الله؟ قال: **«رجل قام إلى إمام جائر، فأمره بمعروف، ونهاه عن منكر، فقتله. . . .»** قال الهيثمي: وفيه من لم أعرفه اثنان[١]، قال: وأخرج الطبراني في «الأوسط» عن ابن عباس مرفوعًا بلفظ: **«سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر، فأمره ونهاه، فقتله»**، وفيه شخص ضعيف.

لكن صحح الشيخ الألباني: هذا الحديث الثاني، فأورده في «السلسلة الصحيحة» فراجعه تستفد[٢].

(١) هكذا النسخة: ولو قال: وفيه اثنان لم أعرفهما، لكان أولى.

(٢) «السلسلة الصحيحة» (١/ ٦٤٨-٦٥٠) رقم (٣٧٤).

وقولي: «**ذي الجور**» بفتح، فسكون: أي صاحب الظلم، وقولي: «آمرًا» حال من الفاعل، وقولي: «بأمر سامي»؛ أي: مرفوع القدر، وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واللَّه تعالى أعلم.

١٣- والسِّلُّ وَالشَّريقُ وَالشَّهِيدُ أَي في سَبيلِ اللَّه نِعمَ العِيدُ

أقول: وممن ورد فيه أنه شهيد أيضًا: المسلول؛ فقد أخرج أحمد بإسناد حسن عن راشد بن حُبيش ﵁ أن رسول اللَّه ﷺ دخل على عبادة بن الصامت ﵁ يعوده في مرضه، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**أتعلمون من الشهيد من أمتي؟** فأرم القوم، فقال عبادة: ساندوني، فأسندوه، فقال: يا رسول اللَّه الصابر المحتسب، فقال رسول اللَّه ﷺ: **إن شهداء أمتي إذن لقليل: القتل في سبيل اللَّه ﷻ شهادةٌ، والطاعون شهادةٌ، والغَرَق شهادةٌ، والبطن شهادةٌ، والنفساء يَجُرُّها ولدها بسَرَرِه إلى الجنة**، قال: وزاد أبو العوام: «**سادن بيت المقدس**»[١]، «**والحرق والسِّلّ**»[٢].

و«السّل» بكسر السين وضمها، وتشديد اللام، هو داء يحدث في الرئة يؤُول إلى ذات الجنب، وقيل زُكام، أو سُعال طويل مع حُمى عادية، وقيل: غير ذلك، قاله المنذري[٣].

تنبيه: هذا الحديث أولى مما أورده السيوطي: في الأصل، وهو ما أخرجه الطبراني في «الكبير» عن عبد الملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول اللَّه ﷺ ذات يوم، «**ما تَعُدُّون الشهيد فيكم؟** قلنا:

---

(١) «السادن»: بالسين والدال المهملتين: هو الخادم.

(٢) قال الشيخ الألباني: إسناد حسنٌ، وراشد بن حُبيش صحابي معروف، راجع «صحيح الترغيب والترهيب» (رقم ١٣٩٦).

(٣) «صحيح الترغيب والترهيب» (٢/ ١٥٢).

يا رسول اللّٰه، من قُتِل في سبيل اللّٰه؟ قال: **إن شهداء أمتي إذن لقليل، من قُتل في سبيل اللّٰه فهو شهيد، والمتردِّي شهيد، والنفساء شهيد، والغريق شهيد، والسِّلّ شهيد، والحريق شهيد، والغريب شهيد**».

لأنه ضعيف جدًّا؛ لأن في سنده عبد الملك بن هارون، وهو متروك، كما قاله الهيثمي[١].

وقولي: «**وَالشَّرِيقُ**»؛ أي: وممن ورد فيه أنه شهيد أيضًا: الشَّريق: أي الذي مات مغصوصًا بالماء، فقد أخرج الطبراني[٢] عن ابن عباس ﵄ قال: قال رسول اللّٰه ﷺ: «**المرء يموت على فراشه في سبيل اللّٰه شهيد**»، وقال ذلك أيضًا: في المبطون، واللديغ، والغريق، والشَّرِيق، والذي يفترسه السبع، والخار عن دابته، وصاحب الهدم، وذات الجنب، قاله في «الفتح»[٣].

و«الشَّرِيق»: بفتح الشين المعجمة، وكسر الراء: فَعِيل بمعنى مفعول، وهو المغصوص، يقال: شَرِق زيد بريقه شَرَقًا، من باب تعب: إذا غُص به، وقال ابن الأثير: هو الذي يَشرَقُ بالماء، فيموت، انتهى[٤].

وقولي: «**والشهيد؛ أي: في سَبيلِ اللّٰه**»؛ أي: وممن ورد أنه شهيد أيضًا: من مات في سبيل اللّٰه، فقد أخرج مسلم في «صحيحه»: عن أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول اللّٰه ﷺ: «**ما تعدون الشهيد فيكم؟** قالوا: يا رسول اللّٰه، مَن قتل في سبيل اللّٰه فهو شهيد، قال: **إن شهداء أمتي إذن لقليل**، قالوا: فمن هم

---

(١) «مجمع الزوائد» (٥/ ٣٠١).

(٢) لم أر سند الطبراني لهذا الحديث، وأورده الحافظ في «الفتح»، ولم يبين درجة الحديث، فلينظر، واللّٰه تعالى أعلم.

(٣) «الفتح» (٦/ ٥٢).

(٤) «النهاية» (٢/ ٤٦٥).

يا رسول اللَّه؟ قال: **من قُتل في سبيل اللَّه فهو شهيد، ومن مات في سبيل اللَّه فهو شهيد، ومن مات في الطاعون فهو شهيد، ومن مات في البطن فهو شهيد**»، زاد في رواية: « **ومن غرق فهو شهيد**».

وقولي: «نِعمَ العِيدُ» مدح للشهادة في سبيل اللَّه تعالى.

١٤- صَاحِبُ ذَاتِ الجَنْبِ أَو ذُو الهَدْمِ والطَّعْنُ والطَّاعُونُ خُذ بالفَهْمِ

أقول: وممن ورد فيه أنه شهيد أيضًا: من مات بذات الجنب؛ وهو نوع من الداء، قال ابن الأثير: «ذات الجنب»: هي الدُّبَيْلَةُ، والدُّمَّلُ الكبيرة التي تظهر في باطن الجنب، وتَنفَجِر إلى داخل، وقلما يَسلَم صاحبها، وذُو الجنب الذي يشتكي جنبه بسبب الدُّبيلة، إلا أن ذو للمذكر، وذات للمؤنث، وصارت ذات الجنب علمًا لها، وإن كانت في الأصل صفةً مضافةً، والمجنوب: الذي أخذته ذات الجنب، وقيل: أراد بالمجنوب الذي يشتكي جنبه مطلقًا، انتهى[1].

أخرج الطبراني عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**الميت من ذات الجنب شهيد**» حديث صحيح بشواهده[2].

وقولي: «أو ذُو الهَدم»؛ أي: ومن ورد أنه شهيد أيضًا: من مات بانهدام الجدار أو نحوه عليه، وقد تقدم حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو متفق عليه، وفيه: « **وصاحب الهدم** » وحديث جابر بن عتيك رضي الله عنه، وهو حديث صحيح، وفيه: « **والذي يموت تحت الهدم شهيد** ».

وقولي: «والطَّعنُ، والطَّاعُونُ»؛ أي: ومن ورد أنه شهيد أيضًا: من

---

(١) «النهاية» (١/ ٣٠٤).

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٤/ ١٥٧) والطبراني في «الكبير»، قال الحافظ الهيثمي: وفيه ابن لهيعة، وصححه الشيخ الألباني بشواهده، وهو الحقُّ، انظر «الصحيحة» (٥/ ٤٨٧).

مات بالطعن بالرمح، وبالطاعون أيضًا، وهو المرض العام.

أخرج أحمد في «مسنده» بسند صحيح، عن أبي موسى الأشعري ﷺ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**فَنَاءُ أمتي بالطعن والطاعون**» فقيل: يا رسول اللَّه، هذا الطَّعن قد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: «**وَخْزُ أعدائكم من الجنِّ، وفي كل شهادة**».

وأخرج أيضًا من طريق كريب بن الحارث بن أبي موسى، عن أبي بردة بن قيس، أخي أبي موسى الأشعري، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**اللَّهم اجعل فناء أمتي قتلاً في سبيلك، بالطعن، والطاعون**»[1].

وأخرج أحمد أيضًا بسند صحيح، عن عائشة ﵂ قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**فناء أمتي بالطعن والطاعون**» قالت: فقلت: يا رسول اللَّه، هذا الطعن قد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: «**غُدَّةٌ كغُدّة الإبل، المقيمُ فيها كالشهيد، والفار منها كالفار من الزَّحف**».

قال ابن الأثير: «الطَّعن»: القتل بالرِّماح، و«الطاعون»: المرض العامّ، والوباء الذي يَفسدُ له الهواء، فتَفسُد به الأمزجة والأبدان، أراد أن الغالب على فناء الأمة بالفتن تُسفَك فيها الدماء، وبالوباء، قال: وقد تكرر ذكر الطاعون في الحديث، يقال: طُعِن الرجُلُ فهو مطعونٌ، وطَعِينٌ: إذا أصابه الطاعون، انتهى[2].

وقولي: «**خُذ بالفَهم**» تكميل للبيت؛ أي: خذ ما ذكرته لك مع فهم المراد منه.

---

(١) حديث صحيح: انظر «صحيح الجامع» للشيخ الألبانيّ: رقم (١٢٥٨).
(٢) «النهاية» (٣/ ١٢٧).

١٥- كَذَ الغَرِيبُ وَالحَدِيثُ ضُعِّفَا وَلِلْغَرِيقِ ثَابِتٌ فَلْتَعْرِفَا

أقول: وممن ورد أنه شهيد أيضًا: من مات غريبًا؛ فقد رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**موت غُربة شهادة**» لكن الحديث ضعيف، كما بينته بقولي: «والحديث ضُعِّفا» بالبناء للمفعول، والألف للإطلاق، وإنما كان ضعيفًا؛ لأن في سنده أبا المنذر الهُذيل بن الحكم، قال البخاريُّ، وابن حبان، والذهبي: منكر الحديث.

لكن ذكر في «الفتح»[1]: ما نصه: وصحح الدارقطني من حديث ابن عمر: «موت الغريب شهادة» واللَّه تعالى أعلم.

وقولي: «وللغَرِيقِ ثَابِتٌ»؛ أي: الحديث في ثبوت الشهادة للغريب ثابت، وليس ضعيفًا، فقد ورد فيه أحاديث كثيرة، منها ما أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا، وفيه: «والغريق»، وقد تقدم، وحديث جابر ابن عتيك، وفيه: «والغريق» شهيد، وهو صحيح، وقد تقدم، وحديث راشد ابن حُبيش، وقد تقدم أيضًا وحديث مسلم: «ومن غرق فهو شهيد»، تقدم أيضًا، وغير ذلك.

وقولي: «فَلتَعرِفَا» بنون التوكيد المنقلبة ألفًا؛ للوقف، كما قال في «الخلاصة»:

وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا وَقْفًا كَمَا تَقُولُ في «قِفَنْ قِفَا»

١٦- وَكُلُّ مُؤْمِنٍ يَمُوتُ ذَا لَهُ إنْ ثَبَتَ الحَدِيثُ مَا أَجمَلَهُ

أقول: ممن ورد أيضًا أنه شهيد: كلُّ مؤمن يموت؛ فقد أخرج أبو القاسم

---

(١) راجع «الفتح» (٦/ ٥٢)، «كتاب الجهاد» رقم (٢٨٣٠).

عبد الرحمن بن أبي عبد اللَّه بن منده في «كتاب الإيمان بالسؤال» عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «من حبسه السلطان ظلمًا، فمات في السجن، فهو شهيد، ومن ضربه، فمات في الضرب، فهو شهيد، وكل مؤمن يموت فهو شهيد».

وأشرت بقولي: «إن ثَبَت الحدِيثُ إلخ» إلى أن الحديث لم أجد سنده حتى أنظر فيه، واللَّه تعالى أعلم.

وفي نسخة بدل الشطر الأخير:

١٦- .... أَكْـرِم بـشَـأنِـهِ وَفـضْـلٍ نَـالَـهُ

١٧- وَمَن يُزَكِّي طيِّبَ النَّفسِ إذَا قُـتِـلَ مَـظْـلُـومًـا شَـهِـيـدٌ حَـبَّـذَا

أقول: ومما ورد في إثبات الشهادة لغير من قُتل في سبيل اللَّه أيضًا: ما أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، والحاكم في «المستدرك»، عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**من أدَّى زكاة ماله طيبة بها نفسه، يريد وجه اللَّه، والدار الآخرة، لم يُغَيِّب شيئًا من ماله، فتُعُدِّي عليه في الحق، فأخذ سلاحه، فقاتل، فقتل فهو شهيد**»[1].

وفي نسخة بدل هذا البيت:

كَـذَلِـكَ الـمـلْـدُوغُ وَالـمُـؤَدِّي زَكَـاتَـهُ عَـن طِـيـبِ نَـفسٍ تُـهـدِي

والصواب ما هنا؛ لأن الملدوغ تكرر ذكره، فتنبه.

١٨- وَمَن تَرَدَّى مِن جِبَالٍ أَو عَدَا عَـلَـيـهِ سَـبْـعٌ فَـرَمَـاهُ بـالـرَّدَى

أقول: وممن ورد أنه شهيد أيضًا: من تردى من الجبال، فمات؛ فقد

---

(١) قال الهيثمي في «المجمع» (٣/ ٨٢): رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، ورجال الجميع رجال الصحيح.

أخرج عبد الرزاق، والطبراني عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «**إن من يتردى من رءوس الجبال، وتأكله السباع، ويغرَق في البحار، لشهيد عند اللَّه**»، قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح[1].

قال محمد -عفا اللَّه عنه-: هذا موقوف على ابن مسعود رضي الله عنه، لكن الموقوف في مثل هذا له حكم الرفع؛ لأنه لا مجال للرأي فيه، واللَّه تعالى أعلم.

وقد رواه الطبراني من طريق عبد الملك بن هارون بن عنترة، وهو متروك، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول اللَّه ﷺ ذات يوم: «**ما تعدُّون الشهيد فيكم؟**» قلنا: يا رسول اللَّه، من قُتل في سبيل اللَّه، قال: «**إن شهداء أمتي إذن لقليل، من قتل في سبيل اللَّه فهو شهيد، والمتردي شهيد، والنفساء شهيد، والغريق شهيد، والسِّلّ شهيد، والحريق شهيد، والغريب شهيد**». وهو حديث ضعيف جدًّا؛ لأن عبد الملك متروك، واللَّه تعالى أعلم.

وقولي: «**أَو عَدَا**»؛ أي: ظلمه، واعتدى «**عَلَيهِ سَبْعٌ**» بفتح السين المهملة، وسكون الموحدة تخفيف سَبُع بضمها، وهو كل ما له نابٌ يَعدُو به، ويفترس، كالذئب، والفهد، والنمر[2].

وقولي: «**فرَمَاهُ بِالرَّدَى**»؛ أي: الهلاك، يعني أنه قتله، فهو شهيد؛ لحديث ابن مسعود رضي الله عنه المذكور آنفًا.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٥/ ٢٦٩)، والطبراني من حديث ابن مسعود موقوفًا بإسناد صحيح، قاله في «الفتح» (٦/ ٢٩)، وهو في «مجمع الزوائد» (٥/ ٣٠٢)، وأخرجه سعيد بن منصور (٣/ رقم ٢٦٠٥).

(٢) «المصباح المنير» (١/ ٢٦٤).

١٩- وَمَن إِلَى مِصرٍ طعَامًا جَلَبَا   لَكِن حَدِيثُهُ لِضُعفٍ نُسِبَا

أقول: وممن ورد أنه شهيد أيضًا: جالب الطعام إلى أمصار المسلمين؛ فقد أخرج الديلمي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَن جَلَب طعامًا إلى مصر من أمصار المسلمين، فباعه بسعر يومه، كان له عند اللَّه أجر شهيد في سبيل اللَّه** عز وجل»، لكن الحديث ضعيف، كما أشرت إليه بقولي: «لَكِن حَديثُهُ لِضُعفٍ نُسِبَا» بالبناء للمفعول، والألف للإطلاق.

وفي نسخة بدل هذا البيت:

وَمَن إِلَى مِصْرٍ مِنَ الأمصَارِ   قَدْ جَلَبَ الطَّعَامَ لامتِيَار

و«الامتيار»؛ أي: ليمتري الناس منه، يقال: مارهم مَيرًا، من باب باع: أتاهم بالميرة، بكسر الميم، وهي الطعام، وامتارها لنفسه، قاله في «المصباح»[1].

٢٠- وَمَن لَهُ السُّلطَانُ ظُلمًا حَبَسَا   أوْمَاتَ بالضَّرْبِ فمَا بِهِ أَسَى

أقول: وممن ورد أنه شهيد أيضًا: من حبسه السلطان، أو ضربه، فمات؛ فقد تقدم أثر علي رضي الله عنه قال: من حبسه السلطان ظلمًا... الحديث، لكن في صحة الحديث نظر، واللَّه تعالى أعلم.

وقولي: «فمَا بِهِ أَسَى» أي ليس بهذا الشخص حزن؛ لأنه يُكرم بكرامات الشهداء.

٢١- وَمَنْ بِصِدقٍ طَلَبَ الشَّهَادَه   يُعطَى وَإِن يَمُت عَلَى الوسَادَه

أقول: وممن ورد فيه أنه شهيد أيضًا: من سأل اللَّه تعالى الشهادة بصدق؛

---
(١) «المصباح المنير» (٢/ ٥٨٧).

فقد أخرج الإمام مسلم: في «صحيحه» عن أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: **«من طلب الشهادة صادقًا أعطيها، ولو لم تصبه»**.

وأخرج أيضًا عن سهل بن أبي أمامة بن سهل بن حُنيف، عن أبيه، عن جدِّه، أن النبي ﷺ قال: **«من سأل اللَّه الشهادة بصدق بلغه اللَّه منازل الشهداء، وإن مات على فراشه»**.

وأخرج الطبراني في «الكبير» عن أبي مالك الأشعري ﷺ، عن النبي ﷺ قال: **«من سأل اللَّه القتل في سبيله صادقًا من نفسه، ثم مات أو قُتل، فله أجر شهيد»**.

وقولي: **«على الوسادة»**؛ أي: على المِخدّة، وهو بمعنى قوله: **«وإن مات على فراشه»**.

٢٢- كَذَاكَ مَن سَعَى عَلَى العِيَالِ   بِسَنَدٍ وَاهٍ فَلا تُبَالِي

أقول: وممن ورد أنه شهيد أيضًا: من سعى على عياله؛ فقد أخرج الطبرانيّ في «الكبير» عن أبي كاهل ﷺ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: **«من سعى على امرأته، وولده، وما ملكت يمينه يقيم فيهم أمر اللَّه، ويطعمهم من حلال، كان حقًّا على اللَّه أن يجعله مع الشهداء في درجاتهم»**، لكن قال الذهبيّ: إسناده مظلم، وقال الألباني: باطل[1]، وإليه أشرت بقولي: «بِسَنَدٍ وَاهٍ فَلا تُبَالِي»؛ أي: لا تلتفت إليه؛ لضعفه.

٢٣- وَامرَأَةٌ غَيرَى صَبُورٌ وَطَعَن   في صِحَّةِ الحديث بَعضُ مَن فَطَن

أقول: وممن وُصف بأنه شهيد أيضًا: امرأة صبرت على الغيرة؛ فقد

---

(١) انظر: «السلسلة الضعيفة» (ج١١/ رقم ٥٤١٧).

أخرج البزار، والطبراني، عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الله كتب الغيرة على النساء، والجهاد على الرجال، فمن صبر منهن كان لها أجر شهيد**» وحسنه السيوطي، وفي سنده عبيد بن الصباح، قال في «الميزان»: ضعفه أبو حاتم، وساق هذا الخبر من مناكيره، وفي «اللسان»: أورده العقيلي في الضعفاء، ولا يُتابع عليه، ولا يُعرف إلا به، انتهى.

وقال الشيخ الألبانيّ في «الضعيفة»: منكر، وإلى هذا أشرت بقولي: «وَطَعَن في صحَّةِ الحديثِ بَعضُ مَن فَطَن»، و«فَطَن» من باب نصر، وتَعِبَ، وكرُم[1].

وفي نسخة بدل هذا البيت:

٢٣- وَامرَأَةٌ غَيْرَى صَبُورٌ إن وَفَتْ فَإنَّهَا أَجرَ الشَّهيدِ وُعِدَت

٢٤- وَامرَأَةٌ مَاتَت بِجُمعٍ أَي وَلَد في بَطنِهَا وَقيلَ بِكرٌ يَا سَنَد

أقول: **ممن ورد أنه شهيد أيضًا**: **امرأة ماتت بجُمع**؛ أي: وفي بطنها ولد، فقد تقدم حديث جابر بن عتيك رضي الله عنه، وهو صحيح، وفيه: «**والمرأة تموت بجُمع شهيدة**».

قال ابن الأثير: قوله: «تموتُ بجُمع»: أي وفي بطنها ولد، وقيل: هي التي تموت بكرًا، والجمع بالضم؛ بمعنى المجموع، كالذُّخر؛ بمعنى المذخور، وكسر الكسائي الجيم.

والمعنى أنها ماتت مع شيء مجموع فيها، غير منفصل عنها، من حمل أو بكارة، انتهى[2].

---

(١) راجع «القاموس المحيط» (٤/ ٢٥٦).

(٢) «النهاية» (١/ ٢٩٦).

وقال المنذري: الجمع مثلثة الجيم، ساكنة الميم: أي ماتت وولدها في بطنها، يقال: ماتت المرأة بجمع: إذا ماتت وولدها في بطنها، وقيل: إذا ماتت عذراء أيضًا انتهى(١).

وقال في «الفتح»: وأما «المرأة تموت بجمع» فهو بضم الجيم، وسكون الميم، وقد تفتح الجيم وتكسر أيضًا، وهي النفساء، وقيل: التي يموت ولدها في بطنها، ثم تموت بسبب ذلك، وقيل: التي تموت بمزدلفة، وهو خطأ ظاهر، وقيل: التي تموت عذراء، والأول أشهر، انتهى(٢).

٢٥- كَذَاكَ مَن صَلَّى الضُّحَى وَصَامَا ... ثَــلاثَــةً وَالــوتــرَ قَــد أَدَامَــا

٢٦- لَـكِـنَّ فـي إسـنَـادِهِ أَيُّـوبُ ... ابـنُ نَـهِـيـكٍ عِـنـدَهُـم مَـعـيُـوبُ

أقول: **وممن ورد أنه شهيد أيضًا من صلى الضحى إلخ**؛ فقد أخرج الطبراني في «الكبير» عن ابن عمر ﵄ قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**من صلى الضحى، وصام ثلاثة أيام من الشهر، ولم يترك الوتر في حضر ولا سفر، كُتب له أجر شهيد**»، وفي سنده أيوب بن نَهِيك، ضعفه أبو حاتم، وغيره، ووثقه ابن حبان، وقال: يُخطئ، قاله الهيثمي في «المجمع»(٣)، وقال المنذري: فيه نكارة(٤)، وإلى هذا أشرت بقولي: «لكن في إسناده إلخ».

تنبيه: «معيوب» لغةٌ في مَعِيب، ذكره في «القاموس»، حيث قال: العابُ: الوَصمة، كالمعاب، والمعابة، والمعيب، وعاب لازم ومتعدٍّ، وهو مَعِيبٌ، ومَعْيُوبٌ، انتهى(٥).

---

(١) «صحيح الترغيب والترهيب» (٢/ ١٥١).

(٢) «الفتح» (٦/ ٥١). (٣) «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٤١).

(٤) وضعفه الشيخ الألباني، انظر «ضعيف الترغيب والترهيب» (ج١/ رقم ٣٣٨).

(٥) «القاموس المحيط» (١/ ١٠٩).

٢٧- كَذَاكَ مَن عَاشَ مُدَارِيًا فَلَم   أَعرِف حَديثَهُ بِصِحَّةٍ تُؤَمّ

أقول: وممن ورد أيضًا أنه شهيد: المداري؛ روى الديلمي عن جابر رضي الله عنه أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**من عاش مداريًا مات شهيدًا**»، ولم أر سنده حتى أنظر فيه، والظاهر أنه لا يصح؛ لأن كتاب الديلميّ مجمع الغرائب والمناكير واللَّه تعالى أعلم.

٢٨- وَمَن يَمُت بِعِشقِهِ إذَا كَتَم   وَعَفَّ والحديثُ بالضَّعفِ اتَّسَم

أقول: وممن ورد أنه شهيد أيضًا: من عشِقَ، وكتم، وعف؛ فقد أخرج الخطيب في «التاريخ» والديلمي في «الفردوس» عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**من عَشِقَ، فعفَّ، فكتم، فمات، فهو شهيد**» وهو حديث ضعيف، بل قال بعضهم: إنه موضوع[1].

٢٩- كَذَاكَ مَنْ يَقُلْ صَبَاحًا ومَسَا   أَعُوذُ باللَّه السَّمِيعِ ذَا ائتِسَا

٣٠- مَعَ قِراءَةِ انتِهَاءِ «الحَشر»   لَكِن حَديثُهُ ضَعِيفُ القَدْرِ

أقول: وممن ورد فيه أنه شهيد أيضًا: من قال حين يصبح.. إلخ؛ فقد أخرج الترمذي عن معقل بن يسار رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**من قال حين يصبح ثلاث مرات: أعوذ باللَّه السميع العليم من الشيطان الرجيم، وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر، وكَّلَ اللَّه به سبعين ألف ملك، يصلون عليه حتى يمسي، وإن مات في ذلك اليوم مات شهيدًا، ومن قالها حين يمسي كان بتلك المنزلة**».

لكن الحديث ضعيف؛ لأن في سنده خالد بن طهمان، قال ابن معين: ضعيف اختلط قبل موته بعشر سنين، وكان قبل ذلك ثقة، وإلى هذا أشرت بقولي: «لَكِن حَديثُهُ ضَعيفُ القَدرِ».

---

(١) راجع «صحيح، وضعيف الجامع الصغير»، للشيخ الألباني رقم (٥٦٩٧).

وفي نسخة بدل هذين البيتين:

ومَـن يَـقُـلْ كُـلَّ صَـبَـاحٍ وَمَـسَـا أَعُـوذُ بـاللَّـه الـسَّـمِـيـعِ ذَا ائْـتِـسَـا
مَـعَ قِـرَاءَةِ انـتِـهَـاءِ «الـحَـشْـرِ» فَـإِنَّ ذَا لَـهُ تَـمَـامُ الأَجْـرِ

وقولي: «ذَا ائتِسَا»؛ أي: حال كونه متبعًا لما روي في ذلك.

٣١- كَذَاكَ مَا أخرَجَ الاصبَهَانِي لَـكِـنَّـهُ وَاهٍ فَـلاَ تُـعَـانِـي

أقول: وممن ورد فيه أنه شهيد أيضًا: من حلف بالأمان.. إلخ؛ فقد أخرج ما أخرجه الأصبهاني في «الترغيب» عن حذيفة رضي الله عنه قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: **«ليس منا من حلف بالأمانة، وليس منا من خان امرأ مسلمًا في أهله وخادمه، ومن قال: حين يمسي وحين يصبح: اللَّهم إني أشهد بأنك أنت اللَّه الذي لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، وأن محمدًا عبدك ورسولك، أبوء بنعمتك عليّ، وأبوء بذنبي، فاغفر لي إنه لا يغفر الذنوب غيرك، فإن قالها من يومه ذلك حين يصبح، فمات من يومه ذلك قبل أن يمسي مات شهيدًا، وإن قالها حين يمسي، فمات من ليلته مات شهيدًا»**، وهو حديث ضعيف، بل قيل: إنه منكر[1].

وإلى هذا أشرت بقولي: «لَكِنَّهُ وَاهٍ فَلاَ تُعَانِي» وفي نسخة بدل هذا الشطر:

.... إن صَـحَّ فـاحـفَـظْـهُ بِـلا تَـوَانِـي

٣٢- وَمَنْ يَقُلْ بَارِكْ لِيَ الموْتَ وَمَا مِن بَعْدِهِ خَمسًا وَعِشرينَ الزَمَا
٣٣- فَمَاتَ في الفِرَاشِ لَكِنِ الخَبَر مَا صَحَّ في هذا فَلا تُلقِ النَّظَر

أقول: وممن ورد أنه شهيد أيضًا: من قال في يوم.. إلخ؛ فقد أخرج

(١) راجع «ضعيف الترغيب والترهيب» للشيخ الألباني (١/ ١٩٢-١٩٣) رقم (٣٨١) وقال: إنه منكر.

الطبراني في «الأوسط»[١] عن عائشة رضي الله عنها قالت: قلت: يا رسول اللَّه ليس الشهيد إلا من قُتل في سبيل اللَّه؟ قال: «**يا عائشة إن شُهداء أمتي إذن لقليل، من قال في يوم خمسًا وعشرين مرَّةً: اللَّهم بارك لي في الموت وفيما بعد الموت، ثم مات على فراشه، أعطاه اللَّه أجر شهيد**»، وهو ضعيفٌ، لأنه مسلسلٌ بالمجاهيل، قال الحافظ أبو بكر الهيثمي في «مجمع الزوائد»: أخرجه الطبراني في «الأوسط»، وفيه من لم أعرفهم، انتهى.

وقولي: «**الزَمَا**»؛ أي: الزم هذا العدد، وفي نسخة بدله: (نَمَا)؛ أي: ارتفع العدد إلى هذا.

٣٤- كَذَاكَ مَن صَلَّى علَى النَّبِي مائَه وَفِيـهِ مَجْهُولٌ فَكُن خَيـرَ فِئَه

أقول: **وممن ورد فيه أنه شهيد أيضًا: من صلى على النبي ﷺ.. إلخ**؛ فقد أخرج الطبراني في «الأوسط» و«الصغير» عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**من صلى عليَّ صلاةً واحدةً صلى اللَّه عليه عشرًا، ومن صلى عليَّ عشرًا، صلى اللَّه عليه مائةً، ومن صلى عَلَيَّ مائة كتب اللَّه بين عينيه براءة من النفاق، وبراءة من النار وأسكنه اللَّه يوم القيامة مع الشهداء**»، وهو ضعيف، لأن في سنده إبراهيم بن سالم بن رشيد الهجيمي، مجهول، كما أشار إليه المنذري والهيثمي، وزاد الشيخ الألباني أن شيخ الهجيمي لم يوثقه أحد[٢].

٣٥- كَـذَاكَ مَـن قُـتِـلَ دُونَ أهـلِـهِ أَو دَمِـهِ أَو دِيـنِـهِ أَو مَـالِـهِ

أقول: **وممن ورد أنه شهيد أيضًا: من قتل دون ماله.. إلخ**؛ فقد أخرج أصحاب «السنن» بسند صحيح، عن سعيد بن زيد رضي الله عنه قال: سمعت

---

(١) راجع «مجمع البحرين» (٥/ ٣٣)، رقم (٢٦٥٤).

(٢) راجع «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٦٣)، و«ضعيف الترغيب والترهيب» (١/ ٥١١).

رسول اللَّه ﷺ يقول: «**من قُتل دون ماله فهو شهيد، ومن قُتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد**»، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

٣٦- أَو دُونَ مَظلمَتِهِ ....

أقول: وممن ورد أنه شهيد أيضًا: من قتل دون مظلمته؛ فقد أخرج أحمد في «مسنده» (**٢٦٤٣**) بسند صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: «**من قُتل دون مظلمته فهو شهيد**».

وأخرجه النسائي أيضًا بسند صحيح، عن سُوَيد بن مُقَرِّن رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**من قُتل دون مظلمته فهو شهيد**».

تنبيه: «أو» في قولي: «أو دون مظلمته» بمعنى الواو، وكذا في «أو لدغت»، فتنبه، واللَّه تعالى أعلم.

٣٦- .... أَو لَـدَغَـت أَفْعَى وَلَكِنِ الحَديثُ مَا ثَبَت

أقول: وممن ورد أنه شهيد أيضًا: من قتلته الحية؛ فقد أخرج الطبراني في «الكبير» عن سراء بنت نبهان الغنوية رضي الله عنها قالت: سئل رسول اللَّه ﷺ عن الحيَّات، ما يُقتل منها؟ فقال: «**اقتلوا ما ظهر منها، كبيرها وصغيرها، أسودها، وأبيضها، فإن من قتلها من أمتي كانت له فِداءً من النار، ومن قتلته كان شهيدًا**»، وهو ضعيف جدًّا؛ لأن في سنده أحمد بن الحارث الغساني، وهو متروك، قاله الهيثمي[1]، وإلى هذا أشرت بقولي: «**ولكن الحديثُ ما ثَبَت**».

وقولي: «أفْعَى» المراد هنا مطلق الحية، كما هو ظاهر الحديث، وهي في

(١) راجع «مجمع الزوائد» (٤/ ٤٥)، و«صحيح، وضعيف الجامع الصغير»، للشيخ الألباني، رقم (١٠٦١).

الأصل: حيّة يقال: هي رَقشاءُ دقيقةُ العنُق، عريضة الرأس، لا تزال مستديرة على نفسها، لا ينفع منها تِرياقٌ، ولا رقيةٌ، يقال: هذه أفعى بالتنوين، لأنه اسم، وليس بصفة، ومثله في الإعراب أروّى، وأرطًى، ويمنعها الصرف بعض العرب، كما قال ابن مالك: في «الخلاصة»:

وَأجدَلٌ وأَخيَلٌ وَأفْعَى مَصْرُوفَةٌ وَقَد يَنَلْنَ المَنْعَا

والذكر أُفْعُوَان بضم الهمزة والعين، والجمع الأفاعي، أفاده في «المصباح»[1].

٣٧- وَمَن تَلاَ الحَشْرَ لَدَى المنَامِ قَد نَالَ وَمَا فِيهِ أَتَى لاَ يُعتَمَد

أقول: وممن ورد أنه شهيد أيضًا: من تلا سورة الحشر؛ فقد أخرج ابن السني في «عمل اليوم والليلة» عن أنس ﷺ أن النبي ﷺ أوصى رجلاً إذا أخذ مضجعه أن يقرأ سورة الحشر، وقال: «إن مِتَّ مِتَّ شهيدًا»، وهو ضعيف؛ لأن في سنده يزيد بن أبان الرَّقَاشي، وهو ضعيف[2]، وإلى هذا أشرت بقولي: «ومَا فيه أتَى لا يُعتَمَد».

ومعنى قولي: «قَد نَالَ»؛ أي: أدرك الشهادة بسبب قراءة هذه السورة.

٣٨- كَذَلِكَ الملدُوغُ فِيهِ وَرَدَا مَا ضُعْفُهُ لَدَى الوُعَاةِ قَد بَدَا

أقول: وممن ورد فيه أنه شهيد أيضًا: الملدوغ؛ أي: الذي لدغته الحية، فمات منها، أخرج ابن عساكر في «تاريخه» عن علي ﷺ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**الغريق شهيد، والحريق شهيد، والغريب شهيد، والملدوغ شهيد، والمبطون شهيد**»[3]، والحديث ضعيف، كما أشرت إليه بقولي: «فِيهِ

---

(١) «المصباح المنير» (٢/ ٤٧٨).

(٢) راجع «السلسلة الضعيفة» للشيخ الألباني (٥/ ٢٤٥)، رقم (٢٢١٧).

(٣) ضعيف.

وَرَدَا . . . إلخ»؛ أي: جاء من الحديث في هذا حديث ظهر ضعفه لدى الناقدين من المحدثين.

تنبيه: كان في النسخة الأولى بدل هذين البيتين بيت واحد، نصه:

وَمَن تَلا الحشرَ لَدَى المنَامِ وَمَاتَ والمَلْدُوغُ مِن هَوَامِ

ثم أبدلته بهذين البيتين لزيادة بيان درجة الحديث الوارد في ذلك، فتنبه.

٣٩- وَمَن عَلَى فِرَاشِهِ يَمُوتُ فِي حَالَةِ الغَزوِ وَنِعْمَ المَوتُ

أقول: وممن ورد فيه أنه شهيد أيضًا: من فَصَل في سبيل الله . . إلخ؛ فقد أخرج الطبراني والحاكم عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه مرفوعًا: «**من فَصل في سبيل الله فمات، أو قُتل، أو وقصته فرسه، أو بعيره، أو لدغته هامة**[1]**، أو مات على فراشه بأي حَتفٍ شاء الله، فإنه شهيدٌ، وإن له الجنة**» وهو حديث حسنٌ[2].

وقولي: «وَنِعمَ الموتُ» مدح للموت في هذه الحالة.

٤٠- وَمَنْ يَمُتْ بِمَرَضٍ وَعُلِّلاَ بِكَونِهِ مُصَحَّفًا قَدْ بُدِّلا

٤١- مِنْ قَولِهِ «مُرَابِطًا» ....

أقول: وممن ورد فيه أنه شهيد أيضًا: من مات مريضًا؛ فقد أخرج ابن ماجه في «سننه» (١٦١٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**من مات مريضًا مات شهيدًا، ووُقِي فتنة القبر، وغُدِيَ وريحَ عليه برزقه من الجنة**».

قال القرطبي: المراد بالمريض من قتله بطنه؛ تقييدًا بالحديث الآخر،

(١) أي حية، أو عقرب، أو حشرة سامة.

(٢) انظر في «صحيح الجامع» حديث رقم: (٦٤١٣).

انتهى .

وقال السيوطي: قلت: وأكثر الحفاظ قالوا: غَلِط فيه الراوي، وإنما هو: «من مات مرابطًا» لا مريضًا، انتهى، وإلى هذا أشرت بقولي: «وَعُلِّلا بِكَونِهِ مُصَحَّفًا إلخ» وفي نسخة بدل هذا الشطر:

... . حَدِيثُهُ أَو فِيهِ تَصحِيفٌ جَلا

٤١- ... . وَإِنْ يَمُت في طَلَبِ العِلمِ ولَكِنْ مَا ثَبَتْ

أقول: وممن ورد أنه شهيد أيضًا: من جاءه الموت وهو يطلب العلم؛ فقد أخرج البزار، عن أبي ذر، وأبي هريرة قالا: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إذا جاء الموت لطالب العلم، وهو على هذه الحال، مات وهو شهيدٌ**»، وهو ضعيف جدًّا، لأن في سنده هلال بن عبد الرحمن الحنفيّ، وهو متروك، قاله الهيثميّ[1] وإلى هذا أشرت بقولي: «ولَكِنْ مَا ثَبَت»؛ أي: لم يصح الحديث في ذلك، بل هو ضعيف جدًّا.

٤٢- وَمَوتُ جُمْعَةٍ إِذَا صَحَّ كَذَا مَوقُوصُ مَركُوبٍ إِذَا مَاتَ بِذَا

أقول: وممن ورد فيه أنَّه شهيد أيضًا: من مات يوم الجمعة أو ليلتها؛ رُوي عن جابر بن عبد اللَّه رضي الله عنهما قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**من مات يوم الجمعة، أو ليلة الجمعة، أجير من عذاب القبر، وجاء يوم القيامة، وعليه طابعُ الشهداء**»، وقد عزاه إلى «صحيح ابن حبان»، وإلى «جمع الجوامع» للسيوطي، ولم أطلع عليه، ولذا قلت في النظم: «إذا صح»؛ أي: إن ثبتت صحة الحديث.

تنبيه: أخرج أحمد في «مسنده» (٦٢٩٤)، والترمذي في «جامعه» (٩٩٤)

---

(١) انظر في «مجمع الزوائد» (١/ ١٢٤)، و«ضعيف الجامع» (٤٤٥).

من طريق ربيعة بن سيف، عن عبد اللَّه بن عمرو، رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «**ما من مسلم يموت يوم الجمعة، أو ليلة الجمعة إلا وقاه اللَّه فتنة القبر**».

قال الترمذي: هذا حديث غريب، وليس إسناده بمتصل، ربيعة بن سيف إنما يروي عن أبي عبد الرحمن الحبُلي، عن عبد اللَّه بن عمرو، ولا نعرف لربيعة بن سيف سماعًا من عبد اللَّه بن عمرو، انتهى[1].

وقولي: «**مَوقُوصُ مَركُوبٍ إذَا مَاتَ بِذا**»؛ أي: وممن ورد فيه أيضًا أنه شهيد من وقصته دابته فمات، فقد تقدم حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه، مرفوعًا: «**من فصل في سبيل اللَّه فمات، أو قتل، أو وقصته فرسه، أو بعيره...**» الحديث، وهو حديث حسن[2].

وأخرج الطبراني، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه مرفوعًا: «**من صُرِع عن دابته فهو شهيد**»، وهو صحيح[3].

وقولي: «**موقوص**» اسم مفعول من وقصت الناقة براكبها: وَقصًا، من باب وَعَدَ: رمت به، فدقت عنقه[4].

٤٣- مَوتُ المُسَافِرِ إذَا صَحَّ الخَبَر ....

أقول: وممن ورد فيه أنه شهيد أيضًا: من مات مسافرًا، فقد أخرج الصابوني في المائتين، عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**موت المسافر شهادة**» هكذا عزاه في الأصل إلى الصابوني، ولم يتيسر لنا اطلاع

---

(١) الحديث حسنه الشيخ الألباني: بشواهده، انظر «صحيح الترغيب والترهيب» (٣/ ٤٠٥) رقم (٣٥٦٢).
(٢) بل صححه الشيخ الألباني بشاهده، انظر في «السلسلة الصحيحة» (٥/ ٤٥٦)، رقم (٢٣٤٦) و«صحيح الجامع» حديث رقم (٦٤١٣).
(٣) انظر في «صحيح الجامع» حديث رقم (٦٣٣٦).
(٤) «المصباح المنير» (٢/ ٦٦٨).

على سنده، حتى ننظر في درجته، فاللَّه تعالى أعلم بصحته، وهذا معنى قولي: «إذَا صحَّ الخبَر».

٤٣- ... ... وَمَـائِـدُ الـبَـحْـرِ لَـهُ جَـاءَ الأثَـر

أقول: وممن ورد أنه شهيدٌ أيضًا: المائد في البحر؛ فقد أخرج أبو داود في «سننه» **(٢٤٩٣)** بسند حسن، عن أم حرام رضي الله عنها، عن النبي ﷺ أنه قال: **«المائد في البحر، الذي يصيبه القيء، له أجر شهيد، والغريق له أجر شهيدين»**[١].

وقولي: «**ومائدُ البحرِ**» مبتدأ خبره جملة «جاء الأثر»؛ أي: ثبت الحديث له. و«المائد»: اسم فاعل، من ماد يميد: إذا دار رأسه من غثيان معدته بشم ريح البحر.

وفي نسخة بدل هذا البيت:

مَـوتُ الـمُـسَـافِـرِ ومَـائِـدٌ لَـدَى بَحرٍ مَعَ القَيءِ فَخُذ نِلْتَ الهُدَى

فأبدلته بما هنا؛ لأن فيه بيان حال الحديث الوارد في ذلك.

٤٤- وَالـمُـتـمَـسِّـكُ بِـسُـنَّـةِ الـنَّـبِـي عِنْدَ الفَسَادِ والحديثُ مَا اجتُبِي

أقول: وممن ورد فيه أنه شهيد أيضًا: المتمسك بالسنة عند فساد الأمة؛ فقد أخرج الطبراني في «الأوسط»، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: **«المتمسك بسنتي عند فساد أمتي، له أجر شهيد»** وهو ضعيف، لأن في سنده محمد بن صالح العذري، قال الهيثمي: لم أعرفه[٢].

---

(١) صححه الشيخ الألباني، انظر «صحيح الجامع» (٢/ ١١٢٨) رقم (٦٦٤٢).

(٢) راجع «مجمع الزوائد» (١/ ١٧٢) و«السلسلة الضعيفة» (١/ ٣٣٤) رقم (٣٢٧).

وقولي: «**ما اجتُبِي**» بالبناء للمفعول؛ أي: ما اختير الحديث الوارد في ذلك؛ لكونه ضعيفًا.

وكان في النسخة السابقة بدل هذا البيت:

والـمُـتَـمَـسِّـكُ بِـسُـنَّـةِ الـهُـدَى عِندَ فَسَادِ النَّاسِ نِعْمَ المُقتَدَى

فأبدلته بما هنا؛ لبيان ضعف الحديث، واللَّه تعالى أعلم.

٤٥- وَحَامِلٌ لِلوَضعِ وَالفِصَالِ فَكَالْمُرابِطِ لِحُسنِ الحَالِ

٤٦- فَإن تَمُت أَجرُ الشَّهيدِ نَالَهَا إن ثَبَت الحدِيثُ مَا أجَلَّهَا

أقول: وممن ورد فيه أنه شهيد أيضًا: المرأة في حملها.. إلخ؛ فقد أخرج أبو نعيم في «الحلية» والطبراني في «الكبير» عن ابن عمر رضي الله عنهما أحسبه رفعه، قال: «**المرأة في حملها، إلى وضعها، إلى فصالها، كالمرابط في سبيل اللَّه، فإذا ماتت فيما بين ذلك، فلها أجر شهيد**» وهو ضعيف، لأن في سنده مجهولاً، قال الحافظ الهيثمي: رواه الطبراني، وفيه قيس بن الربيع، وثقه شعبة، والثوري، وضعفه غيرهما، وإسحاق بن إبراهيم الصيني لم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح، انتهى[1].

لكن تابع إسحاقَ بنَ إبراهيم ابنُ المبارك، فرواه عن قيس، كما أخرجه من روايته أبو نعيم في «الحلية» أيضًا، لكن قيس لا يُفرح بروايته، وقد تفرد بهذا الحديث، وقال عنه في «التقريب»: صدوقٌ تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به.

والحاصل أن ضعف الحديث هو الظاهر، واللَّه تعالى أعلم.

(١) «مجمع الزوائد» (٤/ ٣٠٥).

وإلى هذا أشرت بقولي: «إن يَكُنِ الحديثُ»؛ أي: إن صح الحديث الوارد في ذلك.

وقولي: «ما أَجَلَّهَا» تعجب من عظمة هذه المرأة، أي ما أجل قدرها عند اللَّه تعالى حيث نالت هذه الدرجة العظيمة.

٤٧- وَمَنْ يَمُتْ مُرَابِطًا وَالخَبَرُ بِذِكْرِهِ شَهَادَةً قُل مُنكَرُ

أقول: وممن ورد فيه أنه شهيدٌ أيضًا: المرابط؛ فقد أخرج الطبرانيُّ عن سلمان رضي الله عنه: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**رباط يوم في سبيل اللَّه كصيام شهر وقيامه، ومن مات مرابطًا يجري عليه عمله الذي كان يعمل، وأومن الفَتَّان، وبُعث يوم القيامة شهيدًا**» لكن الحديث منكر بذكر «الشهيد» كما قال الشيخ الألباني[1].

وإلى هذا أشرت بقولي:

٤٧- .... وَالخَبَرُ بِذِكْرِهِ شَهَادَةً قُل مُنكَرُ

تنبيه: إنما قلت: «بذكره شهادةً» لأن الحديث إنما يضعف بذكرها، وأما بدونها، فهو صحيح، أخرجه الإمام مسلم: في «صحيحه» عن سلمان رضي الله عنه قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه، وإن مات جَرى عليه عمله الذي كان يعمله، وأجري عليه رزقه، وأمن الفتان**».

٤٨- مُؤَذِّنٌ مُحتَسِبٌ مِثلُ الشَّهِيدْ لَكِنَّ مَا أَتَى بِهِ غَيرُ سَدِيد

أقول: وممن ورد أنه شهيد أيضًا: المؤذن المحتسب؛ فقد أخرج الطبراني عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**المؤذن المحتسب كالشهيد المتشحط في دمه، وإذا مات لم يُدَوَّد في قبره**» وهو حديث ضعيف،

---

(١) راجع «السلسلة الضعيفة» رقم (٥٣٩٥).

وقد أجاد البحث فيه الشيخ الألباني في «الضعيفة»، فراجعها[1] وإلى هذا أشرت بقولي: «لَكِنَّ مَا أتَى بهِ غَيرُ سَدِيدْ»؛ أي: الحديث الوارد في ذلك غير صحيح.

تنبيه: كان في النسخة السابقة هذا البيت والذي قبله في بيت واحد، نصه:

وَمَـن يَـمُـت مُـرَابِـطًـا مُـؤَذِّنُ ‏ ‏ ‏ ‏ مُـحـتَـسِـبٌ حـديـثُـهُ مُـوَهَّـنُ

فأبدلته بهذين البيتين؛ لبيان درجة الحديث، فتنبه.

٤٩- والـنُّـفَـسَـاءُ ذَا لَـهَـا قَـد وَرَدَا ‏ ‏ ‏ ‏ وَنَـسْـأَلُ الإِلـهَ حَـظَّ الـشُّـهَـدَا

أقول: وممن ورد فيه أنه شهيد أيضًا: النفساء، فقد أخرج أحمد في «مسنده» بسند صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول اللّه ﷺ: **«ما تعدون الشهيد فيكم؟»** قالوا: من قُتل في سبيل اللّه، قال: **«إن شهداء أمتي إذن لقليل، القتل في سبيل اللّه شهادة، والبطن شهادة، والغَرَق شهادة، والنفساء شهادة، والطاعون شهادة»**.

وأخرج أحمد، والنسائي، عن صفوان بن أمية رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: **«الطاعون شهادة، والغرق شهادة، والبطن شهادة، والنفساء شهادة»**، وهو حديث صحيح.

٥٠- وَيَجْعَلَ الفِردَوسَ أَعلَى الجنَّة ‏ ‏ ‏ ‏ مَـنـزِلَـنَـا فَـضـلاً لَـهُ وَمِـنَّـه

قولي: «له» اللام بمعنى «من».

٥١- وَالـحَـمـدُ لـلَّـه تـعَـالَـى وَحـدَهُ ‏ ‏ ‏ ‏ يُـعـطِـي الـشَّـهَـادَةَ بِـيُـسـرٍ عَـبْـدَهُ

(١) «السلسلة الضعيفة» (٢/ ٢٤٦-٢٦٧) رقم (٨٥٢ و ٨٥٣).

٥٢- ثُمَّ الصَّلاَةُ والسَّلامُ أَبَدَا عَلَى رَسُولِ اللَّه خَيرِ مَن هَدَى

٥٣- وَآلِهِ وَصَحبِهِ الأكَارِمِ أَهلِ التُّقَى وَالفَضْلِ والمرَاحِمِ

قولي: «المراحم» بالفتح: جمع مرحمة، بمعنى الرحمة، وهو إشارة إلى قوله ﷻ: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] الآية.

٥٤- مَا اشتَاقَ مُؤمِنٌ إلَى الشَّهَادَةِ وَفَازَ بالفِردَوسِ والزِّيَادَةِ

٥٥- أَبيَاتُهَا خَمسُونَ مَع زِيَادَه نَظَمتُهَا أَرجُو بِهَا الإفَادَه

٥٦- وَاختِم لَنَا بالخيرِ وَالعِبَادَه وَاكتُبْ لَنَا الحُسْنَى معَ الزِّيَادَه

قال العبد الفقير إلى رحمة ربه القدير: محمد ابن الشيخ علي بن آدم بن موسى عفا اللَّه عنه، وعن والديه:

هذا آخر ما قصدته من شرح هذه المنظومة الميمونة جعله اللَّه خالصًا لوجهه الكريم، وللَّه الحمد أولاً وآخرًا وظاهرًا وباطنًا حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، كما يحب ربنا ويرضى سبحانه، لا نحصي ثناء عليه، هو كما أثنى على نفسه.

وصلى اللَّه وسلم على سيدنا محمد، سيد الأولين والآخرين، وأكرم السابقين واللاحقين، وعلى جميع إخوانه النبيين والمرسلين، وآل كل وسائر الصالحين، ورضي اللَّه عن صحابته الأكرمين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

انتهيت منه بعد صلاة العشاء ليلة السبت المبارك (٢٣/ ٢/ ١٤٢٦هـ).

سبحانك اللَّهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

* * *